



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية في ظل
تقلبات سعر الصرف- العراق حالة دراسة

رسالة تقدم بها

جمال فرهود حرکان

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

أ.م.د محمد راضي جعفر

١٤٤٦هـ

٢٠٢٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة الإسراء : الآية ٨٥

أقرار المشرف

أشهد أنّ اعداد الرسالة الموسومة بـ (دور الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات سعر الصرف - العراق حالة دراسية، التي قدمها الطالب (جمال فرهود حركان)، قد تمت تحت اشرافي في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.


الأستاذ المساعد الدكتور

محمد راضي جعفر

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

2025/ /

توصية رئيس القسم

بناءً على توصية الأستاذ المشرف أشرح هذه الرسالة للجنة المناقشة لدراستها وبيان الرأي فيها.


الأستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس الوائلي

رئيس قسم الاقتصاد

2025/ /



أقرار الخبير اللغوي

أشهد أنّ الرسالة الموسومة بـ (دور الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات سعر الصرف - العراق حالة دراسية ، قد جرى تقويمها من الناحية اللغوية بإشرافي، وقد أصبحت سليمة من الأخطاء اللغوية وما يتعلق بسلامة الأسلوب ولأجله وقعت.



الأستاذ المساعد الدكتور

محمد سلام مظفر

كلية - جامعة كربلاء

2025/ 1/ 28

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (دور الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات سعر الصرف - العراق حالة دراسية، المقدمة من قبل الطالب (جمال فرهود حركان) ، وقد ناقشنا محتوياتها وفي ماله علاقة بها ونرى بأنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً) .



الأستاذ المساعد الدكتور

مهند خميس عبد

(عضواً)

2025 / /



الأستاذ المساعد الدكتور

عمار محمود حميد

(رئيساً)

2025 / /



الأستاذ المساعد الدكتور

محمد راضي جعفر

(عضواً ومشرفاً)

2025 / /



الأستاذ المساعد الدكتور

سلطان جاسم سلطان

(عضواً)

2025 / /



اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد/
للطالب (جمال فهد حركان) الموسومة بـ (دور الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية في
ظل تقلبات سعر الصرف - العراق حالة دراسية ارشح هذه الرسالة للمناقشة.


الأستاذ الدكتور

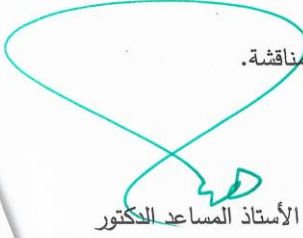
عبد الحسين جاسم الاسدي

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

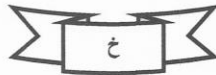
صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.


الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

٢٠٢٥/٤/٢٥



الإهداء

- إلى.... من قاد قلوب البشرية وعقولهم إلى مرفأ الأمان، معلم
البشرية الأول محمد (صلى الله عليه وسلم)
- من افتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه
(والدي الطيب رحمك الله)
- الأكف التي حملتني وشجعتني والتي لا أبتغي إلا رضاها.
(والدتي الحنونة)
- الرائعة ابدأ التي مهدت طريق النجاح شريكتي في السراء والضراء.
(زوجتي الغالية حباً واعتزازاً)
- الزهور التي تفتحت في ربيع عمري ليفوح عبيرها في حياتي.
(جمانة، سيف، مصطفى)

الباحث

جمال



شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمداً أبلغ به رضاك

اللهم لك الحمد حتى ترضى.. ولك الحمد إذا رضيت.. ولك الحمد بعد الرضى..
لك الحمدُ حُباً و يقيناً.. كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك حتى يبلغ الحمد منتهاه
وترضى به عنا.

يطيب لي أن أتقدم بالشكر الوافر والامتنان الغامر إلى استاذي الفاضل "أ.م.د محمد
راضي جعفر" لما منحني من شرف قبول الأشراف على الرسالة، ولما قدمه من
الملاحظات العلمية السديدة، وكرس وقتاً وجهداً لمتابعة أدق تفاصيلها فجزاهُ الله خير
الجزاء وله مني خالص الاحترام والامتنان.

وأقدم شكري وامتناني إلى كل من مد لي يد العون أو ساهم بجهد أو رأي أو مشورة
(عمادة كلية الادارة والاقتصاد ورئيس وأساتذة وموظفي قسم الاقتصاد)) ومن لم يسعفني
نكره فجزاكم عني خير الجزاء.

الباحث

جمال

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على دور الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية في العراق ، مع التركيز على تأثير تقلبات اسعار الصرف على الجهاز المصرفي والتجارة الخارجية، لذا يعتبر الجهاز المصرفي ركن أساسي في الوضع الاقتصادي والنقدي والمصرفي وذلك نتيجة لما يقدمه القطاع من تمويل ودعم الى القطاعات الاقتصادية عبر خدماته المالية بمختلف أنواعها، لذا يسعى البحث الحالي في تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المصارف العراقية في دعم النشاط التجاري الخارجي، خاصة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار النقدي وتقلب أسعار الصرف.

اذ اعتمد الباحث في البحث على المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام البيانات الاقتصادية والمصرفية المتعلقة بالتجارة الخارجية وسعر الصرف، إلى جانب تحليل السياسات النقدية التي اتبعتها السلطات العراقية لتعزيز استقرار العملة ودعم التجارة الخارجية، كما تم استعراض دور المصارف الحكومية والخاصة في تسهيل عمليات التمويل للتجارة الخارجية، سواء من خلال الاعتمادات المستندية أو الحوالات الخارجية.

وتوصل البحث إلى أن تقلبات سعر الصرف أثرت بشكل مباشر على كفاءة الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية، اذ أدت إلى زيادة كلفة التمويل وتقليل ثقة التجار في الاستقرار الاقتصادي، وعلى الرغم من جهود البنك المركزي العراقي في تثبيت سعر الدينار مقابل الدولار من خلال مزاد العملة الأجنبية، إلا أن تأثير التقلبات العالمية والمحلية ظل واضحاً، مما أثر على قدرة المصارف على تلبية احتياجات التجار.

وكانت توصيات البحث بضرورة العمل على توجيه الإيرادات العامة بالاعتماد على سياسة مالية تهدف لإحداث التوازن في عملية تمويل القطاعات الحقيقية للاقتصاد الوطني لاسيما في المجالات المحفزة لنموها الاقتصادي مع العمل على زيادة اسهامها في التنوع الهيكلي للاقتصاد، وتطوير البنية التحتية للجهاز المصرفي من أجل تحسين قدرته على تمويل التجارة الخارجية، كما أكد على ضرورة تفعيل آلية سعر الصرف المرن لتتوافق مع تمويل الطلب على سلع الاستيراد لأن هذه الآلية مفقودة في التأثير على أساس أن الطلب على سلع

الاستيراد يتأثر بالإنفاق الكلي بشكل اكبر.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ت	شكر وتقدير
ث	اقرار المشرف
ث	توصية رئيس القسم
ج	اقرار الخبير اللغوي
ح	اقرار لجنة المناقشة
خ	اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا
خ	مصادقة مجلس الكلية
د-ذ	المستخلص باللغة العربية
ذر	فهرست المحتويات
رز	فهرست الجداول
ز	فهرست الاشكال
٦-١	المقدمة
٦٤-٨	الفصل الاول: الاطار النظري والمفاهيمي للجهاز المصرفي ، اولتجارة الخارجية واسعار الصرف
٢٠-١٠	المبحث الاول: الجهاز المصرفي ومفاهيمه الاساسية
٣٩-٢١	المبحث الثاني: التجارة الخارجية ومفاهيمها الاساسية
٦٤-٤٠	المبحث الثالث: مفهوم سعر الصرف
١٠٥-٦٦	الفصل الثاني: تحليل مؤشرات الجهاز المصرفي والتجارة الخارجية وأسعار الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)
٨٣-٦٦	المبحث الاول: تحليل تطور واقع الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)
٩٣-٨٤	المبحث الثاني : تحليل تطور واقع التجارة الخارجية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)
١٠٥-٩٤	المبحث الثالث: تطور اسعار الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٢)
١٤٢-١٠٧	الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر التمويل المصرفي على التجارة الخارجية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)
١١٤-١٠٨	المبحث الاول: الإطار النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي
١٤٢-١١٥	المبحث الثاني: قياس اثر التمويل المصرفي على التجارة الخارجية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)
١٤٤-١٤٣	الاستنتاجات والتوصيات

١٦٢-١٤٦	المصادر والمراجع
A-B	الملخص باللغة الإنكليزية

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	ت
٧٠	تحليل تطور واقع هيكل الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	١
٧٣	تحليل مؤشرات الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٢
٧٨	تحليل تطور رؤوس الأموال المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٣
٨٠	تحليل تطور الاستثمارات المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).	٤
٨٦	تحليل تطور قيمة الصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٥
٩١	تحليل تطور قيمة الاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٦
٩٥	أسعار صرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٧
١٠١	اثر تقلبات أسعار الصرف على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	
١١٧	الرموز المستخدمة في التحليل القياسي	٨
١١٨	اختبار - ديكي - فولير A DF للسلاسل الزمنية لنفط المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)	٩
٨٧	تقدير ARDL	١٠
٩١	LM	١١
٩٤	الاستجابة طويلة الأمد	١٢
٩٩	اختبار الحدود Bound-test	١٣
١١٢	اختبار Ramsy	١٤
١١٣	عدم التجانس	١٥
١١٥	اختبار - ديكي - فولير A DF للسلاسل الزمنية لنفط المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)	١٦
١١٦	تقدير ARDL	١٧
١١٧	LM	١٨
١٢٠	الاستجابة طويلة وقصيرة الاجل	١٩
١٢٣	اختبار الحدود	٢٠
١٢٤	اختبار Ramsy	٢١
١٢٦	عدم التجانس	٢٢

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	ت
٧٢	واقع هيكل الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	١

٧٧	تحليل مؤشرات الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٢
٧٩	تحليل تطور رؤوس الأموال المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٣
٨٣	تحليل تطور الاستثمارات المصرفية في الاقتصاد العراقي	٤
٩٣	تحليل تطور قيمة الصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٥
٨٠	تحليل تطور قيمة الاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٦
٩٨	تطور اسعار صرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٧
١٠٥	اثر تقلبات اسعار الصرف على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٨
١١٦	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية	٩
١١٩	معرفة المدة الابطاء المثلى	١٠
١٠٢	التوزيع الطبيعي	١١
١١١	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية	١٢
١١٤	رسم السلاسل	١٣
١٤٢	اختبار التوزيع الطبيعي	١٤

المقدمة:

يعتبر الجهاز المصرفي من أهم المؤسسات المالية الحيوية في أسواق النقد والنظام المصرفي لاقتصاد أي دولة، إذ يلعب دوراً قيادياً واستراتيجياً في تنفيذ وتحسين الأداء الاقتصادي، من خلال الدعم الذي يقدمه في مجال الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد والمؤسسات، والتي يتصدرها مهمة الوساطة المالية وتمويل المشاريع المختلفة في مختلف القطاعات، ومن أهم المجالات التي يتدخل فيها الجهاز المصرفي قطاع التجارة الخارجية، إذ تعتبر التجارة الخارجية من أهم المكونات الاقتصادية الرئيسية ومقياساً لحجم العلاقات التجارية الدولية، ولا يمكن لأي دولة في العالم مهما بلغت من التقدم أن تعيش بمعزل عن العالم ولا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، لذلك تلجأ إلى التجارة الدولية من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، إلا أن الكميات الضخمة من الأموال في هذه العمليات وانعدام عامل الثقة والمسافة الجغرافية جعل تدخل الجهاز المصرفي أمراً لا مفر منه، إذ تلعب الأخيرة دوراً فعالاً في تمويل وتسوية المدفوعات في عمليات التجارة الخارجية، إذ تتدخل كوسيط بين المصدر والمستورد لإدارة ومراقبة جميع مراحل العملية وضمان حقوق جميع الأطراف لتحقيق التعهد وتجسيد عامل الثقة، لذا يعتبر النظام المصرفي صمام أمان في المعاملات التجارية الدولية، وذلك باستخدام عدة تقنيات مصرفية أهمها الاعتماد المستندي الذي يعد الأكثر انتشاراً والأكثر ضماناً ونجاحاً في تمويل وتسوية المدفوعات في التجارة الخارجية.

اهمية البحث :

يكتسب البحث اهميته من خلال النقاط الآتية :-

- ١- يساهم في فهم دور الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية فضلاً عن تحليل تأثير تقلبات أسعار الصرف في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث
- ٢- تحديد العوامل التي تؤثر على دور الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي وانعكاسها على الأداء الاقتصادي بشكل عام خلال مدة البحث
- ٣- ندرة الدراسات التي تربط بين تقلبات أسعار الصرف وأداء الجهاز المصرفي في تمويل التجارة

الخارجية في الاقتصاد العراقي

٤- يساهم البحث في سد فجوة معرفية حول اليات التمويل المصرفي في بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في عدم قدرة الجهاز المصرفي العراقي على توفير تمويل فعال للتجارة الخارجية في ظل التقلبات الحادة والمستمرة في أسعار صرف العملات الأجنبية مما يؤدي الى اختلالات في تدفق السلع والخدمات والذي ينعكس بصورة سلبية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث وفق الأسئلة البحثية الآتية:--

١- كيف يمكن للجهاز المصرفي تطوير اليات تعمل على تقليل مخاطر التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف خلال مدة البحث.

٢- ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على حجم التمويل العراقي المخصص للتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي .

٣- ما دور السياسات الاقتصادية الكلية في تعزيز قدرة المصارف على تمويل التجارة الخارجية في العراق .

اهداف البحث :

يمكن تقسيم اهداف البحث الى الآتي :-

١- تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وأداء الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث .

٢- سد الفجوة البحثية في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعراق حول الربط بين تقلبات أسعار الصرف وتمويل التجارة الخارجية في العراق.

٣- دعم صانعي القرار من خلال تقديم توصيات من شأنها ان تعمل على اصلاح سياسات سعر الصرف فضلاً عن تعزيز الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية.

فرضية البحث :

انطلاقاً من مشكلة واهداف البحث يمكن صياغة فرضية البحث وفق الآتي :-

١- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار الصرف وحجم التمويل المصرفي المخصص للتجارة الخارجية في العراق.

٢- استقرار السياسات النقدية للبنك المركزي العراقي يؤدي التعزيز دور المصارف في تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

٣- توجد علاقة غير خطية بين تقلبات أسعار الصرف وتمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

منهج البحث:

بغية تحقيق اهداف البحث واختيار فرضياته فقد اعتمد البحث على أسلوب المزج بين:

١- المنهج الوصفي التحليلي في اطار النظريات الاقتصادية.

٢- المنهج الكمي القياسي القائم على الاقتصاد القياسي في تحليل اثر التمويل المصرفي على التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي باستخدام النماذج القياسية الحديثة الممتدة على اصدارات السكون والتكامل المشترك باستخدام برنامج التحليل القياسي (EViews).

الحدود المكانية والزمانية للبحث :

الحدود الزمانية : تم اعتماد سلسلة زمنية امدها (١٩) سنة اي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

الحدود المكانية : (العراق).

هيكلية البحث :

تحقيقاً لهدف البحث واثباتاً لفرضيته تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تناول الأول الإطار النظري للجهاز المصرفي و التجارة الخارجية واسعار الصرف مشتملاً على ثلاثة مباحث كان الأول الجهاز المصرفي ومفاهيمه الاساسية، اما المبحث الثاني التجارة الخارجية ومفاهيمها الاساسية والمبحث الثالث مفهوم سعر الصرف، بينما خصص الفصل الثاني لدراسة وتحليل مؤشرات الجهاز المصرفي والتجارة الخارجية في العراق مشتملاً على ثلاثة مباحث كان الأول تحليل تطور واقع الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) والمبحث الثاني تحليل تطور واقع التجارة الخارجية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) والمبحث الثالث تطور اسعار الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) وكرس الفصل الثالث لقياس وتحليل اثر التمويل المصرفي على التجارة الخارجية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) مشتملاً على مبحثين كان المبحث الاول الإطار النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي و الثاني قياس اثر التمويل المصرفي على التجارة الخارجية في دولة العراق.

واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات مع ثبت للمصادر العلمية وان ما ميز هذه

الرسالة عن باقي الرسائل انها اخذت دور الجهاز المصرفي لعدد من المصارف الحكومية والخاصة والاجنبية وتأثيرها في التجارة الخارجية من خلال الصادرات والاستيرادات وعدم الاقتصار على جانب واحد في ظل تقلبات سعر الصرف في دولة العراق.

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

تناول دراسة هذا الموضوع باحثين عدة نذكر منها :-

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	نوع البحث	اهم ما توصل اليه البحث
١	اثر التمويل المصرفي في عمليات التجارة الخارجية - دراسة تطبيقية على بعض البنوك في المملكة العربية السعودية للامدة من ٢٠٠٥- ٢٠١٥	الباحثين سعد بن علي الوابل و عباس فؤاد حسن و معتز السر محمد محمود	بحث في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨	توصلا فيها، انه كلما زاد توجه الاقتصاد نحو الخارج وزاد معدل نمو وان الانفتاح على الخارج والنسب العالية للواردات إلى الصادرات سبب رئيس للعجز في الميزان التجاري وكانت اهم الاستنتاجات فيها وجود علاقة ذات دلالة حصائية بين الواردات ومعدل النمو ، ومن اهم توصيات فيها دعم الصناعات التحويلية بهدف زيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي ^(١) .
٢	دور الجهاز المصرفي في تمويل التجارة	مرازي فاطمة الزهراء	رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد،	توصلت فيها ان الاعتماد المستندي تقنية بنكية شائعة في تمويل التجارة الخارجية يعمل على تمويل المعاملات الخارجية وتقليل المخاطر بالإضافة إلى

^١ - سعد بن علي واخرون، اثر التمويل المصرفي في عمليات التجارة الخارجية - دراسة تطبيقية ، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، ٥(٥): ١٨٨-٢٠٣-يناير ٢٠١٨، ص٢٣.

<p>تقديم الحماية القانونية لأطراف التعامل، وكانت اهم الاستنتاجات فيها هناك عدة فرص للتمويل ف التجارة الخارجية بما في ذلك التمويل الإسلامي والتمويل المستدام ، ومن اهم توصيات فيها يجب على البنوك تطوير القدرات البشرية من خلال توفير التدريب اللازم لموظفيها لكي يتمكنوا من توفير الخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجات الشركات التي تعمل في مجال التجارة الخارجية^(١).</p>	<p>الجامعة ابن خلدون - تيارات ٢٠١٩،</p>		<p>الخارجية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة رقم ١٠٨ بتيارت</p>	
<p>وتوصل فيه ان هناك اربعة دول تساهم بأكثر من نصف استيرادات العراق من العالم الخارجي اذ تعد هذه الدول اهم الشركاء التجاريين للعراق وان نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي هي الممول الرئيس للتجارة الخارجية فضلاً عن وزارة المالية والمصادر الدولارية من الخارج النافذة، كذلك فقدان مبالغ مالية كبيرة والتي تؤثر في قطاع تجارة الخدمات لاستخدام العراق الاساس التعاقدى فوب بدلاً من</p>	<p>رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ٢٠٢٣،</p>	<p>احمد فالح عبد الرحيم الياسري</p>	<p>دور ادوات الدفع المالية في تم ويل تجارة العراق الخارجية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠ دراسة تحليلية</p>	<p>٣</p>

^١ - مرآزي فاطمة الزهراء، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية : دراسة حالة بنك الجزائر وكالة رقم ١٠٨ بتيارات ، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون-تيارت- كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر، ٢٠١٩، ص١٢٨.

سيف في نقل صادراته إلى العالم الخارجي ^(١) .				
وتوصلت فيها ان تفاوت الاثار الايجابية لتأثير الاصلاح المصرفي على استقرار الاقتصاد الكلي في بلدان العينية بحسب ظروف ومعطيات كل تجربة والخصائص الهيكلية للنظام المصرفي ودرجة تكامله مع متطلبات تطور النظام الاقتصادي ^(٢) .	رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٣،	سامرة عادل حمزة حسن	دور الاصلاح المصرفي في استقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق	٤

الاسهام العلمي للبحث:

يتميز الالهام العلمي لهذا البحث عبر مقارنته بالدراسات والبحوث التي سبقته في تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي واثره على التجارة الخارجية في العراق من خلال الاتي :-

١- سعى هذا البحث الى إيجاد الحلول المناسبة من خلال رؤيا شاملة تضمنت تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي واثرة على التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي والتي يمكن ان تتبناها الجهات النقدية اتجاه المصارف العراقية لدفع الإجراءات المناسبة لتجاوز الازمات النقدية التي يتعرض لها البلد .

٢- حاول البحث ابراز حالة مهمة تتعلق بسد الفجوة البحثية في الادبيات الاقتصادية الخاصة بالعراق حول الربط بين تقلبات أسعار الصرف وتمويل التجارة الخارجية في العراق خلال مدة البحث.

١ - احمد فالح عبد الرحيم الياسري، دور الدفع المالية في تمويل تجارة العراق الخارجية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠ دراسة تحليلية، جامعة البصرة، العراق، عام ٢٠٢٢، ص١١٣.

٢ - سامرة عادل حمزة حسن ، دور الاصلاح المصرفي في استقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء، العراق ، ٢٠٢٣، ص١٣٤.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للجهاز

المصرفي ، التجارة الخارجية

واسعار الصرف

تمهيد

يحتل الجهاز المصرفي مكانة مهمة في النظم الاقتصادية لما له من اثار إيجابية على مسارات التنمية الاقتصادية، من خلال تعبئة المدخرات من مصادر مختلفة متاحة في الاقتصاد العراقي، والتوزيع الكفوء لهذه المدخرات على مختلف الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، من خلال القيام بدور الوسيط بين وحدات الفوائض المالية التي لاتحتاج اليها في زمن معين لبعض الوحدات الاقتصادية في مجتمع ما ، لذا تعد التجارة الخارجية هي قطاع حيوي سواء كان على مستوى الدول المتقدمة او النامية ، كما يمكن دراسة العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية ، وتحظى التجارة الخارجية باهتمام كبير من قبل واضعي السياسة الاقتصادية نظرا لعلاقتها المتبادلة مع بقية الأنشطة الاقتصادية. كما وان التجارة تختلف عن التجارة الداخلية على اعتبار ان النوع الاول يتم على المستوى الدولي اما الثاني يتم على المستوى المحلي. وتكون التجارة لصالح البلد عندما تكون قيمه الصادرات اكبر من قيمه الواردات اذ يتمكن البلد للحصول على العملة الأجنبية وكذلك تحسين ميزان المدفوعات و زياده الرفاهية الاقتصادية وتحسين واقع البلد. كما يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، اذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعه وفقا لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلاله نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد انظمتها دون ان تستطيع اعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغيير وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم واسعار الفائدة وقد تسبب في خسائر كبيره للصرف مما استوجب اللجوء إلى مجموعه من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيراتها على المبادلات التجارية ثم على الاقتصاد الوطني للدول الذي يتأثر مختلف التقلبات من خلال اسعار الصادرات والواردات في صورته الميزان

الفصل الأول:..... الاطار المفاهيمي للجهاز المصرفي، التجارة الخارجية واسعار الصرف

التجاري مما ينعكس على التنمية في هذه الدول. ان قيام التجارة الخارجية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والاستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين ، او وجود ثمن لعملة كل دولة مقومه بغيرها من العملات وذلك من اجل تقدير اسعار السلع والخدمات في كل دولة، وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

المبحث الاول

الجهاز المصرفي ومفاهيمه الاساسية

اولاً: - نشأه وتطور المصارف التجارية

ويمتد التاريخ القديم لتكوين الجهاز المصرفي إلى الحضارات القديمة ومنها الحضارة البابلية منذ ظهور مجموعة من الصرافين (اليهود وكهنة المعبد) يمثلون الأعمال المصرفية فيها ويؤدون الدور الأكبر في مجال تمويل التجارة والزراعة وتحويل العملات وقبول الودائع مما سهل نشاط الإقراض لليهود وعدم إخضاعهم وعدم خضوعهم للأحكام المسيحية في تحريم الربا.

وكانت حضارة بلاد ما بين النهرين نقطة الانطلاق للعديد من الإنجازات المصرفية التي انتقلت إلى مختلف الأمم، واتخذ العمل المصرفي أشكالاً ومفاهيم متعددة في إطار العملية الدينية المقدسة. واعتبروا المعبد السومري المهد الذي احتضن هذا النشاط بمنتهى السرية والكتمان، وان عمليه البوح والكشف يعني لديهم ان تحل اللعنة الالهية على من يرتكب هذا الجرم وان انبثاق ونضوج نشاط المصرف البابلي و السومري شكل الالهام والمرجعية للعديد من الدول في استنباط العديد من الممارسات المصرفية المعاصرة كالسرية المصرفية فحرمت التقاليد والقوانين المصرفية لهذه الدول ودرجة معينه الكشف والاعلان عن حسابات مودعيها ومقاديرها للأخرين ومهما كانت مشروعيه الذرائع في الكشف عنها⁽¹⁾.

ويمكن القول أن بدايات النشاط المصرفي كانت عندما بدأ الأفراد بإيداع أرصدهم النقدية الفائضة لدى الصائغين والسيارفة من أجل حمايتها من السرقة أو الضياع، وتطور هذا النشاط اذ تطورت خدمة الأموال من عملة إلى أخرى لصالح أطراف التبادل التجاري مع توسع عمليات الإيداع والتحويل وتطور نشاط الصاغة والسيارفة ودخلوا مجال تقديم القروض بالمقابل من أجل الفائدة ،

١- حسين النوري ، سر المهنة المصرفية في القانون المصرفي ، ط١، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٧٥، ص٨.

استخدام الأرصدة النقدية الفائضة لديهم، ونتيجة لتنامي الطلب على القروض تم استخدام نظام الفوائد على الأرصدة النقدية المودعة وذلك كوسيلة لجذب ارصده اضافيه من الافراد^(١).

اذ يرجع ظهور البنوك التجارية الى المدة الأخيرة من القرون الوسطى (الثالث والرابع عشر بعد ازدهار المدن الإيطالية لتمويل الحروب الصليبية التي كانت تستلزم نفقات طائلة لتجهيز الجيوش، اذ كانت أموال المستعمرات الجديدة مباحة للمستعمر لتحقيق العائد لتمويل الحروب، إذ كان التاجر والصائغ والصيرفي يقبلون الودائع للمحافظة عليها مقابل شهادات اسمية ، ويعملون على استثمار أموالهم الخاصة عن طريق اقراضها مقابل فائدة، وبعد ذلك تطور استثمارهم الى استثمار أموال الغير كما أنهم سمحوا لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم مما عرضهم إلى خطر الإفلاس، وفي أواخر القرن ١٦ نادي بعض المفكرين إلى تأسيس بيوت صيرفيه حكومية للحفاظ على الودائع وسلامتها، ويمكن القول إن بدايات النشاط المصرفي كانت مع بدء قيام الافراد بإيداع أرصدهم النقدية الفائضة عند الصاغة والصارفة، وذلك للحفاظ عليها من السرقة أو الضياع، وقد تطور هذا النشاط إذ تم تطوير خدمة^(٢).

وفي عام ١٦٠٩، نشأ بنك أمستردام في هولندا وبدأ في قبول الودائع. كما وضعت خطة لإصدار شهادات الإيداع. أصبح بنك أمستردام البنك النموذجي الذي تأسست عليه معظم البنوك في وربة. وتأسس بنك إنجلترا عام ١٦٩٤ ليمارس دوره كبنك تجاري خاص. وظهرت أهميتها في المراحل اللاحقة عندما بدأت عمليات البنك المركزي وهو الاساس الذي انطلق منه المصارف المركزية بشكلها الحديث وتجدر الإشارة في اطار هذه الرؤية التاريخية إلى ان العمليات المصرفية بشكلها الحديث

١ - رمضان الشراح، البنوك المتخصصة لدول الخليج العربي، ط١، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٩، ص١٤.
٢ - محمد عبد العزيز عميمه و اخرون، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، ١٩٨٩، ص٦١.

انحدرت من الدور الذي مارسته ثلاث مجموعات هم (التجار، مقرضو النقود، الصاغة) (1).

كما ادت الثورة الصناعية دوراً مهماً في توسع ونمو وزيادة حجم الجهاز المصرفي، مما أتاح لها خدمة قطاعات اقتصادية واسعة. واستمر التطور الذي تشهده البنوك ، اذ شهدت المهنة المصرفية التي تمارسها الجهاز المصرفي تغيرات كبيرة في طبيعتها وأدواتها وتقنياتها، بالإضافة إلى مختلف أنواع البنوك الأخرى التي ظهرت ولم تعد موجودة. الأمر يقتصر على البنوك ، فهي موجودة في كل دول العالم مجموعته من الشركات والمؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود وتعبئه مواد المجتمع من اموال وسد حاجات البلاد من مختلف الائتمان المتفاوت الأجل وانشاء وسائل الدفع المتداولة بين الافراد وهذه الشركات، وتندرج جميع هذه الشركات في إطار النظام المالي والمصرفي الذي يشكل إحدى أهم الآليات الداعمة للنمو الاقتصادي لارتباطه بالعامل الأهم في العملية الاقتصادية وهو العامل المالي (2).

ثانياً: مفهوم الجهاز المصرفي (البنك):

هناك عدة تعريفات للبنك، منها الكلاسيكي والحديث، من وجهة النظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين من العملاء . المجموعة الأولى لديها فائض في الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليها وتمييتها، والمجموعة الثانية هي مجموعة العملاء الذين يحتاجون إلى الأموال للأغراض الأكثر أهمية. الاستثمار أو التشغيل أو كليهما (3). كما يمكن النظر إلى البنك على أنه منظمة تقوم بتبادل المنافع المالية مع مجموعة من العملاء بما لا يتعارض مع

١ - وداد يونس يحيى، النظريات النقدية (نظريات _ سياسات _ مؤسسات)، ط١، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعه الموصل، ٢٠٠١، ص١٠٧.

٢- عبد الرحيم عزت عبد الله، اهمية البنود الشاملة في المرحلة الحالية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، العدد ٢٢٦، المجلد التاسع عشر، تشرين الاول، ١٩٩٩، ص١١٢.

٣- Stephen M. Gold Feld & Lester Chandler, The Economics of Money & Banking, New York: Har Per & Row , Publishers ,1981,p:559,570.

مصلحة المجتمع ويتوافق مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية^(١).

ومن الناحية الحديثة يمكن النظر إلى البنك على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقبلون الودائع التي يتم سدادها عند الطلب أو في آجال محددة، ويقومون بعمليات وخدمات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية، وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني. ويتولى عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إقامة المشاريع وما يتطلبه ذلك من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفق الشروط التي يحددها البنك المركزي^(٢).

وهذا يعني أن البنك يقدم ما يستطيع تقديمه من خدمات مالية من خلال موارده المتاحة والتي تمثل حلولاً للمشاكل المالية والمتغيرة لعملائه المحتملين، وهنا يستفيد العميل من حل مشاكله المالية، ويستفيد البنك أيضاً من خلال التعويض المادي والمعنوي الذي يحصل عليه، ويحصل عليها من عملائه، كما يحصل المجتمع بأكمله على الاستفادة من نشاط البنك، المتمثلة في التسهيلات والمعاملات المالية لأطراف المجتمع، بما يعمل على النهوض بالاقتصاد الوطني والعالمية^(٣). وهذا المعنى هو الذي يتضمن في داخله مفهوم البنك الشامل. ويقصد بالبنك الشامل (هو البنك الذي يقدم خدمات مصرفية شاملة تجارية استثمارية تأمين مثل بنك البركة الإسلامي) أي أن يقدم البنك حلولاً لمشاكل عملائه المالية بشروط تحقيق الأرباح وتحقيق مصلحة المجتمع. كما يتضمن هذا المعنى ضمنه المفهوم الحديث للتسويق والذي يعني "تبادل المنفعة مع مجموعات من العملاء المحتملين في ظل تحقيق مصلحة المجتمع والتكيف مع البيئة المتغيرة باستمرار^(٤)".

١ - السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية، ط١، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠١١، ص٢٣٥.
٢ - عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيقات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣، ص١٤٠.
٣ - أحمد عبد الرحمن احمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط٣، دار المريخ للنشر، السعودية، ٢٠١٠، ص١١١.
٤ - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٤٣، ١٤٤.

وهذا يلاحظ ان الهدف الاساسي من التحول إلى البنك الشامل هو توليد المرونة والاليه التي تمكن البنك من الملائمة الحاصل في البيئة المصرفية وكذلك لمواجهه المنافسة المرتقبة وبصفه خاصه بعد سريان الجزء الخاص تحرير تجاره الخدمات ومنها الخدمات المصرفية من اتفقيه الجات بنك اجنبي لأي سوق طالما يعمل في ظل شفافية وعدم اغراق ومحافظاً على احترام القانون المدني للبلد الذي يعمل فيه وكفاءه الاسواق (١).

ثالثاً: أهميه الجهاز المصرفي (البنوك)

تكمن أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في النشاط الاقتصادي في ثلاثة اتجاهات رئيسة (٢):
أولاً- البنوك هي الجسر الذي يربط بين الأفراد الذين لديهم فوائض نقدية والأفراد الذين يواجهون عجزاً مالياً ولكنهم يرغبون في الاستثمار، بمعنى آخر: تعتبر البنوك وسيلة التمويل التي تعمل على جذب الأموال المدخرة من المدخرين وضخها للأفراد الراغبين في توظيف هذه الأموال واستثمارها في مشاريع مختلفة. ويلاحظ أن وظيفة البنوك هذه (كوسطاء ماليين) هي في الواقع قائمة على التداول في الديون بين المقرضين والمقترضين وعلى أساس فائدة الأخذ والعطاء، أي أن البنوك تقرض المال للمدخرين على شكل ودائع لأجل أو جارية مقابل فائدة أعلى، اذ يمثل الفرق بينهما ربح الجهاز المصرفي مقابل الوساطة المالية، ومن المعروف أنه ظهرت في المجتمعات الإسلامية الحاجة إلى الوسطاء الماليين الذين يقومون بعملية جذب المدخرات ومن ثم إعادة استثمارها في مشاريع مختلفة وفق أساليب تقاسم الأرباح والخسائر المعروفة في الشريعة الإسلامية وليس على أساس المتاجرة. في الديون، وهذا الدور الجديد للوساطة، بهذه الظروف المتميزة، تلعبه حالياً البنوك الإسلامية التي انتشرت في كثير من الدول العربية الإسلامية.

١ - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط١، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧، ص٤٠٥.
٢ - انظر في ذلك:
- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٠، ص١١٣.
- وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، مصر، ١٩٩٨، ص١٧١، ١٦٩.
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص٣٩٤-٣٩٥.

ثانياً: تتميز الجهاز المصرفي التقليدية بالتأثير على عرض النقود من خلال قدرتها على خلق الائتمان، تقبل الجهاز المصرفي الودائع المختلفة من الأفراد، ثم تقوم بإقراضه مرة أخرى لأفراد آخرين، ومع اكتساب البنوك ثقة الناس، أصبحت هذه البنوك قادرة على خلق الثقة بالحجم الحقيقي للودائع لدى البنوك ، وهذا من شأنه أن يؤثر على عرض النقود. ويبدو أن قدرة البنوك على خلق الائتمان منحها قوة كبيرة للتأثير على عملية تثبيت الاستقرار النقدي وأولويات السياسة النقدية.

ثالثاً - ان المؤسسات المالية التي تعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين لم يقتصر على الجهاز المصرفي فحسب فقد ادى التطور الاقتصادي إلى ظهور مؤسسات مالية اخرى تعمل كوسيط مالي ايضاً ومن امثله هذه المؤسسات :- (١)

- مؤسسات الادخار والاقرض.
- مؤسسات الادخار المشتركة.
- مؤسسات اتحادات العاملين.
- صناديق الاستثمار المختلفة.
- صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي.
- مؤسسات التأمينية المختلفة.

ويرى اخرون بانها منشأه تقبل الودائع المصرفية من الافراد و الهيئات تحت الطلب والاجل،

ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والتسليف. (٢)

رابعاً- أنواع الجهاز المصرفي

وينقسم الجهاز المصرفي إلى عدة أنواع حسب الزاوية التي يتم النظر منها إلى البنوك ، وذلك

١- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في البنود والنقود، ط١، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، ١٩٧٦، ص٤٣.
٢- زكريا عبد الحميد باشا، النقود والبنوك مع وجهه نظر اسلامي، لجنة البحوث والتدريب، كلية التجارة، جامعه الكويت، ١٩٨٩، ص ٦٣.

على النحو الآتي:

أ - من اذ نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية :

١- الجهاز المصرفي العامة : ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مقرها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى. وتمارس أنشطتها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو في الخارج. وتقوم هذه البنوك بجميع الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح ائتمانات قصيرة ومتوسطة الأجل. كما يقومون بجميع مجالات النقد الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية^(١).

٢- الجهاز المصرفي المحلية : ويقصد بها تلك المصارف التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً، مثل محافظة معينة، أو مدينة معينة، أو دولة معينة، أو منطقة معينة^(٢). ويقع المقر الرئيسي وفروع المصرف في هذه المنطقة المحددة. وتتميز هذه المصارف بصغر حجمها، كما أنها مرتبطة بالبيئة المحيطة بها، وينعكس ذلك على نطاق الخدمات المصرفية التي تقدمها^(٣).

ب _ من اذ حجم النشاط^(٤) :

١- مصارف الجملة: هي تلك التي تتعامل مع كبار العملاء والمؤسسات الكبيرة.

٢- مصارف التجزئة: وهي عكس النوع السابق، اذ تتعامل مع العملاء الصغار والمؤسسات الصغيرة، ولكنها تسعى إلى جذب أكبر عدد منهم. وتتميز هذه المصارف بما يميز متاجر التجزئة، اذ أنها منتشرة جغرافياً، وتتعامل مع أصغر الوحدات المالية، ومن خلال خلق منافع زمانية ومكانية وفائدة الملكية والتعامل للأفراد، وذلك فأن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات المصرف المستهلك النهائي

١ -Robert, Gordon & Stanley, Harris ,Macroeconomics, Eleventh Edition, Pearson Education, Inc., United States Of America, 2009, P:148.

٢ - جون هيدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة عبدالله منصور، واخرون، ط١، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧، ص٢٤٨.

٣ - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافي، مصدر سابق، ص١٤٥.

٤ - عوض فاضل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، ط١، بغداد، ١٩٩٠، ص٤٧٩ - ٤٨٢.

جـ_ من اذ عدد الأفرع :

١- **المصرف ذات الفروع** : هي المصارف التي تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكل قانوني، ولهم فروع متعددة تغطي معظم أنحاء البلاد وخاصة الأماكن المهمة. ويتبعون اللامركزية في إدارة شؤونهم، اذ يترك للفرع إدارة شؤونه. ولا يشير إلى المركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة المنصوص عليها في لوائح البنك، وبطبيعة الحال فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي توجه الفروع. ويتميز هذا النوع من المصارف بكونه على نطاق وطني، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي^(١). وتتجه هذه المصارف إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل (سنة أو أقل) من أجل تمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، على الرغم من أنهم يتعاملون أيضًا بالقروض متوسطة وطويلة الأجل، ولكن بدرجة محدودة^(٢).

٢- **مصرف السلاسل** : وهي عبارة عن سلسلة من المصارف نشأت نتيجة لنمو حجم الجهاز المصرفي، وزياده حجم نشاطها و اتساع نطاق عملها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصله عن بعضها ادارياً، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسة العامة التي تلتزم مختلف الوحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من الجهاز المصرفي الا في الولايات المتحدة الأمريكية^(٣).

٣- **مصرف المجموعات** : وتتخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي ، اذ تشرف الشركة القابضة على شركاتها التابعة وتضع السياسة العامة لها مع تركها لتنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتتخذ هذه المصارف طابعاً احتكاريًا، وقد انتشر هذا

١-JOHNSON, The Monetary Approach to the Balance of Payment Theory & Policy, Explanation & Policy Implications, London, 1978, P.70.

٢ - جون هيدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة عبدالله منصور، واخرون، مصدر سابق، ٢٥٤.

٣ - عوض فاضل، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص٤٧٩

النوع في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية^(١).

٤- **المصارف الفردية** : تعتمد هذه المصارف على ثقة أصحابها، وهي بطبيعة الحال مؤسسات فردية ذات رأس مال محدود، كما أنها ستتعامل في مجالات قصيرة الأجل ومن ثم تستثمر الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخفضة وغيرها من الأصول عالية السيولة التي يمكن تحويلها إلى أموال. بسرعة وبدون خسائر، ومن الأمثلة على ذلك مؤسسة الراجحي في المملكة العربية السعودية^(٢).

خامساً- الوظائف النقدية للمصارف التجارية

تمتاز المصارف التجارية بأنها مؤسسات مالية هدفها تحقيق الارباح لمالكيها وهي بهذا تختلف عن المصارف المركزية اذ ان المصارف المركزية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ، فإن الجهاز المصرفي هي مؤسسات خاصه تتعامل بالودائع والائتمان ومنح القروض ولان هدفها تحقيق الارباح، وتعتبر المصارف التجارية من اكثر انواع المصارف انتشار ولها تأثير بالغ على النشاط التجاري الاقتصادي^(٣). ويمكن توضيح الوظائف النقدية للمصارف التجارية فيما يأتي :

١- قبول الودائع : تشكل الودائع المصدر الرئيس لأموال المصارف التجارية، والودائع هي تهم فقره في مطلوبات البنك التجاري وتمثل حقوق المودعين على موجودات البنك، ولهذه الودائع اثر كبير في تعزيز قدرات المصرف المالية في منح القروض و القيام في الاستثمار المختلف. وتقسم الودائع إلى ما يأتي: ^(٤)

أ- الودائع الجارية : وتسمى أيضاً الودائع تحت الطلب ، إذ يمكن المطالبة بها فوراً، أي دون تأخير

١ - زكريا عبد الحميد باشا، النقود والبنوك مع وجهه نظر اسلامي، مصدر سابق، ٦٥.
٢ - موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، تعريب محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧، ص٣٦٧.
٣-Alan A. Rabin, Leland B. Yeger, Monetary Approaches to The Balance of Payments & Exchange Rate, Essays in International Finance, No.148,1982,P:8.
٤ - عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك ، مصدر سابق، ص١٨٦.

زمني ودون شرط مسبق، ويمكن سحبها عن طريق الشيكات، وتصنف هذه الودائع المصدر الأقل تكلفة بالنسبة للمصاف. وهي لا تدفع فائدة لأصحابها، أو تدفع لهم فائدة بنسبة قليلة في بعض الأحيان، الحسابات الكبيرة فقط عندما لا يقل رصيد هذه الودائع عن مبلغ محدد (١).

ب-ودائع التوفير : ويهدف المودعون في حسابات الودائع هذه إلى استثمار جزء من ثروتهم كمدخرات نقدية. إن قبول هذه الودائع يمثل وظيفة الادخار للمصارف التجارية، أي جمع المدخرات المحلية. وتدفع المصارف فوائد مقابل هذه الودائع التي تودعها الوحدات الاقتصادية، خاصة الأفراد، لدى المصارف مع احتفاظها بالسحوبات عليها عند الطلب (٢).

ت-الودائع الزمنية : وتعرف أيضاً بالودائع الآجلة إذ لا يستطيع العميل السحب عليها الا بعد مرور مده محدد من ايداعها وبأخبار مسبقه ، لذا لا يعدها الكثيرون من الاقتصاديين والباحثين نقداً وإنما وسيله للاحتفاظ بأموال عاطله ولكنها ذات مردود (فائدة) تزداد تدريجيا تبعاً إلى المدة الزمنية و حجمها ولكنها اقل سيوله من الودائع (الجارية والتوفير) ، لذل فان المصارف تعتمد عليها في تمويل عملياتها الائتمانية اكثر من اعتمادها على المصادر الاخرى ، وذلك لان طبيعة هذه الودائع لا تتطلب الاحتفاظ باحتياطات نقديه كبيره كتلك التي تطلبها بقيه انواع الودائع (٣).

ح- خلق الائتمان : وتمثل هذه الوظيفة في خلق الجهاز المصرفي نقودا اما على شكل نقود ورقيه او نقود مصرفيه للأفراد ورجال الاعمال لمده مختلفة تكون في الغالب لمده قصيره لا تتجاوز العام الواحد وذلك لمساعدتهم في الانفاق العام والذي لا يتحمل التأجيل وكذلك لمباشره اعمالهم ونشاطاتهم ، على ان يقوموا برد تلك المبالغ مع دفع فوائد على هذه القروض (٤). يتم تمثيل إنشاء الائتمان بما يأتي:

١- فلاح حسن عداي واخرون، اداره البنوك (مدخل كمي و استراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠٠٠، ص ١٠٥.

٢ - محمد خليل برعي و اخرون، النقود والبنوك، ط١، دار المعارف، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٠١-١٠٢.
3 -Cochran A. John. Money _Banking and the economy (second Edition , the Macmillan Company , New York 1971) p126.

٤ - محمد خليل برعي و اخرون، النقود والبنوك ، مصدر سابق،ص١٠٨.

١. خصم الاوراق التجارية: يمكن لحامل أي ورقة تجارية، غالباً ما تكون على شكل كمبيالة، أن يتقدم إلى البنك التجاري، قبل تاريخ استحقاقها، للحصول على نقد في الصندوق يقل عن المبلغ المحدد في تاريخ استحقاقها (الكمبيالة)، والفرق بين قيمة الورقة التجارية في تاريخ محدد قبل تاريخ استحقاقها، وذلك بخصمها، مع مراعاة الفائدة التي يستحقها البنك نظير الخدمة التي يقدمها لهذا الشخص من خلال التنازل عن أمواله لمدة معينة، وتسمى هذه الفائدة بمبلغ الخصم^(١).

٢. السحب على المكشوف: ويتم ذلك من خلال قيام المصرف بتخصيص رصيد للعميل، يمكن للعميل سحبه في حدود مبلغ الرصيد المخصص له، في الحالتين اللتين يحتاج فيهما العميل لاستخدام هذا الرصيد، أي: عندما يكون رصيده في الحساب الجاري صفراً، ثم يصبح رصيد حسابه الجاري مديناً عند السحب على أساس استخدام الرصيد. ثم يسدها دون التزام، عادة خلال المدة زمنية معينة، أي عندما توفر إيرادات (إيداعات) لديه في حسابه ويتم حساب فائدة على الأرصدة المدينة وحساب مبالغ هذه الأرصدة ومدة بقاء الرصيد مدين، وذلك اعتماد على طريقه ضرب مبالغ الأرصدة المدينة في عدد الايام التي بقيت فيها مدينه، وقد تم تسويه ما تم استخدامه من الاعتماد في الحساب الجاري للمدين في ذات يوم السحب عليه^(٢).

٣. منح القروض : تمثل القروض جزءاً كبيراً من مجالات الاستثمار في الجهاز المصرفي، ويمثل الدخل المتحصل منها جزءاً كبيراً من إيراداتها. وهو الاستثمار الرئيسة الذي يوليه البنك اهتماماً خاصاً، ويوجه إليه جزءاً كبيراً من موارده. تعتبر القروض اتفاقاً بين البنك والمقترض، على أن يقرض الأول الأخير مبلغاً معيناً من المال، لمدة محددة، يسدد بعد ذلك دفعة واحدة أو على أقساط^(٣).

١- محمد عبد العزيز عجميه ، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص ٦٦ .
٢ - فليح حسن خلف، النقود والبنوك ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٦، ص ٢٤٠ .
٣ - خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، مصدر سابق، ص ٤٩ .

المبحث الثاني

التجارة الخارجية ومفاهيمها الاساسية

اولاً- مفهوم التجارة الخارجية واهميتها

١- مفهوم التجارة الخارجية واهميتها

تعددت مفاهيم التجارة الخارجية حسب هدف الدراسة، إذ تم تعريفها على أنها أحد أهم أشكال العلاقات الاقتصادية التي يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات بين الدول على شكل صادرات وواردات^(١). ويعرف أيضاً بأنه فرع من فروع الاقتصاد يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية والتبادلات التي تحدث عبر الحدود الوطنية. وتعرف أيضاً بعمليات التبادل التجاري التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي^(٢). وقد تم التأكيد على أن التجارة الخارجية لها دور مهم في تحقيق التقدم والرفاهية الاقتصادية من خلال الأدبيات الاقتصادية، إذ ذكر آدم اسمث عام ١٧٧٦ في كتابه طبيعة ثروة الأمم وأسبابها أن الدولة تحتاج إلى تصدير السلع والخدمات لتمويل الواردات التي لا يمكن تحقيقها. إنتاج الدولة، وقد تم التوصل إلى أن زيادة معدل نمو التجارة الخارجية (الصادرات) له تأثير إيجابي على الناتج المحلي (GDP) ولذلك فهو حافزاً لزيادة الرفاهية الاقتصادية والرخاء المجتمعي. ويتم تحقيق ذلك على أساس أن التجارة تحفز الإنتاج، مما يؤثر بدوره على الابتكار والتكنولوجيا ويزيد من كفاءة القوى العاملة. ومن ناحية أخرى فإن الاستخدام الأمثل للموارد يعزز زيادة مستوى الإنتاجية، وهذا ينعكس إيجاباً على مستوى اقتصاد الدولة ككل، تشكيل مستويات محفزة للناتج المحلي^(٣). ومن واجبتنا أن نؤكد أنه من الصعب على كل دولة في العالم أن تحقق سياسة الاكتفاء

١- حسام علي داود واخرون، التجارة الخارجية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص١٣.

٢- موسى سعيد امطير و اخرون، التجارة الخارجية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص١٣.

3 - Robert E.Morgan Constantine S. Katsikeas, Theories of Intrnational Trade ,Foreign Investment And Firm Intarnationlization : A Critique , Management Decision ,VOL35,LSS 1 ,١٩٩٧,P 86.

الذاتي على مدى المدة طويلة لأن ذلك سيجعل الدولة تنتج كافة احتياجات أفراد المجتمع دون اللجوء إلى عملية الاستيراد، وهذا أمر يصعب تحقيقه اعتمادا على الواقع، سواء كان ذلك بسبب رغبات المجتمع أو للعوامل الاقتصادية والمناخية والجغرافية أيضا، ويجعل البلد في عزله دوليه^(١). وما ينطبق على الأفراد ينطبق على الدول، إذ لا يمكن للفرد أن يعيش بمعزل عن بقية المجتمع. الأمر نفسه ينطبق على الدولة مع العالم الخارجي تنتج الدول المختلفة مجموعة متنوعة من السلع، بينما يرغب الأفراد والمؤسسات في استخدام مجموعة متنوعة من السلع، مما يؤدي إلى التجارة^(٢). هناك سببان يفسران كيف تنتهي الدول إلى صنع أشياء مختلفة^(٣) :-

١- تتمتع الدول بقدرات نسبية مختلفة على إنتاج سلع مختلفة ثم تتخصص في الأشياء التي تتميز فيها نسبياً.

٢- هناك مزايا متأصلة في التخصص، مما يؤدي إلى قيام الدول بإنتاج سلع مختلفة عن بعضها البعض، على الرغم من أنها قد تبدأ بإهدار متساو، وهذا الأمر يرتبط بميزة التكلفة. وكلما زادت الكميات المنتجة، أدى ذلك إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وينتهي الأمر بالتخصص. تنتج الدولة سلعة معينة.

ثانياً- أهداف التجارة الخارجية

تعتمد السياسة التجارية في تحقيق العديد من الأهداف ، اذ تسعى الدول المتقدمة إلى زياده معدل ايراداتها من خلال فرض الضرائب على السلع والمنتجات المصدرة والمستوردة والتي تستخدمها فيما بعد بتمويل نفقاتها المتزايدة او تستخدمها لتحسين واقع ميزان المدفوعات لصالحها من خلال

١- حسام علي داود واخرون، التجارة الخارجية، مصدر سابق، ص١٩.
٢- شقيري نوري موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط١، ٢٠٠٩، دار المسيرة لطباعه والنشر والتوزيع، ص١٣.

3- Paul Krugman ,Rethinking International Trade , Palgrave Macmillan Journal ,VOL 23,NO 2,1988,P8.

تقليل حجم الاستيرادات، او منعها في المقابل زياده الصادرات . اما في البلدان النامية فنها تعتمد لغرض اهداف تنموية سواء كانت اقتصاديه ام اجتماعيه ويمكن ايضا ح أهم الأهداف التي تسعى الدول بشكل عام لتحقيقها ومنها (٢) :-

١- الأهداف الاقتصادية وتتضمن مأتي:-

أ- زيادة إيرادات خزينة الدولة: ويتمثل هذا الهدف في الحصول على إيرادات تستخدم لتغطية النفقات من خلال فرض الرسوم الجمركية على السلع المصدرة إلى البلاد. ويمثل جانبا هاما من إيرادات الدولة. وهي وسيلة مقبولة وفعالة لتزويد الخزينة بالموارد التي من المفترض أن يتحملها الطرف الأجنبي ويدفعها المستهلك المحلي (٣).

ب- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: هناك أساليب متعددة لتحقيق هذا الهدف نظراً لتنوع أسباب اختلال ميزان المدفوعات، ومنها اعتماد سياسات تساهم في تقليل حجم الواردات من المنتجات المهمة أو الضرورية جداً مع الحفاظ على الاستيراد من السلع الأساسية (٤).

ت- توفير الحماية للمنتجات المحلية من الواردات الأجنبية: وهذا الهدف هو القضاء على كل عامل خارجي قد يضر بالمنتجات الوطنية. وتكتسب هذه السياسة أهمية خاصة عندما تكون تكلفة السلعة المحلية أكبر مما هي عليه في البلدان الأخرى (٥).

٢- الأهداف الاجتماعية:

تتعلق بحماية مصالح بعض الفئات في المجتمع، بما في ذلك المزارعين، أو العاملين في مجال إنتاج سلعة معينة ذات أهمية كبيرة في البلاد. بالإضافة إلى تقليص الفوارق بين طبقات الأفراد

٢ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، ط١، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، ١٩٩٩، ص٣٨٦.

٣ - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٤١.

٢-Jeffrey M. Davis, Macroeconomic Adjustment Policy Instrument & issues, IMF, August, 1992, P:7

٥ - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر نظريه التجارة الدولية _ النظام الجديد للتجارة العالمية _ اهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، ط١، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٧، ص١١٧-١١٨-١١٩.

في المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل القومي بينهم^(١).

٣- الاهداف الاستراتيجية :

ترتبط هذه الاهداف بتحقيق الامن الغذائي للبلد إلى الجانب العسكري كذلك العمل على ايجاد

وتوفير مصادر الطاقة كحد ادنى^(٢).

ثالثاً- نماذج التجارة الخارجية ونظرياتها

أولاً: النظريات الكلاسيكية :

كان الاقتصاديون الكلاسيكيون يتجهون في المقام الأول نحو اقتصاديات النمو، وكان

همهم الرئيسي هو شرح كيفية زيادة "ثروة الأمم". في شرح زيادة الإنتاج، وثم ايلاء اهتمام خاص

للتخصص ولتقسيم العمل وكان مدى التخصص وتقسيم العمل يعتمدان على حجم السوق؛ من شأن

وجود سوق أكبر أن يشجع على درجة أكبر من التخصص وتقسيم العمل^(٣).

وقد بدا واضحاً أن التجارة الخارجية وسعت السوق وسمحت بمزيد من المكاسب من

التخصص وتقسيم العمل. ومع ذلك، كان لا يزال من الضروري وضع الحجج بوضوح لإظهار السلع

التي سيتم استيرادها وتصديرها وإظهار المكاسب من التجارة^(٤). تمت صياغة النظرية الكلاسيكية

للتجارة الدولية في المقام الأول بهدف توفير إرشادات حول مسائل السياسة الوطنية^(٥).

في مجال التجارة الخارجية، كان الاقتصاديون الكلاسيكيون مهتمين بشكل أساسي بسؤالين. أولاً،

في إنتاج أي منتج يجب أن يتخصص بلد ما أو البضائع التي سيصدرها البلد والتي سيستوردها. ثانياً،

١ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مصدر سابق، ص ١٤٦.

٢ - جميل محمد خالد- اساسيات الاقتصاد الدولي، ط١، الناشر الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ص ٢٢٣.

٣- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، ج٢، علي مستوي الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى،

القاهرة، مجموعة الدول العربية، ٢٠٠٣، ص ٣٦

٤- عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣،

ص ٢٠٣.

٥- ماريوس كاتسبولوديوس ، سببروس هادجيداكيس، التجارة الدولية منظور عالمي ، ترجمة مروة ابو سعود، دار

الفاروق، قسم الترجمة ، ط١، ٢٠١٩، ص ١٥.

بمجرد أن تنتج دول مختلفة سلعةً مختلفة ؛ ماذا ستكون نسبة التبادل بين البضائع؟ على السؤال الأول، تعطي النظرية الكلاسيكية الإجابة الأتية^(١).

سوف تتخصص كل دولة في إنتاج تلك السلع التي تناسب إنتاجها بشكل خاص بسبب مناخها، وخصائص ترابها، ومواردها الطبيعية الأخرى، والقدرات الفطرية والمكتسبة لشعبها، و رأس المال الحقيقي الذي تمتلكه كتراث من جيله السابق مثل المباني والمنشآت والمعدات ووسائل النقل. سيركز كل بلد على إنتاج مثل هذه السلع، وينتج منها أكثر مما يحتاجه لاحتياجاته الخاصة، ويتبادل الفائض مع البلدان الأخرى مقابل السلع التي هو أقل ملاءمة لإنتاجها أو التي لا يمكنه إنتاجها على الإطلاق^(٢).

ان النظرية الكلاسيكية للتجارة تستند على نظرية قيمة تكلفة العمالة. حيث تنص على أن البضائع يتم تبادلها مقابل بعضها البعض وفقاً للكميات النسبية للعمالة المجددة فيها. فالسلع التي لها أسعار متساوية تجسد كميات متساوية من العمالة . ثم يتم تحديد نسبة التبادل أو الأسعار فقط من خلال تكاليف العمالة النسبية، من خلال تأثيرها على العرض والطلب^(٣).

بشكل عام، تعتبر نظرية تكلفة العمالة للقيمة جيدة في ظل الافتراضات الأتية^(٤):

(١) العمل هو العامل الوحيد

(٢) تجانس نوعية العمل .

(٣) حرية انتقال العمالة .

(٤) المهن مفتوحة للجميع .

^١ - عائشة شرقاوي، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر، ٢٠٠١، ص ٦٨.

^٢ - سهير محمد السيد حسن، عهد البناء، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٩٧.

^٣ - سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٣٣.

^٤ - جعفر طالب احمد الخزعلي، كتاب تاريخ الفكر الاقتصادي، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية، ٢٠١٨، ط١، ص ٢٥٣.

(٥) المنافسة الحرة بين العمال .

(٦) تساوي الانتاجية الحدية للعمل مع اجورها .

في الواقع، بعض هذه الافتراضات غير واقعية وعلى الرغم من عيوب هذه النظرية، فقد استخدم الاقتصاديون الكلاسيكيون لشرح نسبة التبادل أو أسعار السلع. وتقوم النظريات الكلاسيكية على مجموعة من الفروض وهي تتمثل بلاتي^(١): **ومن اهم النظريات الكلاسيكية:**

١ - نظرية الميزة المطلقة " آدم سميث"

وجاءت هذه النظرية من خلال الآراء المفكر الاقتصادي " آدم سميث " يعتمد هذا الأخير في تفسيره على وجوب وجود التبادل الدولي من أجل عدم إعادة تقسيم العمل، حيث أن هذا الأخير ناتج عن اتساع نطاق السوق ثم يسمح لكل دولة ان تتخصص في انتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في انتاجها ثم تقوم بمبادلة فائضها الانتاجي الناتج عن استهلاكها مع فائض انتاج دولة أخرى لها ميزة مطلقة، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة إنتاج العمل يسمح بزيادة نمو رأس المال^(٢)، والعامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقات الانتاج اللازمة لإنتاج السلعة هو العمل، وأن الربح لكل دولة متبادلة غير مرتبط بالحصول علي فائض في الإنتاج^(٣).

وبلتالي هناك وظيفتين للتجارة الدولية هما^(٤):

١- وظيفة تصريف الإنتاج الفائض عن حاجة السوق المحلي واستبداله بشيء أكثر نفعاً.

٢- وظيفة التغلب على ضيق السوق المحلية.

^١ عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتاب القانونية، مصر، ٢٠٠٧، ص ٦٦.

^٢ J . Viner , Studies the Theory of International Trade , New York , Harper and Brothers , 1985 , p29 -53 .

^٣ حليس عبدالقادر، محاضرات معمقة في نظريات التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة الجزائر، ٢٠٢٢، ص ٣٠-٣٤

^٤ A.O. Kruger , Trade Policy as an Input to Development , American Economic Review , 1980 , pp 288-292 .

وتوجد عدة انتقادات لهذه النظرية تتمثل بلاثي :

أ_ هناك لبس في اشكالية اختلاف انتاجية العامل من بلد لآخر.

ب_ اشكالية لو تتمتع كل ما بميزة مطلقة في انتاج كيلا السلعتين.

ج_ لم توضح هذه النظرية بعد التوزيع أي كيف توزع مكاسب التجارة على الافراد.

د- نظرية الميزة النسبية

التعريف بصاحب وفحوى النظرية :

جاء ريكاردو (Ricardo) سنة ١٨١٧ بكتابه "Principles of Political Economy and Taxation"

حيث طرح نظرية جديدة في التجارة الخارجية تحت عنوان الميزة النسبية، وهذا للرد على آدم سميث وإيجاد بديل لنظرية الميزة المطلقة وطرح حل للمأزق الذي وصل إليه آدم سميث والمتمثل في عدم إمكانية التبادل الخارجي في حالة عدم تمتع بلد بميزة مطلقة^(١).

يرى ريكاردو قيام التجارة الدولية يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة، هذا يعني انه حتى ولو كان لبلد نقيصة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين بالنسبة إلى البلد الآخر فإن تجارة ذات نفع متبادل يمكن أن تحدث بين بلدين فعلى البلد الأقل كفاءة أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تكون نقيصتها المطلقة فيها أقل، وتلك هي السلعة التي يكون للبلد ميزة نسبية بشأنها. ومن جهة أخرى ينبغي أن يستورد البلد السلعة التي يكون نقيصته المطلقة فيها أكبر فتلك هي منطقة النقيصة النسبي^(٢)، وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات من بينها^(٣).

أ- وجود دولتين، وسلعتين في التبادل التجاري.

^١ علي عبد الفتاح ابوشرار ، مصدر سابق، ص ٣٦ .

^٢ توفيق بن الشيخ محاضرات في نظريات التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر ٢٠٢٢، ص ٤٢.

^٣ طالب محمد عوض، مصدر سابق ٩٥، ص ٣٠-٣١ .

ب-عوامل الإنتاج تنتقل بحرية كاملة داخل الدولة مع عدم إمكانية انتقالها خارج حدود الدولة.

ت-سيادة سوق المنافسة التامة، سواء في البيع أو الشراء.

ث-انعدام نفقات النقل والتأمين والتعريفية الجمركية وغيرها من النفقات.

ج- استخدام نظرية القيمة في العمل، أي إن قياس قيمة أية سلعة تتم بكمية العمل المصروف في إنتاجها.

ح- توجد تقنية واحدة لصناعة السلعة داخل الدولة، ولكنها تختلف من دولة لأخرى.

خ- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

وعلى الرغم من أهمية نظرية ريكاردو في الميزة النسبية إلا أنها واجهت انتقادات عديدة

منها^(١):-

أ- يفترض نموذج ريكاردو أن المبادلات التجارية تكون في شكل عملية المقايضة للسلع

ب-تعتمد النظرية على وجود سلعتين ودولتين وهذا امر لا يلامس الحقيقة الواقعية.

ت-محدودية النموذج في ضبط معدلات التبادل الدولي الفعلي.

ث-استخدام عامل العمل بنسب ثابتة في إنتاج كل السلع وهذا لا يقبل واقعيًا.

ج-قيام ريكاردو بتثبيت كمية الانتاج والتركيز على جانب العرض دون الاهتمام بالطلب

٣- نظرية القيم الدولية "جون ستيوارت ميل"

ركز ميل على الطلب المتبادل، كأحد العوامل الهامة التي تحدد معدلات التبادل الدولية في

إطار نظري فقط دون تحديد هذا المعدل كمياً. لقد أوضح أن معدل التبادل الدولي والتخصص الدولي

يتحدد بقوى الطلب (التي يعكسها منحنيات السواء الاستهلاكية الاجتماعية التي تعبر عن الذوق

الاستهلاكي في المجتمع) والعرض(الذي يعتمد على ما يتوافر من عناصر الانتاج والتكنولوجيا السائدة

^١ - حليس عبدالقادر، محاضرات معمقة في نظريات التجارة الدولية، مصدر سابق، ص ٥٢.

ويمثله منحى التحول أو امكانيات الانتاج).

ويوضح ميل أن حدوث أي اختلاف بين الدول في وفرة عناصر الانتاج أو التكنولوجيا السائدة أو الذوق الاستهلاكي سيؤدي الى اختلاف معدلات التبادل الداخلية ويحقق الأرباح. كما يرى أن منافع التجارة الدولية-تتوقف على الطلب المتبادل ومرونته-لن توزع بالتساوي على الأطراف المشاركة، وأن أغلب الربح يعود للدول المتقدمة، ويؤيد ميل فكرة الحماية بشكل غير مباشر^(١).

ثانياً: النظريات النيو كلاسيكية

كنا تكلمنا في التحليل السابق أن من بين أسباب وجود التجارة الدولية يرجع بالأساس الى الاختلاف في الاسعار النسبية ما بين البلدان والذي يؤدي بدوره الى اختلاف في طبيعة المزايا النسبية ومن ثمة التخصص الدولي. ولكن السؤال المطروح لماذا تختلف الاسعار النسبية بين الدول؟ لعل اجابة هذا السؤال تدفعنا الى البحث عن العوامل المحددة للأسعار في اقتصاد ما، وهذا بعدما لاحظنا قصور النظريات السابقة عن ايجاد جواب لهذا الاشكال^(٢). فيما يأتي سوف نذكر بإيجاز أهم النظريات النيوكلاسيكية:

١. النظرية السويدية (هكشر - أولين)

في عام ١٩١٩ قام الاقتصادي "السويدي هيكشر بنشر مقاله تحت عنوان اثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل وقد تضمنت هذه المقالة الخطوط الرئيسية للنظرية الحديثة في التجارة الدولية، ولقد ربط هكشر في مقاله بين نظرية ريكاردو وتفسيره لأسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول المجاورة، ثم قام من بعده تلميذه أولين بتتقيح ما كتبه أستاذه ونشر كتابه المشهور عام ١٩٣٣ تحت عنوان التبادل الاقليمي والتجارة الدولية، وقد وجه أولين انتقاداته الى نظرية ريكاردو ولاعتمادها على نظرية

^١ توفيق بن الشيخ ، محاضرات نظريات التجارة الدولية، مصدر سابق، ص ١٨.
^٢ منال عفان، رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٤.٢ (٢٠٢٣)، ٧-٤٢.

العمل في قياس القيمة ولكن انتقاداته لم تتعرض الى جوهر نظرية ريكاردو وهذا ما يجعل نظرية هكشر و أولين نظرية مكملة وليست بديلة لنظرية" النفقات النسبية، حيث جاءت عليها كمحاولة لتعميق التحليل الكلاسيكي للنفقات النسبية بدلا من الاكتفاء بالصياغة المبسطة^(١)، وقبل أن نتناول هذه الطريقة بالشرح والتحليل نستعرض أهم الفروض التي تقوم عليها^(٢):-

١- وجود بلدين وسلعتين وعاملين إنتاجيين هما العمل ورأس المال .
٢- كلا البلدين يستخدمان نفس المستوى التكنولوجي في الانتاج أي تشابه التكنولوجيا في البلدين .

٣- إحدى السلعتين كثيفة العمل والأخرى كثيفة رأس المال .
٤- الإنتاج يخضع لغلة الحجم الثابتة في كلا البلدين ولكلا السلعتين .
٥- سيادة سوق المنافسة التامة في كلا البلدين ولكلا السلعتين .
٦- انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد وعدم إمكانية ذلك بين الدولتين .
٧- لا توجد تكاليف نقل ولا تعريفات جمركية ولا توجد أية عوائق على تدفق التجارة بين الدولتين .

لكن لم تخل النظرية من العيوب أيضا وتمثلت أبرز العيوب هذه في^(٣):-
أ- تركيز على الاختلاف الكمي في عناصر الانتاج (الندرة والوفرة) مهملة الاختلاف النوعي في هذه العناصر .

ب- اشكالية تحديد كثافة عناصر الانتاج في السلع المتاجر بها دوليا في حالة وجود اكثر من عامل انتاج.

^١ السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٢٣٣
^٢ مجلة التنمية الصناعية العربية ملف الصناعة في ليبيا العربية الليبية العدد ٢٣ - ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٠، ص ٢٣
^٣ منال عفان، رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية ، مصدر سابق، ص ٣٥.

ت-تحليل ساكن دون مراعاة كل الحالات.

ث-تعرضت لانتقادات تطبيقية خاصة عندما حاول ليوننتيف تطبيق نموذج هكشر اولين على

التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية.

٢- نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج:-

تعود هذه المساهمة إلى صاحبها (paul samuelson) حيث أوضح أن من بين نتائج

التجارة الدولية أن يحدث هناك تساوي في اسعار عناصر الانتاج في الدول المتاجرة معا، وكان يرى

كون أن التجارة الدولية تؤدي الى تخفيض الاختلافات الدولية في عوائد عوامل الانتاج. فكلما توسعت

التجارة ينخفض الاختلاف في عوامل الانتاج بين الدول، ومن ثمة تستمر التجارة في التوسع حتى

تميل الاسعار النسبية للسلع الى التساوي.

مما يعني ان الاسعار النسبية لعوامل الانتاج هي الاخرى اصبحت متساوية. في كلا

الدولتين^(١). كنتيجة لتحليل سامويلسون فان التجارة تعمل كبديل للحركات الدولية لعوامل الانتاج في

تأثيرها على اسعار عوامل الانتاج. ومع الحركة الدولية التامة لعوامل الانتاج فإن العمل سيهاجر من

الدولة المنخفضة الاجر الى الدولة المرتفعة الاجر حتى يتساوى بين الدولتين ونفس الامر بالنسبة

لعنصر رأس المال. وبينما التجارة تؤثر على طلب عوامل الانتاج فإن حركة عوامل الانتاج تؤثر على

عرض عوامل الانتاج. وفي كلا الحالتين ينتج عنها التساوي التام في العائد المطلق لعوامل الإنتاج^(٢).

خامساً- سياسات التجارة الخارجية ومؤشراتها

١- انواع السياسات التجارية: الغرض من السياسات التجارية هو وضع القوانين والضوابط اللازمة

لتوجيه النشاط التجاري الأجنبي، اذ أن حكومات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية تتعمد فرض

^١- حليس عبدالقادر، محاضرات معمقة في نظريات التجارة الدولية، مصدر سابق، ص ٢٣٤.
^٢- سامي بلبخاري، محاضرات نظريات التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، ٢٠٢٢، ص ٢٤.

سيطرتها على النشاط التجاري بما يحقق مصلحتها، وهناك الخلاف حول ذلك^(١). اذ تستند النظرية الكلاسيكية الحديثة في التجارة الخارجية على أساس أن الدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها الاقتصادية الشاملة، ثم يؤدي ذلك إلى استنتاج مفاده أن تحقيق أعلى مستوى من الرخاء في ظل نظام التجارة الحرة، في حين أن هناك دول أخرى ترى ذلك ويمكن تحسين أوضاعهم من خلال اعتماد نظام الحماية التجارية^(٢). ويمكن تقديم شرح لسياسات التجارة الخارجية على النحو الآتي:-

٢- **سياسة الحرية التجارية** : ويشير مصطلح الحرية التجارية إلى الحالة التي لا تتدخل فيها الدولة في التبادلات التجارية الدولية، ويعتبر هذا النوع تطبيقاً لمذهب الحرية، ويعتبر اتباع هذه السياسة من قبل الدولة في علاقاتها مع العالم الخارجي وسيلة لتحقيق أهداف معينة^(٣). ويرى أنصار حرية التجارة أن مصلحة الدولة مرتبطة بمصلحة العالم. ومن خلال إزالة الحواجز والقيود على حركة التجارة الخارجية، سيساهم ذلك في تلبية احتياجات المجتمعات وزيادة رفاهيتها من خلال تنوع ووفرة السلع المختلفة في الأسواق. وهذا هو الهدف الأهم الذي يعبر عن تحقيق المصلحة المشتركة لجميع الدول المتعاملة^(٤).

انتقد آدم سميث من خلال كتابه طبيعة وأسباب ثروة الأمم (١٧٧٦) الأضرار التي لحقت بالتجارة الدولية نتيجة لتدخل الحكومة في النشاط التجاري، ورأى أن النظام الاقتصادي القائم على الحرية الاقتصادية وغير المقيدة من قبل الحكومة هو النظام الأنسب. وأوضح ريكاردو أيضاً أن تراجع إنتاجية الأراضي البريطانية نتيجة استغلال المناطق الأقل خصوبة وأدى ذلك إلى انخفاض إنتاج

١ - السيد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص ١١١.

2 - Steman D. Craster , State Power and the Structure of International Trade , Business Source for Global Politics , Volume ,28,NO.3(April,1976) ,posted By Cambridge Universty Press Static ,p318.

٣- كريم مهدي الحساوي ، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، ط١، بغداد، ١٩٩٨، ص ٢٧١.

٤ - محمد عبد العزيز عجميه ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ، ١٩٨٠، ص ١٤٣-١٤٤.

الحبوب مقابل استيرادها من الدول ذات الأراضي الأكثر خصوبة ذات الإنتاجية العالية، في حين تصدر بريطانيا منتجات تتمتع فيها بميزة نسبية أعلى كان من المؤيدين بإلغاء سياسته الحماية على الذرة البريطانية^(١). وفي الواقع فإن سياسة الحرية في التجارة المبنية على النظرية الكلاسيكية أدت إلى خدمة دول أوروبية أخرى غير إنجلترا. وكانت هذه الدول تعتمد بشكل كبير على الإنتاج الزراعي، إذ كانت تصدر إنتاجها الزراعي إلى إنجلترا، وفي المقابل تستورد الإنتاج الصناعي من الأخيرة، سواء لأغراض الاستهلاك أو الإنتاج وذلك من أجل تحقيق الأهداف التنموية، مما مكنت هذه الدول من ممارسة الأنشطة الصناعية نظراً لتوافر المعطيات العلمية والاجتماعية والثقافية وتشجيع الاختراعات والابتكارات، وكل ذلك ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للقارة الأوروبية، ومن ناحية أخرى، فإن هذا التطور لم يشمل الدول النامية بسبب اعتمادها المتزايد على تصدير المواد الأولية، إذ أصبحت مجرد مصدر لتصدير هذه المواد، في المقابل، واردات المنتجات الصناعية من الدول الأوروبية، وخاصة إنجلترا، دون أن يولد ذلك أي حافز للنمو^(٢).

٣- سياسة الحماية التجارية: : تعد سياسة الحماية التجارية عن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي واعتماد نسبة الضريبة المناسبة على الصادرات والواردات بهدف حماية اقتصاد البلاد، أو هي الوسيلة التي تتبعها الدولة بهدف التأثير على المنفعة الاقتصادية للنشاط والذي يتمثل بحماية أنشطته الإنتاجية أو الحماية من التلوث البيئي الناتج عن الأنشطة الصناعية ومدى مطابقة المنتجات والسلع لمتطلبات المحافظة على البيئة^(٣).

وكما نعلم أيضاً لا يوجد أي تدخل من قبل الحكومة سواء كان هذا التدخل من خلال التعرف

1 Necla Geryikdaqi , the Economic Views of A Nineteenth Century Ottoman Intellectual : the Relationship Between international trade and Foreign Direct Investment , Middle Eastern Studies ,47:3 ,529-542,DOI :10.1080/00263206.2011.554669 P531.

٢- تقي عبد سالم العاني، تنظيم وتخطيط التجارة الخارجية، ط١، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد، ١٩٩٢، ص٢٨.
٣- زياد خلف خليل الجبوري ، نوره نهاد عبود ، تحليل العلاقة بين الاعتمادات المستندية و التجارة الخارجية وأثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجله العلوم الاقتصادية ، المجلد ٢٣ ، العدد ١٠١ ، العراق، ٢٠٠٧ ، ص ٣٧٦

الجمركية أو أي حاجز آخر (غير جمركي)، مما ينتج عنه تباين بين الأسعار المحلية النسبية للسلع وأسعارها العالمية النسبية^(١). وهو معمول به في الدول الصناعية، إذ تشكل مجموعات تعمل على الضغط على الحكومة، بدافع حماية مكاسبها الخاصة، بهدف تقليل الشركات المنافسة لها، الأطراف التي تطالب بفرض القيود هي نفسها التي تتنافس على الواردات^(٢). وتشمل الحجج الداعمة لهذه السياسة زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع وتحسين الواقع التجاري للبلاد^(٣).

وتستخدم سياسة الحماية بشكل عام لتحقيق عدد من الأهداف، منها تحقيق مصدر للدخل الحكومي، وحماية الصناعات الوطنية، والأمن القومي، والأساليب الانتقامية التي تمارس ضد الأنشطة التجارية غير العادلة^(٤). كما تساهم في معالجة البطالة، باعتبار أن الحماية تولد زيادة في الطلب على المنتجات الوطنية، وهذا يتطلب عمالة، ومن ثم سيزداد الطلب على عناصر الإنتاج بما في ذلك العمل حسب الصناعة بهدف توسيع نشاطها الإنتاجي لتلبية الطلب، هناك من يعتقد أن الحواجز التجارية والتعريفات العقابية هي أدوات للحرب الاقتصادية تمكن الدول من ممارسة الضغوط على بعضها البعض دون الدخول في صراع ديناميكي، بغض النظر عن العوامل المسببة لذلك^(٥).

سادساً- ادوات التجارة الخارجية

ويتدخل اغلب دول العالم في حركة التبادل التجاري، وتعتمد هذه الدول وسائل عديدة من أجل السيطرة على الصادرات والواردات ثم تحقيق مكاسب معينة، ومن هذه التدابير^(٦):-

١- الادوات السعرية : الهدف منها هو تأثير على حجم الصادرات والاستيرادات ومنها :

1 -Giancarlo Gandolfo , International Trade Theory Abd Policy , Lisbon 978-3-642-37314-5 (eBook) ,www.springer.com ,Second Edition ,2014,p52.

٢- ديليو.تشارلز سوير ، ريتشارد ل.سير ينكل، الاقتصاد الدولي، ط١، ترجم هذا الكتاب بالاتفاق مع صائغ عالميه ناشرون مع بيرسون ادوكايشن برنتيس هول - نيوجيرسي الولايات المتحدة الأمريكية، ط٢، مكتبه لبنان ناشرون ، ٢٠١٥، ص٥٢.

٣- زينب حسين عوض الله،العلاقات الاقتصادية الدولية،ط١،دار الجامعية الجديدة، مصر، ٢٠٠٠،ص١١٣.

٣- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مصدر سابق، ص١١٧.

٥- شريف علي الصوص ، التجارة الدولية (الاسس و التطبيقات)، ط١، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢ ، ص١٣١.

٦- شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الاسس و التطبيقات)، مصدر سابق، ص١٣٣.

أ- الرسوم الكمر كيه : هو رسم أو ضريبة يتم فرضها على السلع التجارية التي تمر عبر الحدود السياسية للبلاد، قد يتم فرض تعريفات جمركية على البضائع التي تمر عبر دولة إلى دولة ثالثة وتسمى رسوم العبور^(١). كما أنها تفرض على الصادرات والواردات، وتشمل الرسوم المفروضة على مبلغ مالي محدد على كل وحدة إنتاج، والتي تعرف بالرسوم المحددة على أساس الحجم أو الوزن، والرسوم المفروضة كنسبة من سعر السلعة، النوع الثالث يسمى الرسوم المجمعة، وهي تشمل النوعين السابقين، إذ أنها تفرض رسوماً محددة وأيضاً رسوم القيمة على السلعة^(٢). وتعتبر هذه الرسوم من أقدم أشكال أدوات السياسة التجارية، وتمثل مصدراً مهماً للدخل الحكومي، وتشكل في الوقت نفسه هدفاً لحماية القطاعات الإنتاجية المحلية، وفي بداية القرن التاسع عشر، استخدمت بريطانيا التعريفات الجمركية لحماية الإنتاج الزراعي المحلي من الواردات^(٣).

ب-سياسه دعم الصادرات : وتتدخل الدولة بهدف تشجيع صادراتها من خلال دعم هيئات التصدير الوطنية. وقد يكون الهدف من وراء ذلك تحسين واقع الميزان التجاري للبلاد، أو دعم الصناعات المؤثرة سياسياً، أو من أجل دعم صناعة معينة وحمايتها من الواردات، ويمكن معرفة الآثار الاقتصادية للدعم المقدم للصادرات ، وذلك لدعم وتشجيع منطقة تعاني من مشكلة الكساد الاقتصادي، وتشمل الصناعات التصديرية، هنا أما يكون الدعم بصورة مباشرة بشكل مدفوعات نقديه او بصورة غير مباشرة تأخذ شكل منح للبحث والتطوير ، أو عن طريق خفض الضرائب على المصدرين^(٤).

وتتحمل الدول الداعمة خسائر تشمل التأثير على الرفاهية، إذ تؤدي إلى تحول الطلب من السلعة ذات الميزة التنافسية العالية إلى السلعة ذات الميزة التنافسية الأقل، وهذا يؤثر على مستوى

١ - كريم مهدي الحسناوي، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص ٢٨٣.

٢- جميل محمد خالد، مصدر سابق، ص ٢٢٤.

٣ - كريم مهدي الحسناوي، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص ٢٨٤.

٤- طالب محمد عوض، التجارة الدولية (نظريات و سياسات)، مصدر سابق، ص ١٨٠-١٨١.

الرفاهية، عندما تتقدم دولة ما صناعياً فإنها تخفض أسعار منتجاتها في السوق العالمية لأن الدعم يقلل من تكلفة الإنتاج ثم يمكن من بيع المنتج بسعر أقل، أما التأثير على البلد المستورد وبافتراض وجود دولتين سوف يكون التبادل التجاري قد حقق مكاسب ، وهذا يختلف عن وجود دول عديده في العالم ، فعندما يقدم الاتحاد الاوربي الدعم لصادرات ه لغرض منافسه امريكا في سلعه ما وليكن منتج زراعي سوف يؤثر ذلك سلباً على قيمه صادرات امريكا^(١). إن الدعم المقدم للصادرات ، كما أنه مفيد للدول المستوردة، قد يلحق الضرر بها أيضاً، لأنه يعيد توزيع الدخل بين الأفراد، كما أنه يقلل من قيمة رأس المال وكذلك سعر العمالة، كما أن السلع المستوردة مدعومة بدخلها، يصبح المصدر منافساً للمنتج المحلي، مما قد يؤدي إلى توتر في العلاقات الدولية. ومن المعروف بين أميركا والاتحاد الأوروبي أن كلا منهما يتبع أسلوب دعم أسعار المنتجات المحلية، فيما يتم تصدير الفائض إلى الخارج^(٢).

ث- الرسوم امام سياسه الاغراق: الإغراق هو بيع سلعة ما في أسواق دولة أخرى بسعر قد يصل إلى أقل من مستوى تكلفة إنتاجها، أو أقل من سعر بيعها في السوق المحلي للدولة المنتجة لها، وقد يكون ذلك لمدة زمنية محدودة، والغرض من ذلك هو إبعاد المنافسين وفرض السيطرة على السوق، ويعرف أيضاً بالإغراق، وهو إدخال سلعة دولية في نشاط تجاري دولي بسعر تصدير أقل من قيمتها الحقيقية المعترف بها في مبيعات التجارة الدولية، مما يؤدي إلى الإضرار بصناعة الدولة المستوردة، أو إلى الصناعة الحديثة التي توجد فيها علاقة سببية بين الضرر والإغراق^(٣).

وهناك شروط يجب اتباعها في هذه السياسة، أولها أن تكون الجهات التي تنتهج الإغراق شركات أو مصانع احتكارية، وإمكاناتها كبيرة، فهي تستطيع أن تتحمل البيع بخسارة ربما، وتستمر

١ - وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، دار الجامعات المصرية، مصر، ١٩٩٨ ص ١٧١، ١٦٩.
٢ - موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات)، مصدر سابق، ص ١٥٢-١٥٣.
٣ - مهدي صالح حنتوش، الآثار السلبية للإغراق التجاري في العراق، مجله العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد ٢٨، ٢٠١١، ص ٤.

لمدة طويلة لأن الإغراق لا يمكن أن يتم بدون ذلك، أما الشرط الثاني، فتحصل هذه المصانع على أرباح كبيرة من خلال البيع في أسواق أخرى، بما فيها السوق الداخلي الذي تبنى هذه السياسة، وبأسعار مرتفعة، كونها شركات احتكارية، ومن خلال ما سبق لا بد من فرض رسوم مرتفعة على الواردات بما يحد من منافستها للمنتج المحلي، وفي الوقت نفسه يساهم ذلك في تشجيع الآخرين^(١).

٢_ الادوات الكمية

أ- نظام الحصص على الاستيرادات (Import Quota System): يتم اعتماد هذا النظام في الغالب في أوقات الأزمات لتقييد الواردات، كما أنه يستخدم أثناء الحروب، بما فيها الحرب العالمية الأولى، إذ اعتمده فرنسا من أجل حماية إنتاجها الزراعي، وتم تفضيلها على طريقة الاستقراء من قبل عديد من الدول لعدة أسباب منها^(٢):-

- يفرض هذا النظام كمية على دخول البضائع المستوردة دون أي رسوم جمركية.
- يؤثر على الواردات أكثر من الرسوم إذ يؤدي إلى انخفاض الواردات ثم له دور في اختيارات المستهلكين فيما يتعلق بالسلع.
- يعد وسيلة مهمة لزيادة القدرة التصديرية للبلاد بعد إبرام الاتفاقيات مع الدولة الأخرى، على أن تقوم الأخيرة باستيراد سلع ومنتجات من الأولى، مما ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات مقابل زيادة الصادرات ، هذه الأداة مهمة جداً للبلدان النامية، ويساهم في تفاقم مشكلة الإغراق التي تتبناها الدول الصناعية، عندما لا تكون الأساليب الجمركية فعالة في تقليل الواردات، ويرجع ذلك إلى طاقته الإنتاجية التي يمكن من خلالها الإنتاج بتكاليف منخفضة للغاية. وهنا تعد طريقة الحصص على الواردات مهمة في تقليل الأضرار الناجمة عن طريقة

١ - وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق، ص ١٥٠-١٥١.

٢ - انظر في ذلك:

- احمد يحيى الرقيق، التجارة الدولية، ط١، دار الكتاب الجامعي، اليمن، ٢٠١٢، ص ١٧.
- رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، ج١، ط١، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٢٩.

الإغراق. وفي الآونة الأخيرة تم اعتماد هذا الأسلوب إلى حد كبير، ويتم تقسيم هذا الأسلوب (الحصص على الواردات) إلى نوعين : الأول يتضمن الحصص الموزعة على الدول وفقاً لهذا الأسلوب يتم توزيع حصص الواردات مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاقتصادية بين البلدان وهي بذلك لا تعتمد على تحديد الحجم الإجمالي للاستيرادات البلد الكلية وعنده يوضع الحد الأقصى من السلع والمنتجات التي يتم استيرادها بغض النظر عن تحديد مصدرها من أي بلد وخلال مدة من الزمن⁽¹⁾. أما الآثار المترتبة على نظام الحصص من الناحية الاقتصادية فيمكن توضيحها من خلال كون حصص الاستيراد تعتبر من القيود المفروضة على السلع والخدمات والمنتجات المستوردة، مما يؤدي إلى رفع مستويات أسعارها بما يجعلها تختلف عن مستوى أسعارها العالمي. وتؤدي هذه الزيادة الناتجة عن هذه السياسة إلى اضطراب المستهلك إلى دفع سعر أعلى مقابل الحصول على السلعة التي يفرض عليها نظام الحصص، عندما ينتقل جزء من الطلب الفردي إلى سلع بديلة يتم إنتاجها محلياً وقد تكون أقل كفاءة، كما هو الحال في أسلوب الرسوم الجمركية عندما يتحول المنتجين إلى إنتاج السلع البديلة لتعويض النقص الحاصل في السوق من السلعة الأصلية، كما وان هذه السياسة لا تزيد من واردات الدولة كما هو الحال في الضرائب⁽²⁾.

أ- تراخيص الاستيرادات : تراخيص الاستيراد تعني الإذن والموافقة من الجهات الحكومية ذات الصلة لاستيراد بعض أنواع البضائع، والغرض من ذلك هو السيطرة على عمليات الاستيراد وحماية السوق من المنافسة الأجنبية، إذ لا يسمح بمرور المنتجات غير المرغوب فيها، ونتيجة انتهاء هذه السياسة هو تحقيق زيادة في نسبة أرباح التجار والتي تعتبر أرباحاً احتكارية مما يؤدي إلى اشتداد المنافسة بينهم بهدف الحصول على التراخيص، لذا تقوم الدولة ببيع التراخيص عن طريق المزاد

١- امين رشيد كونه، الاقتصاد الدولي، ط١، بغداد، مطبعة الجامعة، ١٩٨٠، ص١٠٥.
٢- موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات)، مصدر سابق، ص١٣٣.

العننية وذلك نظراً لخضوعها لعملية الرشوة والفساد^(١).

ب- نظام الرقابة على الصرف: يعد نظام مراقبة الصرف أحد أدوات السياسة التجارية التي تعتمدها الدولة بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق إجراء التعديلات في أسعار الصرف لغرض تنظيم المدفوعات الأجنبية التي تحدث نتيجة التبادلات التجارية مع الدول الأخرى، والهدف من اعتماد هذه السياسة هو تقليل حجم الواردات بما يعادل الصادرات أو اعتماد ضوابط بهدف تقليل حجم الإنفاق الموجه نحو السلع والخدمات الاستهلاكية، وبذلك يتم فرض قيود على أسعار الصرف، ويصبح هو المتحكم في عملية بيع وشراء العملات الأجنبية، وخاصة أهم العملات، ومن بينها الدولار واليورو، ويخلق هذا النظام نوعاً من مركزية سلطة البنك المركزي في السيطرة على سعر الصرف، وقد اعتمده بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية بسبب تعرضها للعديد من المشاكل^(٢). ويعتمد تعديل سعر الصرف على درجة مرونة الطلب في السوق المحلية على السلع والخدمات التي يتم استيرادها، وكذلك على درجة مرونة الطلب على صادرات الدولة، وكلما زادت درجة مرونتها، كلما زادت استجابة الطلب، ثم استجابة ميزان المدفوعات. ثم كلما انخفضت قيمة أو سعر العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض مدفوعات الدولة للعالم الخارجي، وفي المقابل زيادة في إيراداتها، ويحدث العكس، عندما ترتفع قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية يؤدي إلى زيادة المدفوعات و انخفاض المقبوضات^(٣).

١ - رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة و الحرية و الرفاهية الاقتصادية، ط١، ج١، سلسلة الرضا للمعلومات، ٢٠٠٠، ص٢٩٨-٢٩٩.
٢- شريف علي الصوص، مصدر سابق، ص١٣٥.
٣ - عبد المنعم السيد علي، هيل عجمي جميل الجنابي، العلاقات النقدية الدولية، ط١، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعه الموصل، ١٩٩٢، ص٥٨.

المبحث الثالث

مفهوم سعر الصرف

اولاً - مفهوم سعر الصرف: (هو السعر الذي يتم به تبادل عملة بعملة أخرى) ^(١). وكذلك يعرف (بأنه تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة تسوية، فيتم إثراء سلعة معينة من دولة ما لم تدفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبتها بوحدات العملة المحلية إلى العملات الأجنبية). والملاحظ من هذا التعريف أنه ركز على أن سعر الصرف هو أداة للتبادل وأداة للتسوية بين البورصات الدولية، وأهم الجانب الخاص بكونه أداة للربط بين الاقتصادات الدولية، وتعرف أيضاً بقيمة وحدة واحدة من العملات الأجنبية مقدرة بوحدات العملة الوطنية ^(٢).

ويمكن تعريفها بطريقة أخرى على (أنها قيمة وحدة واحدة من العملة الوطنية مقابل وحدات من العملة الأجنبية). ونلاحظ أن التعريف الثاني يضيف إلى الأول أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وبقية الاقتصادات العالمية). نستنتج من هذين التعريفين أنهما ركزا على كون سعر الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي ببقية الاقتصادات، وتسوية المعاملات بين دول العالم، وأهملوا علاقته بأسعار السلع والخدمات بسبب وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية، كونه وسيلة للتأثر على ربحية الصناعة التصديرية وتكلفه الموارد المستوردة ^(٣).

ونلاحظ ان سعر الصرف يتحدد شأنه شأن اي سعر اخر في الاقتصاد بتفاعل قوى العرض والطلب الا انه ينفرد بأهمية خاصه تميزه عن سائر الأسعار في الاقتصاد المحلي، اذ يترتب على تغيير هذا السعر تغير كل الأسعار والاجور وكل المتغيرات الاقتصادية الاخرى الجزئية منها والكلية

١- محمد احمد السريتي، احمد فتحي خليل، الاقتصاد الدولي، ط١، دار فاروق للنشر، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص ٩- ١٠.
٢ - حمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الاجنبي " ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره"، منشأه المعارف، ط١، مصر، ٢٠٠٤، ص ١٧.
٣ - علي عبد الفتاح ابوشرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٠، ص ٢١.

ازاء العالم الخارجي اي تغيير الأسعار للبلد المعني على المستوى الدولي^(١).

ثانيا- طريقة التسعير المباشر للعملات:

توضح هذه الطريقة عدد من الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحده واحده من

العملة الأجنبية مبلغها ثابت تسمى بعمله الاساس^(٢).

الطريقة الثانية: طريقه التسعير غير المباشر Indirect Quote: وتبين هذه الطريقة عدد

الوحدات من العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحده واحده من العملة الوطنية والتي تعد في هذه

الحالة هي المبلغ الثابت (عمله الاساس) في حين العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير، نجد ان

المتعاملون في اوربا يستخدمون الطريقة المباشرة اما في لندن فتستخدم الطريقة غير المباشرة في

حين نجد ان الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الطريقتين معاً، فاذا كان البنك يتعامل مع عميل

داخل الولايات المتحدة الأمريكية فانه يعتمد طريقه التسعير المباشر، اما اذا كان يتعامل مع بنوك من

اوروبا عدا انكلترا فيعتمد طريقه التسعير غير المباشر^(٣)، اذ ان معظم دول العالم تستعمل طريقه

التسعير غير المباشر في تسعير العملات بما في ذلك العراق، اذ يقاس الدولار الامريكي بعدد

الوحدات من الدينار العراقي كما يأتي :

الدولار الامريكي = ٧٩.٣٨ دينار عراقي^(٤).

اذ يعرض المتعاملون في الصرف الاجنبي سعيرين لكل عمله، سعر البيع وسعر الشراء

والفرق بين السعيرين يعد هامش الربح الذي يحصل عليه المتعامل، ويمثل السعر الاقل هو سعر

الشراء والسعر الاعلى هو سعر البيع.

ثالثاً- وظائف سعر الصرف:

- ١ - علي عبد الفتاح ابوشرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مصدر سابق، ص٢٥.
- ٢- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، ٢٠٠٣، ص١٣٨-١٣٧.
- ٣- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي، ط١، دار غريب، مصر، ١٩٩٧، ص١٣٨-١٣٧.
- ٤ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مصدر سابق، ص١٤٠.

١- وظيفة سعر الصرف التتمية: يستخدم سعر الصرف لتتمية صادرات محددة إلى مناطق محددة من خلال دوره في تشجيع الصادرات . كما يؤدي إلى تعطل الفروع الصناعية وتعويضها بواردات تكون أسعارها في الأسواق العالمية أقل من أسعارها في الأسواق المحلية، كما يؤثر سعر الصرف على التركيبة السلعية والجغرافية في التجارة الخارجية للبلاد، وكمثال عن ذلك في حين ارتفع سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الين الياباني زاد اقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية^(١).

٢- وظيفة التوزيع: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي نتيجة لارتباطه بالتجارة الخارجية، اذ تقوم الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والموارد الطبيعية بين دول العالم. وكمثال على ذلك، في حالة ارتفاع القيمة الخارجية للدولار الأمريكي مقابل الين الياباني، وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية ففي هذه الحالة ستضطر اليابان من دفع زياده من الدولارات على استيراداتها بسبب الارتفاع في قيمه الدولار مقابل الين، مما يؤثر بدوره على احتياطات اليابان من الدولار الامريكي في حين ترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولار ، وينطبق ذلك ايضاً في حاله انخفاض قيمه الدولار الامريكي مقابل الين الياباني، اذن فان عمليه تخفيض او زياده القيمة الخارجية للعملة اي التغير في سعر صرفها سيؤثر على حجم الاحتياط الموجود بهيئة رصيد لدى المصارف المركزية في الدول الأخرى^(٢).

رابعاً- انواع سعر الصرف: ويتحدد سعر الصرف، أي عملته، في سوق الصرف الأجنبي وفقاً لقوى العرض والطلب على العملات. ويقابل الطلب على الصادرات الجزائرية الطلب على الدينار

١ - ماريوس كاتسبولوديوس، سبيروس هاجيداكيس، التجارة الدولية منظور عالمي، ترجمة مروة ابو سعود، دار الفاروق، قسم الترجمة، ط١، ٢٠١٩، ص١٥.
٢ - نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ١١.

العراقي، مما يعني أيضا المعروض من العملات الأجنبية، وهناك أحيانا تدخلات من قبل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لجميع العملات الأجنبية من أجل تحقيق أهدافها^(١). ومن انواع سعر الصرف نذكر:-

١- **سعر الصرف الاسمي Tax De Change Nominal**: يعرف سعر الصرف الاسمي (بأنه سعر العملة الأجنبية من اذ وحدات العملة المحلية، أو العكس، أي سعر العملة المحلية من اذ وحدات العملة الأجنبية)^(٢). ونلاحظ من هذا التعريف إهمال جانب القوة الشرائية للعملة، يتم تحديد سعر الصرف الاسمي وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية محددة ومن اذ نظام الصرف المعتمد في الدولة. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي، (وهو السعر المعمول به فيما يتعلق بالبورصات الرسمية الجارية، وسعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية، أي أنه يمكن أن يكون هناك أكثر من سعر صرف اسمي واحد في نفس الوقت للعملة في دولة واحد)^(٣).

٢- **سعر الصرف الحقيقي Tax De Change Reel**: سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يعطي للعملة المحلية قيمتها الحقيقية. ويعبر عن وحدات البضائع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية^(٤)، اذ يقيس قدره دولة على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات^(٥). كما ان سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، اذ كلما كان الفرق بين

١ - ماريوس كاتسبولوديوس، سيروس هادجيداكيس، التجارة الدولية منظور مصدر سابق، ص١٦.
٢ - بالقاسم العباس، سياسه اسعار الصرف، سلسله دوريه تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربيه، العدد ٢٣، الكويت، نوفمبر ٢٠٠٣، ص٣.
٣ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليليه تقييميه"، ديوان المطبوعات الجامعه، الجزائر، ٢٠٠٣، ص١٠٣.
٤ - بالقاسم العباس، سياسه اسعار الصرف، مصدر سابق، ص٤.

5- Herve Joly et d'autres , Le Taux de Change Reel D,équilibre Une introduction, Ministere de L,economie et des Finances , PARLS , 1996 ,P4.

سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض (1).

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفقاً للمعادلة الآتية (2).

$$TCR=TCN.P*/P \dots\dots\dots(1.2)$$

TCR : سعر الصرف الحقيقي يعكس الأسعار الأجنبية بدلاله الأسعار المحلية.

P : مستوى الأسعار في البلد المحلي.

P* : مستوى الأسعار في البلد الاجنبي

TCN : سعر الصرف الاسمي

كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي، زادت القدرة التنافسية للدولة المحلية، لأن سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في دولة الأجنبية والدولة المحلية. ويؤدي اتجاه واتجاه مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من اذ الأسعار ، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض هذا المؤشر يعد عاملاً إيجابياً يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية ثم تشجيع الصادرات ، ولذلك فإن اتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف لها أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات، وكذلك لتطورات ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية، وبما أن مؤشر سعر الصرف الحقيقي ينتج عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين دولة المحلي وأهم المتعاملين التجاريين، فإنه يعبر عن القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى مدة أساس تسمح بقياس تأثير أسعار الصرف، على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض القدرة التنافسية للأسعار والعكس صحيح (3).

١ - صلا الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجله اضاءات ماليه ومصرفيه، معهد الدراسات المصرفي ة، العدد ١٢، الكويت، ٢٠١١، ص ٢.
٢- لزعر علي و ايت يحيى سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسيه الاقتصاد الجزائري، مجله الباحث، العدد ١١، جامعه ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٥٠.
٣ - رسل حاتم فالح، تحليل تطور ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) وسبل معالجة الاختلالات فيه، مصدر سابق، ص ٥٥.

٣- **سعر الصرف الفعلي**: ويعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف العملة بالنسبة إلى عدة عملات أخرى في المدة زمنية معينة، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ويبدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن أو تطور عمله دولة ما بالنسبة لسله من العملات خلال مدة زمنية^(١).

٤- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي** : وهو سعر اسمي لأنه متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ولكي يصبح هذا المؤشر ذو دلالة مناسبة لقياس القدرة التنافسية للدولة تجاه العالم الخارجي، لا بد من أن يخضع هذا السعر للتصحيح من خلال إزالة تأثير تغيرات الأسعار النسبية. ونستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس مدى تغير سعر صرف دولة معينة في اتجاه شركائها التجاريين، مقارنة بالمدة ما^(٢).

خامساً- انظمه سعر الصرف : إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف هي مسألة معقدة وتخضع لظروف اقتصادية تخلق الاتساق بين سياسة سعر الصرف وبقية السياسات الاقتصادية. ونجد أن الدول تختلف فيما بينها في اختيار نظام سعر الصرف، إذ يجب على أي تاجر أن يعرف نظام سعر الصرف السائد في دولة. وذلك لأن نظام سعر الصرف في الدولة هو الذي يحكم سعر الصرف فيها^(٣)، أي ما هي قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى، والحقيقة أنه إذا طبقت بلاده نظام سعر الصرف الثابت، فإن المستورد سيكون واثقاً من أن سعر السلعة المستوردة لن يتغير في المستقبل. أشهر، والعكس صحيح إذا طبقت الدولة نظام سعر صرف مرن. ولذلك فإن نظام سعر الصرف له تأثير كبير على حجم التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، إذ أصبحت جميع دول

1-G.Zambugal _Oliveira Miguel Faria e Castro , Mpping a countrys sompetitive position: a real ex Esonomisc and Finance ,Vol.28 Iss 3 2011,p234.

٢ - عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف و أدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريه و تطبيقيه)، ط١، دار صفاء للنشر و التوزيع، الاردن، ٢٠١١، ص٣٢.

٣ - عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف و أدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريه و تطبيقيه)، مصدر سابق، ص٣٩.

العالم تبحث عن نظام صرف مناسب لعملاتها، فمنها من اختارت البقاء على النظام الثابت للصرف بربط عملتها بعمله موثوق بها^(١)، ويمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في انظمه اسعار الصرف ومن هذه التقسيمات^(٢):-

أ_ نظام سعر الصرف الثابت.

ب_ نظام الرقابة على الصرف.

ج_ نظام الصرف المرن.

أ _ **نظام سعر الصرف الثابت** : يقوم هذا النوع من اسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الاسمي والمحافظة عليه، اذ تكون العلاقة بين العملات محدد إداريا وبطريقه نظريه باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على اساس معطيات اقتصاديه وسياسيه، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على اساس معين^(٣). وذلك دون ان تعطي اهميه كبيره لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر وفي ظل ثبات اسعار الصرف تفرض الدولة رقابه على اسعار الصرف لتحقيق التثبيت ثم الاستقرار^(٤).

يستنتج الباحث مما سبق انه في ظل نظام الصرف الثابت ان الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زياده سعر الصرف، ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام. وفي إطار سعر الصرف الثابت سنناقش نظامين: (سعر الصرف بموجب قاعدة الذهب وسعر الصرف بموجب نظام بيرتون وود).

١ - جعفر طالب احمد الخزعلي، كتاب تاريخ الفكر الاقتصادي، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية، ط١، ج١، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادي، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٥٣.
٢- عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف و أدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريه و تطبيقيه)، مصدر سابق، ص٤٠.
٣ - مشهور هنلول بربور، العوامل المؤثرة على انتقال اسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الاردن، أطروحة مقدمه ضمن متطلبات نيل شهاده دكتورا، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف، الاردن، ٢٠٠٨، ص٣٧.
٤ - توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٠، ص٧١.

أ- **سعر الصرف في ظل قاعده الذهب** : تمثل قاعد الذهب الشكل الاول والاساسي لنظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد في تحديد قيمه العملة بالذهب مع المحافظة على قابليه تحويل عمله إلى ذهب والعكس، اذ كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب وكل دوله تربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني^(١)، غير ان ثبات سعر الصرف لا يتحقق الا في وجود شرطين :

الشرط الاول : ان يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دوله.

الشرط الثاني : ان تكون حريه في انتقال الذهب دون قيود.

ولاستحالة تحقيق هذين الشرطين فنه يسمح بتحريك هذا السعر بحريه ضيقه جدا، وهو حدي دخول وخروج الذهب من الدوله وفقاً لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عمله من عملات الدول الأجنبية (اي حسب تصدير واستيراد الذهب) وهو ما يعرف ب" قواعد الذهب"^(٢).

ب- **سعر الصرف المستخدم في ظل نظام بيرتون وود**: مع تطور النظام النقدي الدولي و انعقاد اتفاقيه بروتون وودز عام ١٩٤٤ في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ثبات سعر الصرف العملات الاخرى بالدولار الامريكى مع قابليه تحويل الدولار إلى ذهب، فالدولار الامريكى كان عمله الاحتياطي الرسمي وكان من اهم اهدافه هو ضمان تحقيق درجه اكبر من الاستقرار في اسعار الصرف^(٣). اذ وضع صندوق النقد الدولي حد اقصى للتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار المتمثل بنسبه (١% للأعلى و ١% جهة الانخفاض)، ولا يسمح للدول الاعضاء بتعديل سعر صرفها بحدود ١٠% دون الرجوع إلى صندوق النقد الدولي، مع ابلاغ الصندوق بذلك

١ - صلاح الدين حسن السبسي، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية النظرية والسياسات، ط١، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٤٩ - ٥٠.

٢ - زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية " مصدر سابق، ص ٤٩.

٣ - مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي " مدخل السياسات"، ترجمه : محمد ابراهيم منصور و مسعود عطيه، مصدر سابق، ص ٢٨٣.

التعديل^(١)، وهو ما يطلق عليه بالثبوت القابل للتعديل، والذي تلجأ اليه الدولة عندما توجه خطر ما في مركزها الخارجي^(٢). ومن خلال النظامين تم وضع نظام الرقابة على سعر الصرف (المدار، المرونة المقيدة) و يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الاجنبي، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حريه التصدير واستيراد النقد الاجنبي، بالإضافة إلى ان تحويل عمله من العملات الاخرى لا يكون بصفه مطلقه انما بقواعد و شروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الاجنبي بغيه المحافظة على استقرار اسعار الصرف^(٣). ويتميز نظام الرقابة على الصرف بما يأتي^(٤):

- تقييد حريه التصدير واستيراد الصرف الاجنبي.
- تقييد حريه تحويل العملة الوطنية إلى عملات اجنبيه واخضاعها إلى قواعد منظمه تضعها الدولة.

ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق الأهداف الآتية^(٥).

- حمايه القيمة الخارجية للعملة من التدهور و زياده كسب ثقه الافراد بالتعامل بها من خلال تقييد الطلب على الصرف الاجنبي بدلاً من اللجوء إلى تخفيض قيمه العملة المحلية.
- علاج الخلل في ميزان المدفوعات والمحافظة على توازنه من خلال التحكم في بيع وشراء العملة الأجنبية ومنع خروج رؤوس الاموال من الدولة.
- حمايه الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية من خلال منع استيراد السلع التي لها بدائل في

١ -A.O. Kruger , Trade Policy as an Input to Development , American Economic Review , 1980 , pp 288-292.

2 -Ephraim Clark et autres , Le Mangement des Risques Internationaux , Economica , Paris , 2001 , p18.

٣ - صلاح الدين حسن السبيسي، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية النظريات، مصدر سابق، ص٥٥.

٤ -محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظريه اسلوب المرونات و اعاده التقويم، مجله اقتصاديات شمال افريقيا، العدد ٤٠، جامعه الشلف، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٢٤١.

٥- شقيري نوري موسى و اخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط١، الدار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، ٢٠١٢، ص١٦٦-١٦٧.

- الاقتصاد الوطني او شبيهه في الانتاج المحل والتي تساهم في تنميه الاقتصاد الوطني.
- الحصول على موارد ماليه ناتجه عن الفارق بين السعر المنخفض الذي تشترا به العملات الأجنبية وسعر البيع المرتفع الذي تباع به.
- توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات لاكثر فعالية في الاقتصاد من اجل تحقيق تنميه اقتصاديه مستدامه.
- تنميه الاحتياطات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عملات قابله للتحويل.
- لكن هذا النظام تخلت عنه بعض الدول التي تبنته وذلك لما تتضمنه من الصعوبات وعراقيل نتيجة إلى تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بفاتوره الواردات بأعلى من قيمتها، او التقليل من قيمه الصادرات من اجل تهريب الاموال والحصول على العملات الأجنبية اضافيه من البنك المركزي بالسعر الرسمي وبيعها بفائدة في السوق الموازية^١.
- ت-نظام الصرف المرن: وفي ظل نظام الصرف المرن تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبية من أجل تحقيق سعر الصرف التوازني وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات^(٢)، اذ يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة من الصرف الاجنبي مع الكميات المعروضة رغم ان هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية الا ان الدولة لا يمكن ان تترك مصير استقرارها الاقتصادي مرهون بتقلبات قوى العرض والطلب لذا تلجأ السلطات النقدية والمالية للتدخل من اجل توجيه سياساتها النقدية وفقاً لما تراه مناسباً تفادياً لحدوث ازمات داخل اقتصاها ومن هذه الاجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم الغير نظيف (التعويم المدار، والموجه)^(٣)، وسنوضح الفرق في

١- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظريه اسلوب المرونات و اعاده التقويم، مصدر سابق، ص٢٤٣.
2 -Michael G.papaioannou., Exchanje Rate Unions Versus Flexible Exchange Rates An Empirical Investigation,Essays in Honor of Lawrense, 1995, p305.
٣ - شقيري نوري موسى و اخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مصدر سابق، ١٦٨.

ما يأتي :

اولاً- **التعويم النظيف (الحر)** : تترك السلطات النقدية سعر صرف حر يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب ، اذ يبقى سعر الصرف خاضعاً لقواعد السوق، وخوفاً من مخاطر التعويم الحر تقوم السلطات النقدية بالموازنة بأنشاء امول موازنه الصرف من خلال تخصيص ارصده من الاحتياطات النقدية والذهب، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الاجنبي عن طريق البيع والشراء للنقد الاجنبي حسب الحالة من اجل حمايه سعر الصرف العملة المحلية من التغيرات العاضه التي تنشأ بسبب عمليات المضاربة وتعتبر اموال موازنه الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ضل اسعار الصر الحر^(١).

ثانياً- **التعويم غير النظيف (المدار)** : يتميز التعويم الغير نظيف بإمكانيه تدخل السلطات النقدية من اجل تغير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية، من اجل التأثير على قيمه العملات المحلية لتحقيق الاهداف الاقتصادية في الدولة^(٢) وذلك من خلال^(٣):-

- بيع العملة الوطنية بهدف زياده المعروض منها وتخفيض قيمتها من اجل تخفيض اسعار صادرات ها ورغبه زياده الطلب العالمي على السلع المحلية.

- شراء العملة الوطنية لزياده الطلب عليها مما يؤدي إلى رفع قيمتها من اجل منع خروج

رؤوس الاموال إلى الخارج

ويمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسيط بين الثابت والتعويم الحر، وهو ما يتلاءم مع

الوضع النقدي و وضع التجارة الدولية، وقد اصدر صندوق النقد الدولي بعض الشروط التي تستوجب

١ -محمد راتول ، الدينار الجزائري بين نظريه اسلوب المرونات و اعاده التقويم ، مصدر سابق ، ص١٤٠-١٤١.
٢ -ماهر كنج شكري و مروان عطون ، المالية الدولية " العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية والتطبيق " ، ط١، دار حامد للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٤ ، ص ٢١٥.
٣- ايت يحيى سمير ، التعليم المدار بين التصريحات و الواقع ، مجله الباحث ، العدد ٠٩ ، جامعه تيسه ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص ٦٢.

على المصارف المركزية مراعاتها حين التدخل لأداره سعر الصرف ومن اهمها (1) :

- ان لا تؤدي تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف إلى زياده في وحده التقلبات.
 - ان لا تهدف التدخلات للتأثير على اسعار الصرف إلى اكتساب فوائد على حساب دول اخرى.
- اما الصور التي يمكن ان يتخذها هذا التدخل قصد التأثير على سعر العملة الوطنية فتتمثل في (2) :-

- التأثير على الصادرات والواردات من خلال رفع أو تخفيض الحواجز الجمركية، فزياده الصادرات ستؤدي إلى زياده الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى رفع قيمتها باتجاه العملات الأجنبية، بينما الزيادة في الواردات على حساب الصادرات ستؤدي إلى زياده الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض العملة المحلية.

- التوسع النقدي دون الزيادة في الطلب على العملة الوطنية

- استعمال سعر الفائدة ، فاذا ارادت السلطات النقدية رفع قيمه عملتها فما عليها الا القيام بتخفيض سعر الفائدة الموجهة إلى المستثمرين، اما في الحالة العكسية فتقوم بالرفع.

وما يمكن ان نستنتجه ان نظام الصرف المرن يوفر الحماية من الصدمات الحقيقية فالتغير في الطلب على الصادرات ، او في معدلات التبادل التجاري، كما ان فعالية الدولة بالتعامل مع الصدمات التجارية يعتمد بالدرجة الاولى على نظام الصرف المعتمد في الدولة، الذي بدوره ينعكس على النمو الاقتصادي للدولة.

١ - عبد الرزاق عبد الزاوي ، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الالمدة ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٧ ، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، تخصص قياس اقتصادي ، جامعه الجزائر ٣ ، ٢٠١٠ إلى ٢٠١١ ، ص ١٣ .

٢ - انظر في ذلك:

-MacDougall , British And American Export : A Study Suggested By The Theory Of Comparative Costs , Economic Journal , December Vol 61 , No 244 ,1951 , p 697- 724.

- J. Hicks , Essays in World Economic , Oxford Clarendon on Press , 1959 , p 30.

- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، ط١، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠١٠ ص١٠٧-١١٥.

• عدم وجود احتياطي كافي : كون قله او عدم توفر الاحتياطات تؤدي الى عدم الثقة بالنظام بالإضافة إلى وجود المضاربة

• عدم وجود استقرار على الصعيد الكلي : يحتاج نظام الصرف الثابت إلى توازن داخلي من اجل نجاحه وهذا ما تفتقره معظم الدول خاصة الدول النامية التي تتميز بمعدلات التضخم عالية وحاله عدم الاستقرار، مما دفع الدول اعتماد نظام صرف مرن لجعل السوق المحرك الاساسي لأسعار الصرف.

• الاعتبارات السياسية : اذ عند تبني نظام سعر الصرف الثابت وفي حاله ما اذا قامت الدولة بتخفيض قيمه عملتها تكون الدولة محل مسألة الشعب لكن في اسعار الصرف المرنة الانخفاض يكون تلقائي.

سادساً- النظريات المفسرة لأسعار الصرف:

توجد العديد من النظريات التي تفسر كيفية تحديد أسعار الصرف بين العملات، كل نظرية تقدم تفسيراً مختلفاً بناءً على عوامل اقتصادية متعددة، إليك بعضاً من أبرز النظريات:

١- نظريه تعادل القوه الشرائية : (Purchasing Power Parity – PPP): تقترح هذه النظرية

أن سعر الصرف بين عملتين يجب أن يعكس الفرق في مستويات الأسعار بين دولتين، بمعنى آخر، العملة يجب أن تشتري نفس السلة من السلع والخدمات في كل بلد عندما يتم تعديله حسب سعر الصرف، وتتمثل الفكرة العامة إلى هذه النظرية بان القوه الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، ان الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي^(١)، وتعود فكره هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل Gustav Cassel، اذ حاول ان يبحث على اساس جديد لتقييم سعر كل عمله بالنسبة إلى اخرى من خلال

١ شقيري نوري موسى و اخرون ، مرجع سابق ، ص١٦٧.

قاعده الذهب وتوصل إلى (نظريه تعادل القوه الشرائية) والتي تقوم على فكره ان سعر التعادل بين عملتين تتحدد عندما تتعادل القوه الشرائية لعمله كل دولة في سوقها الداخلي مع قوتها الشرائية في سوق دوله اخرى وذلك بعد تحويلها لعمله هذه الأخيرة وفقاً إلى سعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل (1).

أ- الصورة المطلقة للنظرية : وتشير النظرية في صورتها المطلقة إلى أن سعر صرف أي عملة مقابل وحدات من عملة أخرى يعتمد على القوة الشرائية للعملتين كل في دولة. ويتم تحديد سعر الصرف من خلال حساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل دولة، ويكون سعر صرف أي عملتين مساويا للنسبة بين مؤشرات الأسعار في دول العملتين.
فرضاً ان :

رمز سعر الصرف هو ER

مؤشر الأسعار المحلية pt

مؤشر الأسعار الأجنبية p*t

في هذه الحالة يكون التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة الآتية :

$$ER=P/P*t \dots\dots\dots(1)$$

وهذه المعادلة تشير إلى نتيجة وهي : توحد اسعار السلع والخدمات في مختلف دول و هذا يعني ان مستوى الأسعار المحلية يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الاجنبي اي ان المعادلة تكون كالتلى:

١ - شعيب بو نوه و خياط رحيمه ، سياسه سعر الصرف في الجزائر " دراسة قياسييه للدينار الجزائري " ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد ٥٥ ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعه تلمسان ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص١٢٤.

♦ - مؤشر الأسعار الأجنبية هو أداة تُستخدم لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات في بلد معين مقارنةً بأسعارها في بلد آخر. يهدف هذا المؤشر إلى توفير صورة عن مدى تنافسية أسعار السلع والخدمات بين الدول ومدى تأثير هذا على تجارة وصادرات الدول.

$$P_t = ER.P^*t \dots\dots\dots(2)$$

ب- الصورة النسبية للنظرية : تشير نظريه تعادل القوه الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازني من لحضه إلى اخر اذ ان سعر التوازني يحدث عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار ، في حاله اختلاف معدلات التضخم المحلي فان سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات^(١)، والدولة التي تصادف معدل تخضم مرتفع نسبيا سوف تفقد من قدرتها التنافسية في الاسواق الدولية مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفعاتها، فانخفاض القوى الشرائية في الداخل يؤدي إلى تقليص حجم الصادرات وتشجيع الواردات والذي يؤدي بدوره إلى زياده المعروض من العملة التي انخفض قوتها الشرائية إلى نقص في الطلب عليها في سوق الصرف الخارجي ثم انخفاض القيمة الخارجية للعملة في حين الدولة الثانية التي يكون فيها معدل التضخم منخفض نسبياً مقارنة بالدولة الاولى فان السلع والخدمات التي تنتجها ستكون رخيصة وهذا ما يزيد من حجم صادراتها وفي المقابل ينخفض حجم الواردات نظراً إلى ارتفاع قيم السلع الأجنبية بالمقارنة بسعرها محلياً وهذا ما يدفع إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات والذي ينتج عنه رفع سعر العملة^(٢).

بالإضافة إلى ذلك توضيح البحوث التجريبية ان نظرية تعادل القوى الشرائية تعتبر اكثر كفاءه في تحديد سعر الصرف في الاجل الطويل منه في الاجل القصير، وتشير إلى رفض الفرضية ان اسعار الصرف تتبع المسار العشوائي من خلال ان سعر الصرف يتجه إلى مستواه التوازني، ذلك المستوى الذي تحدده نظريه القوه الشرائية ولكن تبقى الانحرافات النسبية مستمرة، اما في المدى

١ - شعيب بو نوه و خياط رحيمه ، سياسه سعر الصرف في الجزائر " دراسة قياسية للدينار الجزائري " ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،مصدر سابق، ص ١٣١ .
٢ - احمد عبد الرحمن احمد ، مدخل إلى ادارة الاعمال الدولية ، ط ٢ ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠١ ، ص١١٦ .

القصير فان اسعار الصرف هي الاكثر تطايراً من مستوى اسعار السلع والخدمات^(١)، ونستخلص من هذه النظرية في صورتها النسبية ان اي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلية دون ان يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمية سيؤدي بالضرورة إلى تدهور سعر الصرف ثم تدهور القيمة الخارجية للعملة بنفس نسبة ارتفاع الأسعار .

٢- نظريه تعادل اسعار الفائدة : تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف يعتمد بشكل كبير على المتغيرات المالية، وأهمها أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية. ونظريتها هي أن أسعار الفائدة تعادل العلاقة القائمة التي تصل إلى سوق المال وسوق الصرف. كما أن مستوى سعر الفائدة يجب أن يعكس الدول العلاقة في التغيرات المتوقعة في سعر الصرف^(٢)، أي أنه على المستوى الكلي فإن أسعار الفائدة الدولية سوف تتوازن مع المتغيرات المتوقعة في أسعار الصرف. القاعدة العامة تقول: تنخفض قيمة عملة دولة معينة مقارنة بعملة دولة أخرى إذا كان سعر الفائدة في الدولة الثانية أكبر من نظيره في الدولة الأولى، والعكس صحيح^(٣).

ما يمكن استخلاصه هو أن نظريه تعادل اسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف، إذ أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذ تتحرك اسعار العملات استجابة لأسعار الفوائد، على عكس نظريه تعادل القوه الشرائية التي لا تقسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير وإنما أثرها يكون على المدى الطويل^(٤):

١ - جبوري محمد ، تأثير انظمه اسعار الصرف على التضخم و نمو الإقتصادي : دراسة نظريه وقياسيه باستخدام بيانات بانل ، أطروحة مقدمه ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ، بنوك وماليه ، جامعه تلمسان ، الجزائر ، ٢٠١٢_٢٠١٣ ، ص١٤ .

٢ - نوره عبد الرحمن اليوسف ، تعادل اسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي ، مجله العلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد ٠١ ، المجلد العشرون ، جامعه الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، يوليو ٢٠٠٤ ، ص ٧ .

٣ - جمال الدين العويصات ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، ط١، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٢ .

٤- موسى سعيد مطر، وآخرون، التجارة الخارجية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص١٣-١٥ .

الفصل الأول:..... الاطار المفاهيمي للجهاز المصرفي، التجارة الخارجية واسعار الصرف

يمكن للمستثمرين توظيف اموالهم ونرمز لهم بالرمز M في اسواقهم المحلية لمدة سنة مثلاً، ويحصلون في النهاية على توظيف على $(M1+i_d)$

اذ ان i_d معدل الفائدة وحسب ما تنص عليه هذه النظرية باذ ان يكون المبلغ الموظف مساوي لمبلغ المحصل عليه عند تحويل الاموال إلى عملات صعبه اجنبيه بسعر الصرف الفوري (نقداً) وتوظيفها في الاسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_e و أعاده بيعها لا جل ما يسمح بالحصول مجدداً على مبلغ من العملة المحلية ويمكن ان نعبر عن ذلك رياضياً وفق المعادلة الآتية :-

$$M(1 + id) = \frac{m}{cc}(1+ie).CT \dots\dots\dots(1)$$

اذ :

CC: سعر الصرف الفوري.

CT : سعر الصرف الآجل.

ie : معدل الفائدة الاسمي في البلد الاجنبي.

id : معدل الفائدة الاسمي في البلد المحلي.

والمعادلة تؤدي إلى أن :

$$\frac{CT}{CC} = (1 + id)/(1 + ie) \dots\dots\dots(2).$$

وبطرح 1 من المعادلة أعلى نحصل على :

$$\frac{ct}{cc} - 1 = \frac{1+id}{1+ie} - 1 \dots\dots\dots(3)$$

$$\frac{ct-cc}{cc}=(id+ie)/(1+ie) \dots\dots\dots(4)$$

وإذا كانت ie صغيره جداً يمكننا كتابه المعادلة :

$$\frac{ct - cc}{cc} = id - ie \dots\dots\dots(5)$$

٣- نظريه الأرصدة: اساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على ارصده ميزان المدفوعات، فاذا

كان رصيد ميزان المدفوعات الدولية موجباً بمعنى زياده قيمه الصادرات عن قيمه الواردات، فهذا يدل على زياده الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، اما اذا كان ميزان المدفوعات سالباً بمعنى قيمه الواردات تفوق قيمه الصادرات فهذا يدل على زياده عرض العملة الوطنية ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، في هذه الحالة ما حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية^(١).

٤- نظريه كفاءة السوق : قدم الاقتصادي Eugene Fame ظهر مفهوم السوق الكفؤ في أوائل السبعينات. السوق الكفاء أو الفعال هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار جميع المعلومات المتاحة بسرعة ودون أي تكلفة. وتعني الكفاءة في أسواق الصرف أن توقعات الاقتصاديين بشأن القيم المستقبلية لسعر الصرف مدرجة في سعر الصرف الآجل. ويتميز السوق الفعال بأن تكاليف المعاملات منخفضة، وأن تغيرات أسعار الصرف عشوائية^(٢)،

ووفقا لهذه النظرية، فإن جميع المشاركين في السوق قادرون على الوصول إلى المعلومات الحالية أو السابقة، مثل الإعلان عن عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم. وتنص نظرية كفاءة السوق أيضا على أن سعر الصرف الآجل يعكس جميع المعلومات المتعلقة بتوقعات سعر الصرف، هناك جدل بين الاقتصاديين بشأن كفاءة أسواق الصرف. وفي هذا الصدد تم إجراء عدد من الاختبارات للتأكد من ذلك، منها: اختبار Giddy و Dufay على التوالي في عام (١٩٧٥-١٩٧٦) اظهرت كفاءة سوق الصرف في حين نجد دراسة HUNT عام ١٩٨٦ ودراسات كيرني، وماكدونالد ١٩٨٩ التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبياً كما يعتقد الممارسون ان هناك

١ - علي عباس ، اداره الاعمال الدولية ، ط ٣ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن ، ٢٠١٣ ، ص ١١٦ .
2- Jean Marc Siroen , Finances Internationales , Armand Colin editeur , Paris , 1993, p107.

عدم كفاؤه نسبيه في اسواق الصرف (١).

راي الباحث يكون في نهاية كل مبحث

راي الباحث يكون بدون مصدر

سابعاً- العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته: من اجل ادراك كيفيه عمل سوق العملات الأجنبية من الواجب معرفه العوامل التي تؤثر على اسعار صرف العملات اذ يعتبر سعر الصرف عنصر مهم جداً في تحديد الحالة الاقتصادية للدولة ومن الممكن ان تؤدي هذا العوامل المؤثرة على اسعار الصرف العملات إلى مخاطر اقتصاديه كبيره سوى على المستوى الكلي بتأثيرها على ميزان المدفوعات او ان تكون سبباً في حدوث التضخم على المستوى الجزئي بضياح مكاسب إلى درجه قد تؤثر على بقاء المؤسسة و استمرارها والتعرض إلى هذه المخاطر التي يثيرها تقلب العملات الأجنبية يتطلب اداره هذه المخاطر من خلال تبني استراتيجيه تهدف إلى تقليل من الاثار السلبية ل اسعار الصرف (٢). اذ تتعرض اسعار صرف العملات لجميع الاقطار المختلفه لتقلبات اقتصاديه مستمره مسببه بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية للدولة بما ان سعر صرف متغير يتحدد في تفاعل قوى العرض والطلب في السوق اذ يعد العملة الوطنية لدولة ما انها قويه اذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسة اما اذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الاخرى المهمة تعتبر العملة ضعيفة ويتحدد ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة في السوق (قوتها و ضعفها) من خلال العوامل الرئيسة ما يأتي :

أ- التغير في الميزان التجاري : توجد علاقه وثيقه بين الميزان التجاري وسعر صرف عمله الدولة عندما ترتفع قيمه الصادرات نسبه إلى الواردات ستتجه قيمه العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الاجانب عليها ثم تصبح اسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب

١- علي عباس ، اداره الاعمال الدولية، مصدر سابق، ص١٢٢-١٢٣.

٢ - كريم مهدي الحسنوي، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، ط١، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٥

لخارجي عليها ثم سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري^(١).

وفي هذه الحالة ومن اجل العودة إلى حاله التوازن لابد للعمل على تشجيع الاستيراد من الخارج اما اذا تم تحديد سعر صرف العملة باقل مما يجب ان تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي ايضاً إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري وغالباً ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان^(٢).

وما يمكن استنتاجه هو ان سعر الصرف يرتبط بعلاقه طرديه في الميزان التجاري فكلما كان التصدير اكبر من الاستيراد كلما ادى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزياده احتياط الدولة من العملات الأجنبية.

ب- **تغير معدلات التضخم:** يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة اذ يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض قيمه العملة في سوق الصرف ينما تؤدي حاله الركود إلى ارتفاع قيمه العملة اي ان العلاقة بينهم هي علاقته عكسيه^٢. فمثلاً ترتفع قيمه عمله دولة ما بنسبه 10% ويكون المستوى العام للأسعار في الدول الاخرى مستقراً فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زياده طلبهم على السلع الأجنبية ثم على العملات الأجنبية وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل ايرادات الاجانب في هذا البلد من سلع هذا الاخير ويقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها.

ث- **التغير في معدلات الفائدة المحلية:** تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الاوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها على العرض والطلب على العملات الأجنبية ثم تأثيرها على اسعار الصرف اذ ترتبط تغيرات اسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين^(٤). فالزيادة

١ - اسكندر مصطفى النجار، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣، ص٥٤-٥٦.
٢ - محمد علي الجاسم، القواعد الأساسية للاقتصاد الدولي، ط١، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٧٦، ص٢٢٦.
3 - Appleyard Fild Cobb, International economic, New York, 5th edition, 2006, p346.
3- محمد عبد العزيز عجمية، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط١، دار الجامعات المصرية، مصر، ١٩٧٣

في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمه العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبي بعد مرور مدة زمنية معينه والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في الدول الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الاجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الارباح في السوق الاجنبي وعليه فان ارتفاع اسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زياه الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف^(١)،

ج- **التدخلات الحكومية:** تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من العوامل المهمة المؤثرة في اسعار الصرف اذ يمكن للدولة ان تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الاجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية إلى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق اصرف الاجنبي اذ تعمل بعض الحكومات على تدخل في تعديل سعر صرفها وذلك بعد محاوله البنك المركزي تحديد سعر العملة عندما لا يكون ملائم إلى لسياستها المالية والاقتصادية وتتم هذه التدخلات في حاله تطبيق نظام الصرف الثابت اذ لا يخضع سعر العملة إلى تفاعل قوى العرض والطلب عليها ففي حاله حدوث اخلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسه انتكاشيه او تضخمييه ل اعاده التوازن عن طريق التخفيض او الرفع في سعر العملة وهذه العملية التي تسمح للدولة للتحكم في كميته النقد المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلية^(٢)، ثم تعمل على استقرار العملة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الثقة بين دول العالم في تعاملاتها التجارية والرأسمالية مع الدول التي تحدد أسعار صرف عملاتها. ومن أجل العودة إلى التوازن، يعتمد البنك المركزي على مجموعة من الأدوات

١ - عدنان تابه النعيمي، ادارة العملات الأجنبية، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، ٢٠١٢، ص١٦٠.
١- محمد علي الجاسم، القواعد الأساسية للاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص٢٣٥.

التي يستطيع من خلالها التأثير بشكل توسعي أو انكماشى من خلال التأثير على العرض^(١).

ثامناً - مخاطرة تقلبات أسعار الصرف: منذ سبعينيات القرن الماضي، تعاني جميع دول العالم من آثار التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات المقومة على المستوى الدولي، وذلك عقب انهيار نظام بريتون وودز عام ١٩٧١، وقد اعتمدت معظم الدول الكبرى سعر الصرف العائم، النظام الذي تتميز فيه أسعار الصرف بالتقلبات المستمرة وما ينجم عنها من آثار، سلبية هامة جدا للمؤسسات الدولية، سوى تعلق الامر في النشاط المالي او التجاري على حد سوى اذ يبقى التعامل في العملة الأجنبية من اخطر انواع المعاملات لمن لا يمتلك الخبرة الكافية في اسواق العملات، اذ يعرف خطر الصرف بأنه ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات اسعار الصرف وهو يمس القروض والتحويلات والديون في العملة الصعبة^(٢)، نلاحظ من خلال هذا التعريف انه ركز على مخاطر سعر الصرف التي تمس الاقتصاد الوطني للدولة و اوضح انها مرتبطة اساسا في عمليات الاستيراد او التصدير المقيم بالعملة الصعبة وكذلك المرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى جانب الاستثمارات الأجنبية^(٣).

كما يعرف خطر الصرف ايضا أنه تلك المخاطر التي يتأثر بها اداء المنشأة عن طريق

التحركات التي تحصل في سعر الصرف^(٤).

ومن خلال هذا التعريف نعرف انه ركز على خطر الصرف الذي يمكن ان تتعرض له منشأة

الاعمال التي تعمل في المجال الدولي اذ تقوم بمراقبه نشاطاتها دوريا لتحديد كيفيه تعرضها لمخاطر

سعر الصرف من اجل حمايه منشأتها من التعرض لتلك التقلبات، كما تعرف مخاطر الصرف ايضا

على انها تمثل احتمال تحمل الخسائر بسبب التغيرات غير المؤاتيه في سعر صرف عمله معينه

١ - عدنان تايه النعيمي، اداره العملات الأجنبية، مصدر سابق، ص١٦٥.

٣- عدنان تايه النعيمي، اداره العملات الأجنبية، مصدر سابق، ص١٦٩.

3-Appleyard Fild Cobb ,International economic ,New York,5th edition ,2006,p346.

٤ - عدنان تايه النعيمي، اداره العملات الأجنبية، مصدر سابق، ص٢٧٠.

نسبه إلى العملات الاخرى^(١)، اذ يوضح هذا التعريف ان مخاطر الصرف تعكس مدى قدره المنشأة على تحمل الخسائر الناجمة عن تقلبات اسعار الصرف في السوق. وعليه، فإن سعر الصرف يدور حول الأضرار التي لحقت بالنتائج المالية للمؤسسات التي لها علاقات اقتصادية مع الخارج نتيجة التقلبات في أسعار صرف العملات المقومة، وليس نشاط تلك المؤسسات، إذ يتعرض المصدر إلى المخاطر، مخاطر الصرف إذا كانت عقوده مقومة بعملة صعبة غير العملة المحلية، وعندما يكون هناك انخفاض في قيمة العملة المستخدمة في إصدار الفاتورة مقارنة بالعملة الوطنية للمصدر، فإن الأخير لا يحصل إلا على المبلغ المتفق عليه في العقد. أما المستوردون فهم مجبرون على قبول عملة المصدر الأجنبي، ويتحملون خسارة البنك عندما يكون هناك زيادة في قيمة العملة المتداولة بين تاريخ التوقيع العقد ووقت سداد الدين^(٢).

ثامناً- أنواع مخاطر سعر الصرف: ينطوي التعامل بالعملات على عدة مخاطر تواجه العملاء، ويجب مراعاتها لتجنب آثارها أو التقليل منها، اذ يمكن التمييز بين حالتين من المخاطر في سعر الصرف، الأولى في حالة انخفاض القيمة من العملات الأجنبية التي تم الفاتورة بها في عقد التصدير والحالة الثانية في حالة الزيادة. قيمة العملة الأجنبية والتي تؤثر بدورها على حجم الصادرات ، وسنوضح فيما يأتي أنواع مخاطر سعر الصرف وكالاتي :-

١- المخاطرة المالية: وهي تلك المخاطرة الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف و التي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية، وتتسأ هذه المخاطر بسبب تغير قيمه العملة والتي تحدث فجأة، وبعده في بعض الأحيان وهي من اكثر المخاطر وضوحاً وهذه التقلبات تتكرر باستمرار

١ - صبيحه قاسم هاشم وآخرون، التحويط المالي لمخاطرة اسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم و الإدارة، العدد ٢٥، العراق، ٢٠٠٩، ص٣.
٢ - نبيل جعفر عبد الرضا، باسمه كزار عبد الحسن، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي، ط١، الغدير للطباعة والنشر، البصرة، ٢٠١٦، ص ٣٠ - ٣٣.

في ظل نظام تعويم اسعار الصرف^(١).

٢- مخاطر التمويل: وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عند ما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي ، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الوداع النقدية المودعة لمدة ٢٤ ساعة من اجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة^(٢).

٣- مخاطر الأتمان: تنتج هذه المخاطر من عدم قدره الطرف الاخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الافلاس، أو كإزمه السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبلغ المتعاقد عليه لبضعه ايام أو اسابيع، قد تتغير قوانين مراقبه العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع المصارف العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على اخراج العملات الأجنبية^(٣).

٤- مخاطرة الأسعار : هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على المعاملات بالعملة الأجنبية:

أ- النوع الاول : هي أسعار الفائدة على العملات وتؤثر على عمليات سوق المال عندما لا تكون آجال عمليات الإقراض والاقتراض متطابقة وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطرة كما نتيجة للتغير السلبي المحتمل في أسعار الفائدة^(٤).

ب- النوع الثاني : وهي اسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في اسعار العملات خلال مدة الاحتفاظ بها^(٥).

١ - عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الأجنبية، مصدر سابق، ص٢٨٤.
٢ - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط١، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص٢٠١٥.
٣ - اسماعيل ابراهيم الطراد، ادارة العملات الأجنبية، ط١، مطبعة الروزنا، ٢٠٠١، العراق، ص ٢٣١-٢٣٢.
٤ - بلعزوز بن علي، استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية، مجله الباحث، لبعدهد٧، جامعه ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص٣٣٤.
٥ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص٢١٥.

تاسعاً- مخاطر الصرف^(١):

- ١- إن انتشار ظاهرة التدويل والعمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية، مما زاد من أهمية الاهتمام بقضايا سعر الصرف والمخاطر المرتبطة به.
- ٢- تزايد حدة التقلبات في أسعار الصرف نتيجة لكثرة المعاملات الاقتصادية النقدية والتدفقات الاستثمارية على الساحة الدولية لتلبية متطلبات التجارة الدولية، الأمر الذي زاد من الحاجة إلى استراتيجية جديدة لإدارة مخاطر الصرف.
- ٣- ولا يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار الصرف على الوضع المالي لمؤسسة نشطة دولياً فحسب، بل قد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في البلد المعني.
- ٤- إن السيطرة على مخاطر الصرف وإدارتها بكفاءة وفعالية تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، باعتبار أن هذه المخاطر تعتبر عاملاً مهماً ومحددًا لأسعار التكلفة، خاصة في دول العالم الثالث التي تعتمد مدخلات عملياتها الإنتاجية على الخام والوسيط المستورد مواد.

١ - انظر في ذلك:

- عبد الحق بوعتروس، تقنيات ادارة سعر الصرف، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي : ادارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعه الزيتون، الاردن، ١٦-١٨ ماي ٢٠٠٧، ص٣-٤.

- اسماعيل فوزي، تدفقات رؤوس الاموال و ترتيبات اسعار الصرف في الاسواق الناشئة و الاقتصاديات الانتقالية _ البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري، مجله الباحث اقتصاديه واداريه، العدد ٥٠، جامعه بسكرة، الجزائر، جون ٢٠٠٩، ص٦١.

الفصل الثاني
تحليل مؤشرات الجهاز المصرفي
والتجارة الخارجية في العراق

المبحث الاول

تحليل تطور واقع الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

اولاً- نبذة تاريخية عن الجهاز المصرفي

بدأت العمليات المصرفية في العراق بشكل حديث مع تأسيس البنك العثماني في بغداد عام ١٨٦٧، خلال الحقبة العثمانية، ومع نهاية الحكم العثماني وبداية الحكم البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، تم إنشاء البنك الوطني العراقي عام ١٩٤١، الذي كان يمثل البداية الرسمية للجهاز المصرفي الحديث في العراق، اما في عام ١٩٤٧، تأسس البنك المركزي العراقي ليكون الجهة المسؤولة عن تنظيم السياسات النقدية وإصدار العملة^(١).

اما خلال المدة السبعينيات، تم تأمين عدد من المصارف الأجنبية والمحلية، مما أدى إلى هيمنة الدولة على القطاع المصرفي، وبعد حرب الخليج ١٩٩١ والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، شهد القطاع المصرفي تراجعاً كبيراً بسبب العقوبات الاقتصادية وضعف النظام المالي، وبعد ٢٠٠٣، ومع انهيار النظام السابق، بدأ القطاع المصرفي في العراق بالتعافي ببطء مع دخول بنوك أجنبية واستثمارات خارجية، وإنشاء نظام مصرفي حديث يعتمد على التكنولوجيا المالية^(٢).

ثانياً- اتجاه تطور واقع الجهاز المصرفي العراقي

يعد العراق من أوائل الأقطار العربية التي شهدت ظهور المؤسسات المصرفية وقد من الجهاز المصرفي العراقي بمراحل عدة منذ نشأته حتى الوقت الحاضر، إذ شهدت هذه المراحل تحولات عدة تجلت وبوضوح في تشريعاته وهيكلته، وقد سيطرت فروع المصارف الأجنبية وبشكل خاص المصارف البريطانية على العمل المصرفي في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية حتى عام

١ - عبد الحسين جليل الغالبي، احمد حسن عطشان، الجهاز المصرفي واثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة الإقتصادي الخليجي، مجلد ٢٦، جامعة البصرة، العدد ١٧، ٢٠٠٩، ص٢٠.

2 - <https://portal.arid.my/ar-LY/ApplicationUsers/GetProfile/0002-8610>

١٩٤٠ عندما نجحت الحكومة العراقية في تأسيس أول مصرف عراقي وهو المصرف الزراعي كمصرف متخصص^(١).

أما أول مصرف تجاري فكان مصرف الرافدين الذي أسس عام ١٩٤١ برأسمال وطني، ثم توالى تأسيس مصارف محلية أخرى خاصة أو حكومية لتعمل إلى جانب المصارف الأجنبية العاملة في السوق المصرفية آنذاك حتى عام ١٩٦٤ الذي شهد تأميم المصارف الأجنبية والخاصة لتحتل في اربع مجموعات أساسية مملوكة للدولة، واستمرت السيطرة الحكومية التامة على الجهاز المصرفي حتى عام ١٩٩١ الذي شهد تغييراً في سياسة الحكومة في التعامل مع القطاع المصرفي من خلال السماح بتأسيس المصارف الخاصة المحلية بشكل شركات مساهمة تعمل في مختلف حقول العمل المصرفي التجاري والاستثماري على أن تخضع للضوابط التي تعمل بها نظيرتها الحكومية^(٢).

وقد دخل القطاع المصرفي العراقي مرحلة جديدة منذ عام ٢٠٠٤ تمثل بالتحرك من قيود جملة كانت تفرض على عملياته خلال المراحل السابقة، منها خطط الائتمان التي كانت تحدد من قبل الحكومة، وقيود أسعار الفائدة التي كانت تتحدد من قبل البنك المركزي وقيود الاحتياط القانوني، فضلاً عن عدم السماح في بعض المراحل إلى نفاذ المصارف إلى السوق المصرفية بحرية باستثناء المدة التسعينيات^(٣)، أما المصارف الأجنبية فمنذ مرحلة التأميم منتصف الستينيات لم يسمح بنفاذ أي فرع من فروعها إلى السوق المصرفية، في حين شهدت المرحلة الحالية حرية نفاذ المصارف الأجنبية بأشكال مختلفة إلى السوق المصرفية سواء بالاستحداث أو من خلال الفروع أو من خلال المشاركة

1 - <https://portal.arid.my/ar-LY/ApplicationUsers/GetProfile/0002-8610>

٢ - سمري النصيري، القطاع المصرفي العراقي التحديات وفرص الإصلاح، اوراق في السياسة الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ٢٠١٨، ص ١
٣ - وليد عبد النبي، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، بغداد، العراق، ٢٠١١، ص ٢.

مع مصارف محلية قائمة^(١).

وشهدت هذه المرحلة عدداً من الإصلاحات على النحو الآتي: (٢)

١- تحديد الحد الأدنى لرأس المال للمصارف القائمة بما لا يقل عن (٢٥٠) مليار دينار ، بواقع (٥٠) مليون دولار أو ما يعادل (٣٠%) من رأس المال المصارف المحلية كرأس مال تشغيلي لفروع المصارف الأجنبية.

٢- السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب في العراق، والمشاركة في رأس المال المصارف العراقية بغض النظر عن النسبة، وذلك لتعزيز المنافسة وتطوير العمل المصرفي وفق الفقرة السادسة من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.

٣- العمل على تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني من (٤٢%) إلى (٢٥%) منها (٥%) على شكل تغذية لخزائن المصرف الخاصة، و(٢٠%) محتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي.

٤- فتح نافذة مزاد العملة الأجنبية مما ساهم في تحسين واستقرار سعر صرف الدينار العراقي.

٥- تحرير أسعار الفائدة المصرفية.

٦- إصدار عملة عراقية جديدة بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وزيادة الثقة بالدينار العراقي.

وفي عام ٢٠١٢، اتخذ البنك المركزي العراقي المزيد من الإجراءات لرفع أداء القطاع المصرفي وزيادة كفاءته من خلال إصدار تعليمات خدمات الدفع، وإصدار قانون الدفع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، فضلاً عن زيادة رؤوس أموال الجهاز المصرفي إلى (١٥٠) مليار دينار عراقي، وشركات الصرافة إلى (٥٠٠) مليار دينار وشركات التحويل إلى (٤٥) مليار دينار^(٣).

١ - عبد الحسين جليل الغالبي، وآخرون، الجهاز المصرفي واثره في متغيرات الاستقرار الإقتصادي في العراق، مجلة الإقتصادي الخليجي، المجلد ٢٦، العدد ١٧، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص ٢٠.

٢ - وليد حميد رشيد الاميري، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في اطار العلاقة بين راس المال الفكري وراس المال التمويلي، ط١، دار البازوري للنشر، عمان، ٢٠٢٢، ص ٧٣.

٣ - سنان الشيبيني، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد الدولي، ابو ظبي، ٢٠٠٧، ص ٣.

وخلال المدة (٢٠١٥-٢٠١٩) اتخذ البنك المركزي العراقي عدداً من الإجراءات والتدابير وأصدر عدداً من القوانين المواكبة التطورات في الاقتصاد العالمي لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي صدر قانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لعام ٢٠١٥ لتنظيم عمل المصارف الإسلامية، وتم اتخاذ جملة من الإجراءات من اجل تنظيم عمل المصارف لعل ابرزها تطبيق مقررات بازل فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق)، وقد اتخذ البنك المركزي العراقي خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٢٢) قام البنك المركزي العراقي باتخاذ عدة إجراءات بهدف تعزيز القطاع المصرفي في العراق وتوسيع عدد المصارف العاملة في الدولة، اذ كانت هذه الإجراءات جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى تحسين البيئة المالية والمصرفية في العراق، وزيادة الشمول المالي، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية لجميع المواطنين^(١).

ثالثاً- تحليل تطور هيكل الجهاز المصرفي في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٢)

تطور هيكل الجهاز المصرفي في العراق خلال الالمدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٢ يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، إضافة إلى الجهود المبذولة لإصلاح القطاع المصرفي وتحسين أدائه ومن خلال الجدول(١) سوف نوضح ذلك:-

١-Ahmed Hussein& Faisal Ghazi Faisal: Using the Herfindal Hirschman Index to measure thecompetiton between banks operating in the Iraqi banking sector for the period (2011-2016) Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences/ Vol.4/ No.44 part 1/2018.p 9-10 .

الجدول (١) تحليل تطور واقع هيكل الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

السنة	المصارف الحكومية	عدد الفروع	المصارف الخاصة المحلية	عدد الفروع	المصارف الاجنبية	عدد الفروع	مجموع المصارف	مجموع الفروع
٢٠٠٤	٧	-	١٩	٦٠	١	١	٢٧	٢٠
٢٠٠٥	٧	-	٢٠	٧٠	٢	٢	٢٩	٢٢
٢٠٠٦	٧	١٦٠	٢٢	١٠٠	٤	٤	٣٣	١٩٩
٢٠٠٧	٧	١٦٥	٢٧	١٣٨	٤	٤	٣٨	٢٠٩
٢٠٠٨	٧	١٧٠	٣٠	١٤٥	٥	٥	٤٢	٢١٧
٢٠٠٩	٧	١٧٥	٣٠	١٥٠	٦	٦	٤٣	٢٢٧
٢٠١٠	٧	١٨٠	٣٢	١٦٨	٦	٦	٤٥	٢٤٤
٢٠١١	٧	١٨٥	٣٣	١٧٠	١٠	١٧	٥٠	٢٥٢
٢٠١٢	٧	١٩٥	٣٣	١٧٥	١٤	٢٢	٥٤	٢٦٤
٢٠١٣	٧	٢٠٠	٣٢	١٨٠	١٥	٢٦	٥٤	٢٧٥
٢٠١٤	٦	١٩٠	٣٢	١٨٦	١٨	٢٨	٥٧	٢٨٣
٢٠١٥	٧	٢١٥	٣٠	١٩٠	١٨	٣٠	٦١	٣٠٠
٢٠١٦	٧	٢٥٧	٥٨	١٨٧	١٦	٢٢	٦٦	٣١٧
٢٠١٧	٧	٢٧٠	٣٠	١٩٥	٣٧	٣٤	٧٤	٣٢٩
٢٠١٨	٧	٢٧٥	٣٠	٢٠٠	٣٧	٣٦	٧٤	٣٤١
٢٠١٩	٧	٢٩٠	٦٦	٢١٠	٣٩	٣٨	٨٣	٣٥٣
٢٠٢٠	٧	٣١٠	٤٣	٢١٥	٣٩	٣٩	٨٩	٣٦٤
٢٠٢١	٧	٣٣٠	٦٧	٢٣٠	١٤	٤٠	٩٢	٣٧٥
٢٠٢٢	٧	٣٥٨	٤٨	٢٤١	٣٩	٤٢	٩٤	٣٨٧

- المصدر / البنك المركزي العراقي، النشر الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء

والابحاث، اعداد مختلفة للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)

بعد صدور قانون البنك المركزي والمصارف التجارية عام ٢٠٠٤، شهد السوق المصرفي

نمواً ملحوظاً، إذ تزايدت الوحدات المصرفية المحلية والأجنبية فيه، ويلاحظ من الجدول (١) عدة

تطورات في هيكلية الجهاز المصرفي العراقي خلال الالمدّة من (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، نلاحظ ثبات عدد

المصارف الحكومية بواقع (٧) طوال المدة إلا عام ٢٠١٤ إذ انخفضت ليلغ عددا (٦) ويعود سبب ذلك إلى عملية دمج مصرف العراق الاشتراكي سابقاً مع مصرف الرافدين^(١).

في حين نلاحظ التطور في عدد فروعها واضحاً خلال هذه المدة فقد تزايد عدد هذه الفروع حتى بلغت (٣٥٨) فرعاً في عام ٢٠٢٢ بعد ان كانت لا تتجاوز (١٦٠) فرعاً في عام ٢٠٠٦، ويلاحظ انخفاض عدد تلك الفروع خلال عام ٢٠١٤ والتي اصبحت تبلغ (١٩٠) فرعاً ويرجع سبب ذلك لانخفاض إلى بسبب انخفاض عدد فروع مصرف الرافدين بواقع (٢٩) فرعاً، ومصرف الرشيد بواقع (٨) فرعاً والمصرف الزراعي بواقع (٣١) فرعاً^(٢).

بينما نلاحظ تزايد عدد المصارف المحلية الخاصة من (١٩) مصرف في عام ٢٠٠٤ حتى بلغت (٤٨) مصرفاً في عام ٢٠٢٢ واصحاب ذلك التزايد في العدد تزايداً في عدد فروعها ايضاً والتي بلغت (٢٤١) فرعاً بعد ان كانت تقتصر على (٦٠) فرعاً اي بزيادة مقدارها (١٨١) فرعاً، ويعود سبب هذه الزيادة إلى استجابة للطلب المتزايد على الخدمات المصرفية نتيجة النمو السكاني وزيادة النشاط الاقتصادي في العديد من القطاعات، تسعى المصارف المحلية إلى تعزيز حضورها الجغرافي لتقديم خدمات مصرفية أكثر قرباً ومرونة للمواطنين والشركات، خاصة في المناطق التي كانت تعاني من نقص في الفروع المصرفية^(٣).

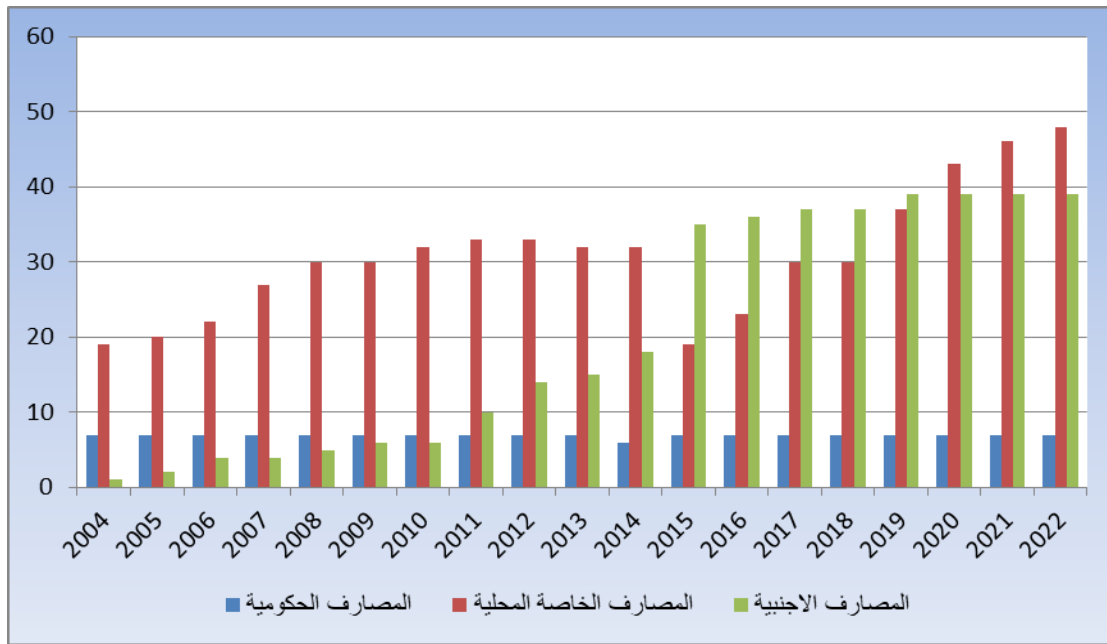
اما المصارف الاجنبية نلاحظ زيادة فيها بشكل تدريجي اذ كانت في عام ٢٠٠٤ (١) مصرف حتى بلغت (٤٢) مصرف في عام ٢٠٢٢ وكذلك صاحب هذا التزايد في العدد تزايداً في عدد فروعها ايضاً والتي بلغت (٤٢) فرعاً بعد ما كانت تقتصر على (٢٧) فرعاً اي بزيادة مقدارها (١٥)

1- https://www.miqpm.com/2010/Document_Details.php?ID=84

٢ - حاتم فهد محمود العبيدي، وآخرون، قياس كفاءة الجهاز المصرفي العراقي باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) على الموقع <https://www.researchgate.net>

3- <https://rawabetcenter.com/archives/177443>

فرعاً ويرجع سبب ذلك إلى الجهود المبذولة لتعزيز الاقتصاد العراقي وتنشيط القطاع المصرفي ، وهذه الزيادة جاءت في سياق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وتعزيز الثقة في النظام المالي المحلي، اذ دخول المصارف الأجنبية يُسهم في تحسين الخدمات المصرفية وتقديم منتجات مالية متقدمة، بالإضافة إلى نقل الخبرات والتقنيات الحديثة إلى القطاع المصرفي العراقي^(١). ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:-



شكل (١) واقع هيكل الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)

- المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

١ - عبد السلام لفتة، وآخرون، دور الكفاءة في الجهاز المصرفي ، بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، م٢٢، ٩٣٤، ٢٠١٦، ص٦.

ثالثاً- تحليل بعض مؤشرات الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

جدول (٢) تحليل مؤشرات الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)
الوحدة (مليون دينار)

السنة	اجمالي الودائع	معدل نمو اجمالي الودائع (%)	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل نمو اجمالي الودائع (%)	اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل (%)
2004	3,946,668	—	1,039,542	—	٩.١
2005	9,000,910	128.06	2,907,431	179.68	٧.٩٠
2006	18,897,338	109.95	4,781,980	64.47	٨.٥٠
2007	28,519,558	50.92	6,948,710	45.31	١٣.٦٠
2008	37,501,909	31.50	7,405,327	6.57	١٢.٢٠
2009	45,961,330	22.56	8,702,620	17.52	١٠.١٢
2010	55,008,564	19.68	17,735,638	103.80	٨.٤٣
2011	65,292,123	18.69	24,728,651	39.43	٧.٦٢
2012	73,676,323	12.84	32,365,358	30.88	٧.٨٧
2013	87,004,404	18.09	32,674,466	0.96	٧.٤٦
2014	90,932,279	4.51	39,195,924	19.96	٦.٥٩
2015	76,418,631	(15.96)	45,704,775	16.61	٦.١٩
2016	72,276,076	(5.42)	47,870,768	4.74	٦.١٠
2017	73,060,348	1.09	52,182,944	9.01	٥.٨٦
2018	83,793,944	14.69	51,122,810	(2.03)	٥.٨٧
2019	88,540,964	5.67	53,418,176	4.49	٥.٣٢
2020	36,729,113	(58.52)	38,423,236	(28.07)	٧.٩٦
2021	96,071,378	161.57	52,971,508	37.86	٨.٩٦
٢٠٢٢	115,856,240	20.59	50,722,624	(4.25)	٩.٤٦

- المصدر / البنك المركزي العراقي، النشر الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، اعداد مختلفة.

- العمود (٥.٣) من عمل الباحث.

- الارقام داخل الاقواس تعني الاشارة سالبة.

- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون الآتي : $r = (Pt2-Pt1)/Pt1 \times 100$

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (٢) بأن اجمالي الودائع في العراق في عام ٢٠٠٤ بلغت (٣,٩٤٦,٦٦٨) مليون دينار ، وبعد هذا العام شهدت ارتفاعاً بشكل مستمر للمدة (٢٠١٤-٢٠٠٥) فقد بلغت (٩٠,٠٠٠,٩١٠ - ٩٠,٩٣٢,٢٧٩) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (١٢٨.٠٦% -٤.٥١%) ويعود سبب هذا التزايد إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣، اذ بدأت الحكومة العراقية بإعادة هيكلة الاقتصاد، مما ساهم في تحسن النشاط الاقتصادي بشكل عام، ودفع الأفراد والشركات لوضع أموالهم في المصارف .

ثم اشهدت انخفاضاً في قيمة اجمالي الودائع في عامي (٢٠١٦،٢٠١٥) بلغت (٧٦،٤١٨،٦٣١ - ٧٢،٢٧٦،٠٧٦) مليون دينار وسجلت معدلات (-١٥.٩٦%، -٥.٤٢%) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى لأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط إذ انخفضت أسعار النفط بشكل حاد في منتصف عام ٢٠١٤، مما أثر بشكل كبير على إيرادات الحكومة العراقية التي تعتمد بشكل كبير على النفط، وأدى هذا الانخفاض في الإيرادات إلى تقليص الإنفاق الحكومي، ثم تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض الودائع المصرفية، وكذلك لإنفاق العسكري الكبير بسبب الحرب ضد تنظيم داعش، إذ كان العراق يخوض حرباً مكلفة ضد تنظيم داعش في تلك الالمدّة، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري بشكل كبير، وهذا الوضع زاد من الضغط على ميزانية الدولة، وأدى إلى تقليص الدعم للقطاعات الأخرى، بما في ذلك المصارف .

ثم عاد ليشهد ارتفاعاً في اجمالي الودائع المصرفية للمدة (٢٠١٧-2019) فقد بلغت (٨٨,540,964٧٣,٠٦٠,٣٤٨ -) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (١.٠٩%-٥.٦٧%) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى إعلان العراق النصر على العصابات الارهابية في أواخر ٢٠١٧، وتحسن الوضع الأمني في البلاد، إذ هذا الاستقرار ساعد في تعزيز ثقة المستثمرين والشركات والمواطنين في الاقتصاد المحلي، مما أدى إلى عودة رؤوس الأموال إلى النظام المصرفي . بينما نلاحظ انخفاضها في عام ٢٠٢٠ فقد بلغت (٣٦,٧٢٩,١١٣) مليون دينار، وبمعدل (-58.52%) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى جائحة كوفيد-١٩ إذ أثرت الجائحة بشكل كبير على الاقتصاد العالمي والعراقي على حد سواء، مما أدى إلى إغلاق الجزئي والكامل وتقييد الأنشطة الاقتصادية إلى تراجع كبير في الإيرادات الفردية والتجارية، مما قلل من القدرة على الادخار وأثر على حجم الودائع المصرفية.

ثم شهدت اجمالي الودائع المصرفية ارتفاعاً للعامين (٢٠٢٢،٢٠٢١) فقد بلغت (٩٦,٠٧١,٣٧٨ ، ١١٥,٨٥٦,٢٤٠) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي(١٦١.٥٧%، ٢٠.٥٩%) ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط بعد التعافي النسبي من جائحة كوفيد-١٩، إذ شهدت أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً في الأسواق العالمية، وهو ما انعكس إيجابياً على إيرادات الحكومة العراقية التي تعتمد بشكل رئيسي على النفط، وهذا الارتفاع أدى إلى زيادة السيولة المالية في البلاد وتعزيز النشاط الاقتصادي، مما ساهم في زيادة الودائع المصرفية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:-

١- تحليل تطور إجمالي الائتمان المصرفي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

نلاحظ من خلال بيانات الواردة في الجدول (٢) بأن إجمالي الودائع المصرفية في عام ٢٠٠٤ بلغت (1,039,542) مليون دينار ، وشهد إجمالي الائتمان المصرفي في العراق ارتفاعاً ملحوظاً للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٧) فقد بلغت (٢,٩٠٧,٤٣١ - ٥٢,١٨٢,٩٤٤) مليون دينار وبعدل نمو سنوي (١٧٩.٦٨%-٩٠.١%) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الإيرادات النفطية إذ شهد العراق خلال هذه المدة زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا الازدهار أدى إلى تدفق سيولة أكبر في الاقتصاد، مما عزز قدرة المصارف على تقديم قروض أكبر للأفراد والشركات، وكذلك عمل البنك المركزي العراقي على تحسين البنية التحتية المصرفية وإدخال إصلاحات في اللوائح المصرفية، وهذه الإصلاحات عززت من الثقة بالنظام المصرفي وشجعت المصارف على تقديم قروض بشكل أكثر أماناً.

ثم اشهدت إجمالي الائتمان المصرفي انخفاضاً في عام ٢٠١٨ بلغت (٥١,١٢٢,٨١٠) مليون دينار وبمعدل (-٢.٠٣%) ويعود سبب هذا لانخفاض إلى التحديات السياسية إذ شهد العراق حالة من عدم الاستقرار السياسي في عام ٢٠١٨، مع الانتخابات العامة والخلافات المتعلقة بتشكيل الحكومة، وهذا المناخ السياسي المضطرب أثر سلباً على الثقة العامة في الاقتصاد والقطاع المصرفي ، مما دفع بعض الشركات والأفراد إلى تأجيل خططهم الاستثمارية، ثم تقليل الطلب على القروض .

بينما شهدت إجمالي الائتمان المصرفي في العراق ارتفاعاً في عام ٢٠١٩ ليسجل أعلى قيمة لها خلال مدة البحث فقد بلغت (٥٣,٤١٨,١٧٦) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٤.٤٩%) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تعافي أسعار النفط من بعد تقلبات أسعار النفط في السنوات السابقة، فقد شهد عام ٢٠١٩ تحسناً في أسعار النفط، ما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتعزيز الاستقرار المالي، وهذا التحسن عزز النشاط الاقتصادي وزاد من قدرة الحكومة على تمويل المشاريع الكبرى، مما أدى إلى زيادة الطلب على الائتمان المصرفي .

ثم اشهدت إجمالي الائتمان المصرفي انخفاضاً وارتفاعاً خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٢٢) فقد بلغت (٣٨,٤٢٣,٢٣٦ - ٥٠,٧٢٢,٦٢٤) مليون دينار وبمعدل (-٢٨.٠٧%-٤.٢٥%) ويعود سبب هذا الانخفاض إلى قيام العديد من المصارف المركزية العالمية برفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، تأثرت التكلفة الإجمالية للقروض، وهذا الوضع دفع المصارف العراقية إلى تشديد

شروط الإقراض وزيادة أسعار الفائدة على القروض ، مما قلل من إقبال الأفراد والشركات على الاقتراض. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:-

٢- تحليل تطور اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل(%)

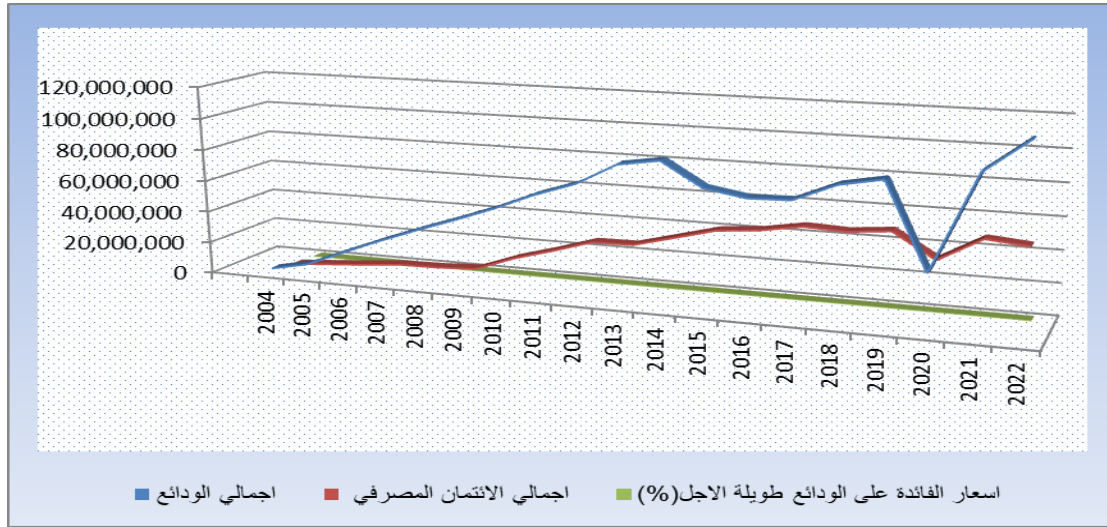
يتبين من خلال بيانات الجدول(٢) بأن اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل في عام ٢٠٠٤ اذ بلغت (٩.١%)، ثم شهدت انخفاضاً عام ٢٠٠٥ فقد بلغ(٧.٩٠%) ويعود سبب هذا الانخفاض إلى إعادة هيكلة النظام المصرفي ، بعد عام ٢٠٠٣، خضع القطاع المصرفي العراقي لعملية إعادة هيكلة شاملة بإشراف البنك المركزي العراقي، بهدف إعادة بناء الاقتصاد ومؤسساته. مع هذا التحول، تم تخفيض أسعار الفائدة لجعل الائتمان المصرفي أكثر جاذبية وتشجيع النشاط الاقتصادي^(١).

وبعد هذا العام شهدت اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل ارتفاعاً اذ سجلت اعلى ارتفاع لها للأعوام (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) اذ بلغت (١٣.٦٠%، ١٢.٢٠%، ١٠.١٢%) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة السيولة في السوق المحلية بسبب زيادة الانفاق الحكومي وزيادة التشغيل نتيجة ارتفاع اسعار النفط ثم زيادة معدل التضخم، وبما ان القطاع المصرفي هو احد قنوات نقل السياسات الاقتصادية فقد تم رفع سعر الفائدة بهدف سحب الكتلة النقدية الفائضة من الاقتصاد وتوجيهها نحو الائتمان المصرفي لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

ثم نلاحظ حدوث شبه الاستقرار النسبي في اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل في المدة(٢٠١٠-٢٠١٩) فقد بلغت (٨.٤٣%-٥.٣٢%) والسبب في ذلك هو استقرار أسعار النفط، اذ يعتمد العراق بشكل كبير على عائدات النفط، وخلال الالمدّة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩، شهدت أسعار النفط استقراراً نسبياً، رغم بعض التقلبات، مما ساعد على توفير تدفقات نقدية مستقرة للاقتصاد وأدى إلى استقرار السياسات المالية والنقدية. ثم بدأت أسعار الفائدة بالارتفاع للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٢٢) لتصل إلى (٧.٩٦% - ٩.٤٦%)، ويرجع ذلك إلى التضخم العالمي وارتفاع أسعار السلع بعد جائحة كورونا، اذ شهد الاقتصاد العالمي تضخماً كبيراً نتيجة اضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع أسعار المواد الأساسية مثل النفط والمواد الغذائية، وهذا التضخم دفع العديد من المصارف المركزية، بما فيها البنك المركزي العراقي، إلى رفع أسعار الفائدة للحد من ارتفاع الأسعار والحفاظ على استقرار واستدامة

١ - البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للاستقرار المالي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بداد،العراق، ٢٠٢١،ص٣٠.

النشاط الاقتصادي. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:-



الشكل (٢) تحليل مؤشرات الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)

- المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

رابعاً- تحليل تطور رؤوس الأموال المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)

يعتبر رأس المال هو الغطاء الأساسي لاستيعاب الخسائر والمخاطر المتوقعة التي تتعرض لها المصارف نتيجة حالة عدم اليقين. كما يوفر الأموال اللازمة لبدء الاستثمار من خلال الأموال المدفوعة من قبل المؤسسين والمساهمين. جدول (٣) يبين رأسمال الجهاز المصرفي العراقي للامدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)

الجدول (٣)
تحليل تطور رؤوس الأموال المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)
الوحدة (مليون دينار)

السنة	رؤوس أموال المصارف الحكومية	معدل نمو رؤوس أموال المصارف الحكومية (%)	رؤوس أموال المصارف الخاصة	معدل نمو رؤوس أموال المصارف الخاصة (%)	إجمالي رؤوس الأموال	معدل نمو إجمالي رؤوس الأموال (%)
٢٠٠٤	١٦٥	٤٩٣	٦٥٨
2005	٢٣٥	4.24	٦٦٣	34.48	٨٩٨	36.47
2006	٢١٥	(0.85)	٩٩٤	49.92	١٢٠٩	34.63
2007	٥٧٨	16.88	١٣٤٣	35.11	١٩٢١	58.89
2008	٦٠٣	0.43	١٨٣٣	36.49	٢٤٣٦	26.81
2009	٦٠٣	-	٢٣١١	26.08	٢٩١٤	19.62
2010	٦٥٣	0.83	٣٤٤١	48.90	٤٠٩٤	40.49
2011	١٢٥٣	9.19	٤٦٥٤	35.25	٥٩٠٧	44.28
2012	١٣٥٣	0.80	٦٢٤١	34.10	٧٥٩٤	28.56
2013	١٥٠١	1.09	٧٦٠٤	21.84	٩١٠٥	19.90
2014	٢٢٥١	5.00	٧٩٢٠	4.16	١٠١٧١	11.71
2015	٢٣٠١	0.22	٩٥٢٥	20.27	١١٨٢٦	16.27
2016	٣٢٥١	4.13	١١٢٢٣	17.83	١٤٤٧٤	22.39
2017	٣٢٥١	-	١١٩٠٠	6.03	١٥١٥١	4.68
2018	٣٣٥١	0.31	١٢٠٠٠	0.84	١٥٣٥١	1.32
٢٠٢٠	٤١٤٧	2.38	١٣٠٠٠	8.33	١٧١٤٧	11.70
2021	٤٣٤١	0.47	١٤٠٠٠	7.69	١٨٣٤١	6.96
2022	٤٥٤٢	0.46	١٥٠٠٠	7.14	١٩٥٤٢	6.55

- المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي، النشر الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، اعدادمختلفة للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢.

-العمود (٣,٥,٧) من عمل الباحث.

- الارقام داخل الاقواس تعني الاشارة سالبة.

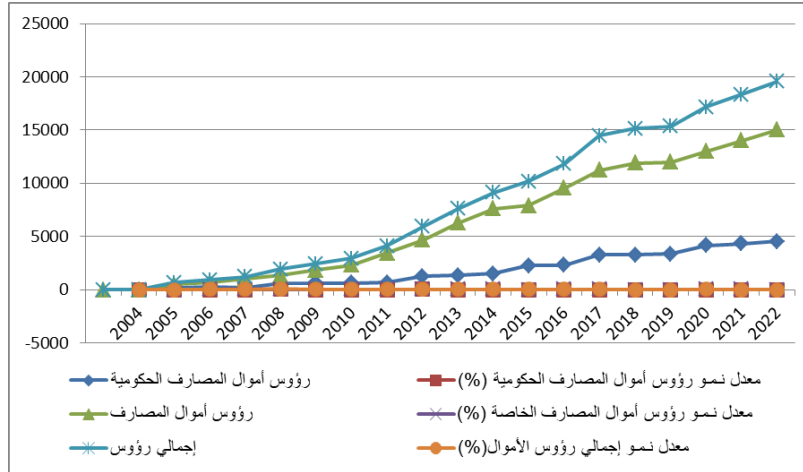
- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون الآتي : $r = (Pt2-Pt1)/Pt1 \times 100$

نلاحظ من خلال بيانات الجدول(٣) بأن إجمالي رؤوس الأموال في عام ٢٠٠٥ بلغت (٦٥٨) مليون دينار ، اذ توزعت بين رؤوس الاموال الحكومية بمقدار(١٦٥) مليون دينار وبين رؤوس الاموال الخاصة بمقدار (٤٩٣) مليون دينار .

ثم اخذت تتزايد وتحقق معدلات نمو متفاوتة للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٢) بمقدار (٨٩٨_٥٩٠٧) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٣٦.٤٧% - ٤٤.٢٨%) اذ توزعت بين رؤوس اموال المصارف الحكومية بمقدار (٢٣٥-١٢٥٣) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٤.٢٤% - ٩.١٩%)، اما رؤوس

اموال المصارف الخاصة فقد حصلت (٦٦٣-٤٦٥٤) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٣٤.٤٨%-) ٣٥.٢٥%) ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى بسبب الرقابة الاشرافية على المصارف الشركات المالية بشكل منتظم من اجل تشخيص نقاط الضعف ومعالجتها، وجود منظومة علاجية لاحتواء الازمات بمختلف انواعها واستمر هذا الارتفاع ليصل إلى (١٩٥٤٢) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٦.٥٥%) في عام ٢٠٢٢ اذ توزعت بين رؤوس اموال المصارف الحكومية فقد كانت حصتها (٤٥٤٢) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٠.٤٦%) اما حصة رؤوس اموال المصارف الخاصة كانت (١٥٠٠٠) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٧.١٤%) ويعود سبب هذه الزيادة إلى زيادة عدد المصارف الجديدة المرخصة من قبل البنك المركزي، واستجابة المصارف لعموم البنك المركزي بشأن زيادة رؤوس أموال المصارف ليصل الحد الأدنى إلى (٢٥٠) مليون دينار خلال سنوات وذلك وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العراقي الصادرة بهذا الشأن، باذ تمثل هذه الزيادة ركيزة أساسية. في تعزيز رأس مال القطاع المصرفي وينعكس إيجاباً على الاستقرار المصرفي لأنه يزيد من قدرته على مواجهة المخاطر ويضمن استقرار واستقرار القطاع المصرفي^(١). ويمكن توضيح ذلك من خلال

الشكل الآتي:



الشكل (٣) تحليل تطور رؤوس الأموال المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

- المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد ببيانات الجدول (٣).

خامساً-تحليل تطور الاستثمارات المصرفية

١ -البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادي السنوي للاستقرار المالي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بداد،العراق، ٢٠٢١،ص٢٣.

تستثمر المصارف جزءاً من أرصدها النقدية الفائضة في شراء العقارات أو شراء الأسهم والسندات والمشتقات المالية وغيرها، أي أنها تحقق عائداً يحقق هدفها الربحي. ويبين الجدول (٤) تحليل تطور الاستثمارات المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

الجدول (٤)
تحليل تطور الاستثمارات المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).
الوحدة (مليون دينار)

السنة	الاستثمارات المصرفية	معدل نمو الاستثمارات المصرفية (%)	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة مساهمة الاستثمارات المصرفية/ الناتج المحلي الاجمالي (%)
2004	1924	-----	53,235,359	----	3,6
2005	2979	54.83	73,533,599	38.13	4,1
2006	4186	40.52	95,587,955	29.99	4,4
2007	6312	50.79	111,455,813	16.60	5,7
2008	4317	(31.61)	157,026,062	40.89	2,7
2009	4854	12.44	131,275,593	(16.40)	3,7
2010	7743	59.52	159,607,124	21.58	4,9
2011	6195	(19.99)	217,327,107	36.16	2,9
2012	5791	(6.52)	254,225,491	16.98	2,3
2013	4819	(16.78)	273,587,529	7.62	1,8
2014	7148	48.33	266,332,655	(2.65)	2,7
2015	13007	81.97	194,680,972	(26.90)	6,7
2016	13552	4.19	196,536,351	0.95	6,9
2017	17404	28.42	221,665,710	12.79	7,9
2018	19716	13.28	254,870,185	14.98	7,7
2019	25625	29.97	277,884,869	9.03	9,2
2020	22439	(12.43)	198,774,325	(28.47)	11,3
2021	26796	19.42	301,439,534	51.65	8,9
2022	30632	14.32	٣٧٣,٢١٧,٥٢٣	23.81	82,08

- المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي، النشر الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، اعدادمختلفة للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢.

-العمود (٣,5,6) من عمل الباحث.

- الارقام داخل الاقواس تعني الاشارة سالبة.

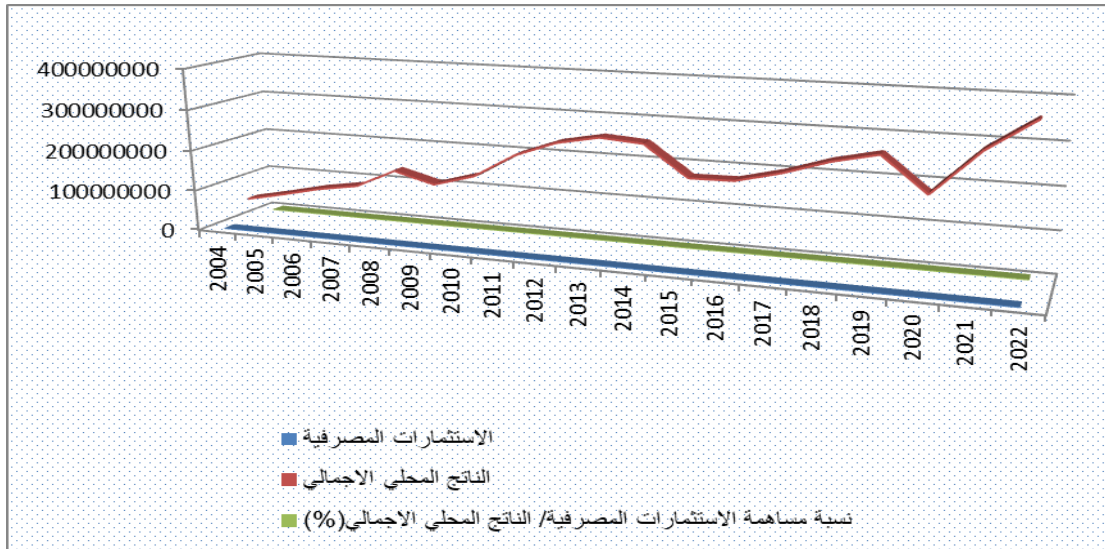
- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون الآتي : $r = (Pt2-Pt1)/Pt1 \times 100$

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (٤) بان الاستثمارات المصرفية في العراق في عام ٢٠٠٤

بلغت (١٩٢٤) مليون دينار وبلغ الناتج المحلي الإجمالي (٥٣,٢٣٥,٣٥٩) مليون دينار وكانت نسبة مساهمتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٣,٦%)، ثم اخذت الاستثمارات المصرفية بالارتفاع بشكل تدريجي للمدة (٢٠٠٧-٢٠٠٥) فقد بلغت (٢٩٧٩-٦٣١٢) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٥٤.٨٣%-٥٠.٧٩%) اما الناتج المحلي الإجمالي بلغ (٧٣,٥٣٣,٥٩٩-١١١,٤٥٥,٨١٣) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٣٨.١٣%-١٦.٦٠%) وكذلك ارتفعت معها نسبة مساهمتها بنسبة (٤,١%-٥,٧%) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى نتيجة لإعادة الهيكلة التي تبعت الغزو الأمريكي وسقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣، اذ كانت هذه الالمدّة حرجة في إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك القطاع المصرفي ، مما أدى إلى تقديم العديد من الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك تخفيف القيود على الملكية الأجنبية في المصارف والقطاعات الأخرى، وهذا الأمر شجع دخول مصارف أجنبية أو شركات استثمارية دولية إلى السوق العراقي، و زيادة التدفقات الاستثمارية إلى القطاع المصرفي . ثم انخفض حجم الاستثمارات المصرفية في عام ٢٠٠٨ فقد بلغت (٤٣١٧) مليون دينار وبمعدل (-٣١.٦١%)، بينما نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١٥٧,٠٢٦,٠٦٢) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٤٠.٨٩%)، ورغم هذا انخفضت نسبة مساهمة الاستثمارات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٢,٧%) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى أزمة مالية كبيرة الذي أدت إلى انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي على مستوى العالم، اذ أثرت هذه الأزمة بشكل غير مباشر على الاقتصاد العراقي، خاصة أن العراق كان يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، وبسبب انخفاض أسعار النفط بشكل حاد في أواخر عام ٢٠٠٨، مما أثر سلبيًا على الإيرادات الحكومية العراقية التي تمثل مصدرًا رئيسيًا لتمويل العديد من المشاريع. ثم ارتفعت قيمة الاستثمارات المصرفية للعامين (٢٠٠٩,٢٠١٠) فقد بلغت (٤٨٥٤,٧٧٤٣) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (١٢.٤٤%, ٥٩.٥٢%) بينما نلاحظ انخفاض وارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (١٣١,٢٧٥,٥٩٣,١٥٩,٦٠٧,١٢٤) مليون دينار وبمعدل (-١٦.٤٠%, ٢١.٥٨%) ورغم ذلك ارتفعت نسبة مساهمة الاستثمارات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٣,٧%, ٤,٩%) ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تعافي أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، بدأت أسعار النفط بالارتفاع مرة أخرى خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ولأن العراق يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، استفاد بشكل مباشر من هذا الارتفاع في الأسعار، اذ

زيادة الإيرادات النفطية مكنت الحكومة العراقية من زيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على التمويل المصرفي لدعم هذه المشاريع. بينما نلاحظ انخفاضها في الاعوام الأتية (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) بمقدار (٧٧٤٣، ٥٧٩١، ٤٨١٩) مليون دينار وبمعدل (-١٩.٩٩%، -٦.٥٢%، -١٦.٧٨%)، بينما نلاحظ ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الاعوام بمقدار

(١٥٩، ٦٠٧، ١٢٤، ٢٥٤، ٢٢٥، ٤٩١، ٢٧٣، ٥٨٧، ٥٢٩) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٣٦.١٦%، ١٦.٩٨%، ٧.٦٢%)، ولكن انخفضت نسبة مساهمة الاستثمارات المصرفية بنسبة (٢.٩%، ٢.٣%، ١.٨%) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى توترات سياسية داخلية بين مختلف الأحزاب والجماعات العراقية، مما أثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة، إذ ان عدم الاستقرار السياسي ساهم في خلق بيئة غير مشجعة للاستثمار، و كان المستثمرون المحليون والأجانب يتجنبون المخاطرة في بيئة مليئة بالتقلبات السياسية. وبعدها استمرت الاستثمارات المصرفية بالارتفاع بشكل مستمر حتى عام ٢٠١٨ فقد بلغت (٢٥٦٢٥) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٢٩.٩٧%) وكذلك ارتفع معها الناتج المحلي الإجمالي (٢٧٧، ٨٨٤، ٨٦٩) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٩.٠٣%) اما نسبة مساهمة الاستثمارات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى (٩.٠٣%) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى قيام الدولة بطلاق مشاريع إعادة الإعمار بعد تحرير المناطق المتضررة من النزاع مع داعش، إذ ركزت الحكومة العراقية على إعادة بناء البنية التحتية المدمرة مثل الطرق والجسور والمباني العامة، وهذه المشاريع تطلبت تمويلًا ضخمًا، وقد لعبت المصارف دورًا رئيسيًا في توفير جزء من هذا التمويل، سواء من خلال القروض المباشرة أو التسهيلات الائتمانية. وبعد هذه المدة اخذت الاستثمارات المصرفية بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع حتى وصلت عام ٢٠٢٢ بمقدار (30632) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (١٤.٣٢%) وكذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (٣٧٣، ٢١٧، ٥٢٣) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٢٣.٨١%) بينما سجلت نسبة مساهمة الاستثمارات المصرفية أعلى نسبة لها خلال مدة البحث بنسبة (٨٢، ٠٨%) ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى نتعاش النشاط الاقتصادي بعد تراجع النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي نتيجة جائحة كورونا في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، شهد الاقتصاد العراقي تعافيًا ملحوظًا في ٢٠٢٢، وهذا التعافي شمل العديد من القطاعات، بما في ذلك التجارة والصناعة والخدمات، مما زاد من الطلب على التمويل والاستثمار من قبل المصارف. ويمكن توضيح ذلك من خلال الكل الآتي:-



الشكل (٤) تحليل تطور الاستثمارات المصرفية في الاقتصاد العراقي

- المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤).

المبحث الثاني

تحليل تطور واقع التجارة الخارجية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

إن تحليل التجارة الخارجية لأي دولة هو انعكاس للاقتصاد الوطني لتلك الدولة من اذ مستوى تطورها ودرجة ارتباطها بالاقتصاد العالمي. ولذلك تركز معظم الدول على دراسة تحليل التجارة الدولية لمعرفة مدى مساهمتها في النشاط الدولي، وتحديد وضع صادراتها وواراداتها مع الدول الأخرى، وهذا يعني أن التجارة الخارجية مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وهي من أهم شروط جذب الاستثمارات الأجنبية، وإن المهمة الأساسية لأي عملية تنمية هي تحرير القوى المنتجة وتطوير نظام الإنتاج من خلال استبدال الأساليب القديمة بأساليب الإنتاج الأكثر فعالية^(١).

وبما أن حالة الاقتصاد العراقي مثل بقية اقتصاديات الدول النامية المنكشفة على العالم الخارجي، وذلك بسبب خصائصها الاقتصادية والجغرافية، اذ يمثل النفط الجزء الأكبر من صادراتها المحلية كما أنه الممول الأساسي في إيراداتها ونتاجها المحلي الإجمالي اذ ان اجمالي المبلغ الذي تحصل عليه هو من السلع الاستهلاكية والاستثمار نعم الرأسمالية تستمد من عائداتها النفطية فلا يمكن تجاهلها، ويحتل الاقتصاد العراقي كغيره من الدول النامية المنتجة للنفط أهمية كبيرة في التجارة الخارجية بشكل عام والإيرادات النفطية بشكل خاص، ولذلك يحتاج العراق إلى نشاط تجاري فعال يساهم في النهوض بواقعه الاقتصادي^(٢).

أولاً: تطور قيمة الصادرات والاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

١- تطور قيمة الصادرات : تعد الصادرات المرئية المحور الأساسي في رسم السياسات الاقتصادية،

١- عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص١٥.

٢- محمد علي حميد، الاقتصاد العراقي ثلاثة عقود من التنمية الوهمية، مجلة جامعة كربلاء، جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد الأول، العراق، ٢٠٠٧، ص١٤٨.

وأحد أهم مصادر الدخل الأجنبي الذي يقلل الضغط على ميزان المدفوعات ويخلق فرص العمل، إذ أن تبني الحكومة لاستراتيجية نمو الصادرات من شأنه أن يشجع المنتجين على الإنتاج و رفع الطاقة الإنتاجية، مع الاهتمام بتحسين جودة السلع للمساهمة في المنافسة في السوق العالمية، وبما أن التطورات في القطاع الخارجي تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد العراقي نظراً لهيمنة القطاع النفطي على الصادرات ، فقد سجلت تجارة الصادرات غير النفطية تقلبات في قيمتها ومعدلات نمو طوال الالمدّة المدروسة، وهو ما انعكس على الأداء للاقتصاد العراقي^(١). ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:-

١- جبار عبد جبيل، تحليل تجارة العراق الخارجية غير النفطية مع دول الجوار للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، دراسة في الجغرافية الاقتصادية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية – جامعة بابل، العدد(٣٧)، ٢٠١٨، ص٣٠٢.

جدول (٥)

تحليل تطور قيمة الصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) الوحدة (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%)	إجمالي الصادرات (X) بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي للصادرات (%)	نسبة مساهمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2004	53,235,359	----	25,877,930	----	48.61
2005	73,533,599	38.13	34,810,893	34.52	47.34
2006	95,587,955	29.99	44,786,043	28.66	46.85
2007	111,455,813	16.60	49,681,685	10.93	44.58
2008	157,026,062	40.89	76,025,118	53.02	48.42
2009	131,275,593	(16.40)	46,133,100	(39.32)	35.14
2010	159,607,124	21.58	60,563,880	31.28	37.95
2011	217,327,107	36.16	93,226,770	53.93	42.90
2012	254,225,491	16.98	109,847,694	17.83	43.21
2013	273,587,529	7.62	104,669,488	(4.71)	38.26
2014	266,332,655	(2.65)	97,921,846	(6.45)	36.77
2015	194,680,972	(26.90)	51,565,654	(47.34)	26.49
2016	196,536,351	0.95	49,144,620	(4.70)	25.01
2017	221,665,710	12.79	68,495,210	39.37	30.90
2018	254,870,185	14.98	102,768,400	50.04	40.32
2019	277,884,869	9.03	97,086,150	(5.53)	34.94
2020	198,774,325	(28.47)	55,778,650	(42.55)	28.06
2021	301,439,534	51.65	107,048,340	91.92	35.51
٢٠٢٢	373,217,523	23.81	١٥٨,٠٤٧,٥٣٩	47.64	42.35

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

- استخرجت معدلات النمو والنسبة المئوية في الاعددة (٣-٥-٦) من قبل الباحث.

- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون الآتي : $Gr = (Pt-Po)/Po \times 100$

- تم احتساب نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال القانون الآتي: $X/GDP \times 100$

- النسب داخل الاقواس سالبة

وبتحليل البيانات الواردة في الجدول (٥) تم تسجيل قيمة الصادرات العراقية الإجمالية لهذا

العام ٢٠٠٤ بمقدار (٢٥,٨٧٧,٩٣٠) مليون دينار ، واما قيمة الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت

بنحو (٥٣,٢٣٥,٣٥٩) مليون دينار ، اما نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي (٤٨.٦١٪).

بينما شهدت المدة من (٢٠٠٥-٢٠٠٨) ارتفاعاً في حجم نمو الصادرات العراقية ليرتفع معها الناتج المحلي الإجمالي بشكل تدريجي نحو العالم ف سجل العام ٢٠٠٥ ارتفاعاً في الصادرات مقداره (٣٤,٨١٠,٨٩٣) مليون دينار وبنسبة نمو سنوي (٣٤.٥٢٪)، وكان مقدار الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام (٧٣,٥٣٣,٥٩٩) مليون دينار وبنسبة نمو (٣٨.١٣٪) اما نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (٤٧.٣٤٪)، بينما العام ٢٠٠٨ فبلغت (٧٦,٠٢٥,١١٨) مليون دينار بمعدل نمو (٥٣.٠٢٪) ليرتفع معها الناتج المحلي ايضا فبلغ (١٥٧,٠٢٦,٠٦٢) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (٤٠.٨٩٪) وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (٤٨.٤٢٪) ويعود السبب في ذلك إلى تشكيل الحكومة العراقية عام ٢٠٠٤، وعودة العلاقات الاقتصادية تدريجياً بين العراق ودول العالم، وبدء التعاقدات مع الشركات الأجنبية لاستئناف إنتاج وتصدير النفط من خلال التنسيق مع منظمة أوبك، وتزامنا مع ارتفاع أسعار النفط مما كان له الأثر في انتعاش الاقتصاد العراقي على أساس أن النفط هو مصدر الإيرادات الأساسية (١).

بينما نلاحظ في عام ٢٠٠٩ حدث انخفاضاً في حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق اذ بلغ (١٣١,٢٧٥,٥٩٢) مليون دينار وبنسبة نمو سنوي (- ١٦.٤٠٪) بسبب انخفاض حجم الصادرات بمقدار (٤٦,١٣٣,١٠٠) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (- ٣٩.٣٢٪) اما نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (٣٥.١٤٪) ويعود سبب هذا التراجع إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي في العراق ودول العالم، بسبب الأزمات المالية والاقتصادية التي حدثت خلال هذه الالمدّة، بما في ذلك الأزمات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل الأزمة

١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٨، ص ١٨.

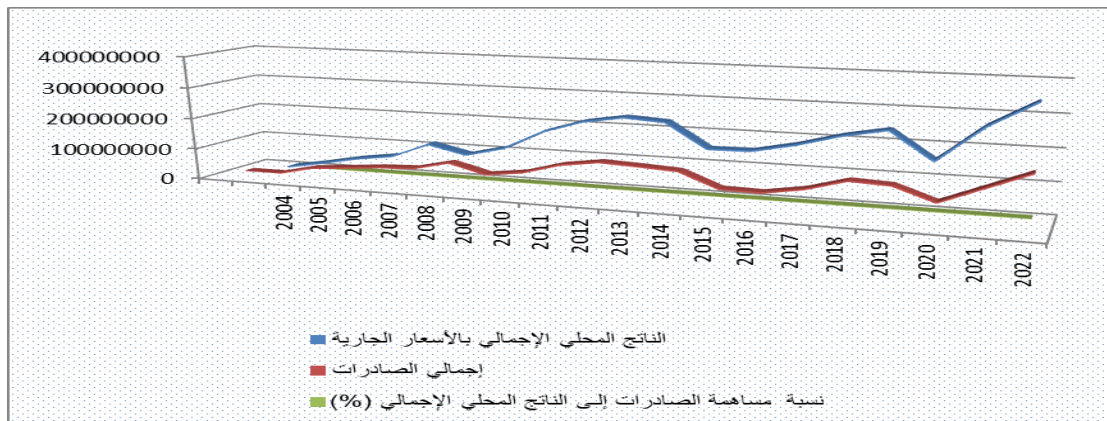
المالية العالمية. أزمة "الرهن العقاري" التي حدثت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، والتي أدت إلى تباطؤ مستوى النشاط . عالمي.

وبعد هذا العام بدأت معدلات نمو حجم الصادرات للمدة (٢٠١٠-٢٠١٢) تتزايد بمعدلات نمو سنوية بلغت (٣١.٢٨ - ١٧.٨٣%) مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات نمو سنوية موجبة كذلك بلغت (٢١.٥٨% - ١٦.٩٨%) ويعود سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا يدل على هيمنة القطاع النفطي على الصادرات ، مما أدى إلى زيادة الصادرات العراقية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. بينما شهدت المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) تراجعاً في نمو حجم الصادرات بنسب متفاوتة تتراوح بين (-٤.٧١% ، -٤.٧٠%)، أما قيمة الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت من (٢٧٣,٥٨٧,٥٢٩) مليون دينار عام ٢٠١٣ إلى (١٩٦,٥٣٦,٣٥٠) مليون دينار عام ٢٠١٦ اما نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (٣٨.٢٦%، ٢.٤٧%)، وكان سبب هذا التراجع هو تدهور الوضع السياسي والأمني وتراجع أسعار النفط ودخول الإرهاب إلى العراق واحتلاله لبعض المحافظات العراقية مما أدى إلى تدمير آبار النفط وتدمير معظم الطرق. ومن ثم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتوقف عمليات التصدير، مما أدى إلى تراجع كبير في معدل نمو الصادرات العراقية. كبيرة، على الرغم من تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمات المالية.

بينما يتضح لنا من خلال العامين (٢٠١٧-٢٠١٨) حدوث ارتفاع في حجم الصادرات لعام (٢٠١٧، ٢٠١٨) وبنسب نمو بلغت (٣٩.٣٧% ، ٥٠.٠٤%)، اما حجم الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ (٢٢١,٦٦٥,٧٠٩ - ٢٥٤,٨٧٠,١٨٥) مليون دينار ، أما نسبة مساهمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (٣٠.٩٠% ، ٤٠.٣٢%) على التوالي ويعود سبب هذه الزيادة إلى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدى إلى ارتفاع أسعاره وزيادة الكميات المصدرة

وزيادة حجم الصادرات . بينما عاودت قيمة الصادرات بالانخفاض بعد هذه الاعوام لتبلغ الصادرات معدلات نمو سنوية بلغت (- ٥.٥٣% ، - ٤٢.٥٥%) لعامي (٢٠١٩ ، ٢٠٢٠) ويعود السبب في ذلك إلى عدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية وأسعار النفط وبسبب دخول جائحة كورونا التي وجهت ضربة موجعة للاقتصاد العالمي الذي يعاني بالفعل من الهشاشة، وكانت الدول النامية هي الأولى والأكثر تضرراً، إذ ضرب الاقتصاد العراقي على مختلف الأصعدة، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الصادرات في العراق.

اما في عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢ فقد شهد استقراراً اقتصادياً عالمياً، بسبب الانفتاح العالمي والتعافي الجزئي من أزمة وباء كورونا مع ارتفاع اسعار النفط العالمية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في معدلات نمو الصادرات العالمية بالإضافة إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى المصارف المركزية بسبب ارتفاع اسعار انفض، فقد سجلت قيمة الصادرات مقدار (١٠٧,٠٤٨,٣٤٠, ١٥٨,٠٤٧,٥٣٩) مليون دينار ، وبمعدل نمو سنوي (٩١.٩٢%، ٤٧.٦٤%) أما معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ (٥١.٦٥% ، ٢٣.٨١%) وبلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٣٥.٥١% ، ٤٢.٣٥%). ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي :-



الشكل (٥) تحليل تطور قيمة الصادرات في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(٥).

٢- تطور قيمة الاستيرادات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

وتتأثر الاستيرادات بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقتين هما (الحجم و الهيكل)، فمن اذ الحجم فإن الاستيرادات آخذة بالزيادة نتيجة عملية النمو وبسبب ارتفاع الطلب الاستهلاكي والاستثماري الناجم عن الانفاق التتموي، فعلمية النمو تؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي نتيجة زيادة الدخول وما يترتب عن ذلك من زيادة في الاستهلاك، فضلاً عن تغيير هيكل الطلب باتجاه متزايد على السلع ذات المحتوى الاستيرادي المرتفع، كما أن عملية التنمية تؤدي بشكل رئيس إلى زيادة الطلب على السلع الوسيطة والخدمات اللازمة لتشغيل هذه المشروعات، وبما أن الجهاز الانتاجي للعراق يتصف بضعف مرونته وتخلفه وعدم استجابته استجابة كاملة لزيادة الطلب المحلي، فإن هذا الأمر أدى إلى اللجوء إلى الاستيرادات لغرض سد حاجة السوق من السلع والخدمات التي تعذر على الاقتصاد العراقي إنتاجها، أما من ناحية هيكل الاستيرادات فإنه يتأثر أيضاً بعملية التنمية، إذ يخضع هيكل الاستيرادات بفعل عملية التنمية لاقتصادية والتنمية الصناعية لتغيرات مهمة تتزامن مع التغيرات التي طرأت على هيكل كل من الطلب والإنتاج، فكلما ازدادت معدلات التنمية سوف تتجه الأهمية النسبية للاستيرادات من السلع الاستهلاكية إلى الانخفاض^(١). وفائدة الاستيرادات كونها وسيلة يمكن من خلالها الحصول على مختلف السلع الانتاجية غير المتوفرة محلياً، او انها تنتج بكميات غير كافية محلياً أو الحصول عليها بتكلفة اقتصادية ارحص من انتاجها محلياً، والحل الأفضل يكمن في استيرادها من الخارج^(٢).

١- كريم مهدي الحسنوي، هيكل الصادرات والاستيرادات ومعدلات التبادل في العراق، مجلة الاقتصادية- جمعية الاقتصاديين العراقيين، جامعة بغداد، العدد(٢)، العراق، ١٩٨٥، ص٩.

2-G.V. Vijayasri, The Importance of International Trade in The World, International Journal of Marketing Financial Services & Management Research, Vol.2.N.9, September 2013, PP 111-119.

جدول (٦)

تحليل تطور قيمة الاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%)	اجمالي الاستيرادات (M) بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي للاستيرادات (%)	نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠٤	53,235,359	----	30,951,806	---	58.14
٢٠٠٥	73,533,599	38.13	43,568,508	40.76	59.25
٢٠٠٦	95,587,955	29.99	32,287,203	(25.89)	33.78
٢٠٠٧	111,455,813	16.60	24,542,780	(23.99)	22.02
٢٠٠٨	157,026,062	40.89	41,769,316	70.19	26.60
٢٠٠٩	131,275,593	(16.40)	48,569,040	16.28	37.00
٢٠١٠	159,607,124	21.58	51,380,550	5.79	32.19
٢٠١١	217,327,107	36.16	55,929,510	8.85	25.74
2012	254,225,491	16.98	68,800,996	23.01	27.06
2013	273,587,529	7.62	69,200,034	0.58	25.29
2014	266,332,655	(2.65)	62,004,382	(10.40)	23.28
٢٠١٥	194,680,972	(26.90)	46,346,415	(25.25)	23.81
٢٠١٦	196,536,351	0.95	40,707,520	(12.17)	20.71
٢٠١٧	221,665,710	12.79	45,060,540	10.69	20.33
٢٠١٨	254,870,185	14.98	54,425,840	20.78	21.35
٢٠١٩	277,884,869	9.03	69,184,220	27.12	24.90
٢٠٢٠	198,774,325	(28.47)	57,374,164	(17.07)	28.86
٢٠٢١	301,439,534	51.65	59,881,920	4.37	19.87
٢٠٢٢	373,217,523	23.81	٦١,٧٧٤,٥٢١	3.16	16.55

المصدر/ البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2004-2022)، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

- استخرجت معدلات النمو والنسبة المؤية في الاعمدة (3-5-6) قبل الباحث.
- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون الآتي : $Gr = (Pt - Po) / Po \times 100$
- تم احتساب نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال القانون الآتي : $M / GDP \times 100$
- النسب داخل الاقواس سالبة

نلاحظ من خلال الجدول (٦) بأن قيمة الاستيرادات العراقية في عام ٢٠٠٤ قد سجلت ما

قيمتها (٣٠,٩٥١,٨٠٦) مليون دينار ، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي

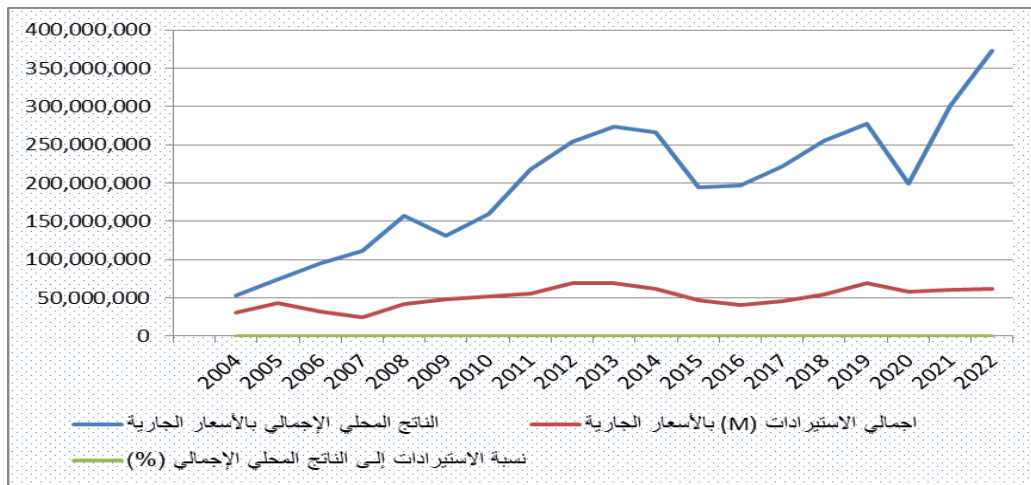
حوالي (٥٣,٢٣٥,٣٥٩) مليون دينار وكانت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي

(٥٨.١٤%). وبعد هذا العام شهدت الاستيرادات العراقية ارتفاعاً في قيمها إذ تزايدت

(٤٣,٥٦٨,٥٠٨) مليون دينار عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو سنوي (٤٠.٧٦%)، ليرتفع معها قيمة

الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٧٣,٥٣٣,٥٩٩) مليون دينار وبنسبة نمو سنوي (٣٨.١٣%)، أما نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (٥٩.٢٥%) ويرجع سبب الارتفاع نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، مما أدى إلى زيادة حجم الاستيرادات وقيام الحكومة بجهود كبيرة لزيادة المخزون السلعي من السلع والبضائع الأجنبية لتلبية متطلبات المستهلك، ثم سجلت الاستيرادات العراقية لعامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) انخفاضاً إذ بلغت (٣٢,٢٨٧,٢٠٣، ٢٤,٥٤٢,٧٨٠) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو سنوية (-٢٥.٨٩% - ٢٣.٩٩%) وبمعدلات نمو سنوية للناتج المحلي الاجمالي (-٢٩.٩٩% - ١٦.٦٠%) وكان هذا التراجع يعود إلى انخفاض أسعار النفط التي تعتبر الممول الرئيس لاستيرادات العراق، والذي رافقه انخفاض في قيم الاستيرادات العراقية، حتى على المستوى العالمي. وبعدها بدأت تسجل الاستيرادات العراقية ارتفاعاً في قيمتها وبشكل مستمر للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) فسجلت الاستيرادات مقداراً بلغ (٤١,٧٦٩,٣١٦ - ٦٢,٠٠٤,٣٨٢) مليون دينار ، وبمعدل نمو سنوي مقداره (-٧٠.١٩% - ٠.٥٨%)، وبنسبة نمو سنوي للناتج المحلي الاجمالي (-٤٠.٨٩% - ٧.٦٢%) واستمرت معدلات نمو الناتج بالزيادة عدا سنة ٢٠٠٩ فقد كان مقدار النمو السنوي (-١٦.٤٠%) اما نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (٣٧.٠٠%) لعام ٢٠٠٩، ويرجع سبب هذا الارتفاع في الاستيرادات إلى زيادة الصادرات النفطية والعائدات المتأتية منها نتيجة دخول العملة الصعبة للدولة، وكذلك الانفاق الحكومي غير العقلاني الناتج عن زيادة الأجور والرواتب مما أدى إلى زيادة الحاجة للاستيراد وتلبية احتياجات المستهلك، بينما شهدت المدة (٢٠١٤ - ٢٠١٦) انخفاض قيمة الاستيرادات العراقية على مدى سنوات متتالية، إذ انخفضت قيمة الاستيرادات إلى ما يقارب (٦٢,٠٠٤,٣٨٢ - ٤٠,٧٠٧,٥٢٠) مليون دينار وبمعدلات نمو سنوية بلغت (-١٠.٤٠% - ١٢.١٧%) مما ترتب عنه انخفاض نسب معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى (-

٢٣.٢٨) ٢.٦٥% - ٠.٩٥%) وكانت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب (٢٠.٧١% - ٢٠.٧١%)، وكان سبب هذا الانخفاض هو الأوضاع السياسية والاقتصادية الغير المستقرة داخل العراق وكذلك دخول منظمات داعش الارهابي إلى بعض المناطق العراقية مما أدى إلى انخفاض قيمة الاستيرادات. بينما بدأت قيمتها بالارتفاع للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) وبمعدلات نمو متقاربة، ماعدا عام ٢٠٢٠ سجلت معدل نمو سنوي بلغ (-١٧.٠٧%) وبنسبة معدل نمو منخفض للناتج المحلي الإجمالي قدره (-٢٨.٤٧%) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى عدم استتباب الظروف السياسية والاقتصادية ووباء كورونا الذي ولد حالة من الذعر والوجل داخل الدولة. اما عامي (٢٠٢١، ٢٠٢٢) فقد أحرزت الاستيرادات ما يقارب (٥٩,٨٨١,٩٢٠,٦١,٧٧٤,٥٢١) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي موجب حوالي (٤.٣٧%، ٣.١٦%) وبلغت نسبة الاستيرادات إلى الناتج الإجمالي حوالي (١٩.٨٧%، ١٦.٥٥%) وسجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (٣٠١,٤٣٩,٥٣٣.٩,٣٧٣,٢١٧,٥٢٣) مليون دينار ويعود سبب تصاعدها إلى ارتفاع اسعار النفط، مما أفضى إلى ارتفاع اسعار المنتجات المحلية وزيادة الطلب على المنتجات العالمية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:-



الشكل (٦) تحليل تطور قيمة الاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٦).

المبحث الثالث

تطور اسعار الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

لقد أصبح مزاد العملة الأجنبية المجال المناسب في تحديد سعر الصرف الذي ترغب فيه السياسة النقدية وتعتمده كإصلاح اسمي أو هدف وسيط للسياسة النقدية، وذلك لتحقيق هدفها النهائي المتمثل في تثبيت المستوى العام للأسعار وتقليل الضغوط التضخمية، يعتبر مزاد العملة الأجنبية سوق الصرف المركزي في العراق، وأحد أساليب السياسة النقدية التي تؤثر على استقرار الطلب الكلي، مما يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار وتقليل معدلات التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية والسيطرة على مستويات السيولة، وتمكن مزاد العملة الأجنبية من تلبية رغبة السوق في العملة الأجنبية وتلبية احتياجات القطاع الخاص لتمويل كافة وارداته ضمن أسعار صرف متوازنة تحافظ على نظام مالي مستقر. وبذلك وضع مزاد العملة الأجنبية حداً لتقلبات سعر صرف الدينار التي عانت منها منذ المدة قبل عام ٢٠٠٣، إذ اسهم مزاد العملة الأجنبية في تحقيق توازن ما بين عرض العملة المحلية (الطلب على العملة الأجنبية) والطلب على العملة المحلية (عرض العملة الأجنبية) مما قاد إلى تحسين واستقرار سعر صرف الدينار اتجاه الدولار^(١). ويأتي هذا التحسن في سعر صرف الدينار العراقي نتيجة زيادة الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي، الناتجة بشكل أساسي عن تسهيل الأخير إيرادات النفط إلى الحكومة، التي تمثل المصدر الوحيد للعملة الأجنبية^(٢).

أولاً:- ادارة سعر الصرف السائد في العراق

تخضع إدارة سعر الصرف في العراق لسياسات البنك المركزي العراقي الذي يلعب دوراً

١- مظهر محمد صالح، نظام معدلات الصرف في العراق : أنموذج تشخيصي للواقع العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد ٢٥، ٢٠١٠، ص ٢.

٢- مظهر محمد صالح، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١، ص ٥.

الفصل الثاني:تحليل مؤشرات الجهاز المصرفي والتجارة الخارجية في العراق

محورياً في الحفاظ على استقرار العملة والسيطرة على التضخم والتوازن الاقتصادي، ويعتمد العراق منذ سنوات على نظام سعر صرف مُدار أو ثابت جزئياً، إذ يحدد البنك المركزي نطاقاً مستهدفاً لسعر الصرف بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي، ويتدخل عند الحاجة للحفاظ على استقرار السوق. ومن خلال الجدول الآتي سوف نوضح ذلك:-

الجدول (٧) اسعار صرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)

السنة	سعر الصرف الاسمي	معدل نمو سعر الصرف الاسمي (%)	سعر الصرف الموازي	معدل نمو سعر الصرف الموازي (%)	الفرق بين السعيرين (%)
2004	١٤٥٢	----	١٤٥٣	----	0.07
2005	١٤٦٩	1.17	١٤٧٢	1.31	0.20
2006	١٤٦٧	(0.14)	١٤٧٥	0.20	0.55
2007	١٢٥٥	(14.45)	١٢٦٧	(14.10)	0.96
2008	١١٩٣	(4.94)	١٢٠٣	(5.05)	0.84
2009	١١٧٠	(1.93)	١١٨٢	(1.75)	1.03
2010	١١٧٠	-	١١٨٥	0.25	1.28
2011	١١٧٠	-	١١٩٦	0.93	2.22
2012	١١٦٦	(0.34)	١٢٣٣	3.09	5.75
2013	١١٦٦	-	١٢٣٢	(0.08)	5.66
2014	١١٨٨	1.89	١٢١٤	(1.46)	2.19
2015	١١٩٠	0.17	١٢٤٧	2.72	4.79
2016	١١٩٠	-	١٢٧٥	2.25	7.14
2017	١١٩٠	-	١٢٥٨	(1.33)	5.71
2018	١١٩٠	-	١٢٠٨	(3.97)	1.51
2019	١١٩٠	-	١١٩٦	(0.99)	0.50
2020	١١٩٠	-	١٢٢٧	2.59	3.11
2021	١٤٦٠	22.69	١٤٧٤	20.13	0.96
٢٠٢٢	١٤٦٠	-	١٤٨٠	0.41	0.07

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.
- استخرجت الاعمدة (٦،٥،٣) من قبل الباحث.
- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون الآتي : $Gr = (Pt-Po)/Po \times 100$
- تم احتساب الفرق بين السعيرين (سعر الصرف الموازي - سعر الصرف الاسمي) ÷ سعر الصرف الاسمي) $\times 100$
- النسب داخل الاقواس سالبة

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (٧) تقلبات في قيمة سعر الصرف إذ بلغت قيمة سعر

الصرف (١٤٥٢) دينار لكل دولار لسعر الصرف الاسمي، وبمقدار (١٤٥٣) دينار لكل دولار

لسعر الصرف الموازي وكان الفرق بين السوقين (٠.٠٧%) في عام ٢٠٠٤، بينما كانت قيمة سعر

الصرف (١٤٦٩) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (١.١٧ %) لسعر الصرف الاسمي بينما سعر الصرف الموازي بلغ (١٤٧٢) دينار لكل دولار، وبمعدل نمو بلغ (١.٣١ %) وبنسبة فرق مقداره (٠.٢٠ %) في عام ٢٠٠٥، ويرجع ذلك إلى تغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعمليات العسكرية التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣ والمتمثلة بعضها بحصول البنك المركزي العراقي على استقلالته في رسم وتنفيذ سياسته النقدية بموجب قانونه (القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤) واستبدال العملة القديمة بعملة جديدة (١).

بينما شهدت المدة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨) انخفاض في قيمة سعر صرف السوقين على التوالي إذ بلغت (١٤٦٧-١٢٥٥-١١٩٣) وبمعدلات نمو بلغت (-٠.١٤ %، -١٤.٤٥ %، -٤.٩٤ %) لسعر الصرف الاسمي، وبمقدار (١٤٧٥-١٢٦٧-١٢٠٣) وبمعدلات نمو بلغت (٠.٢٠ %، -١٤.١٠ %، -٥.٠٥ %) لسعر الصرف الموازي، وبنسبة فرق بلغت (٠.٥٥ %، ٠.٩٦ %، ٠.٨٤ %) ويعود هذا التراجع في اسعار الصرف لكلا السوقين بسبب سعي البنك المركزي لتحسين قيمة العملة المحلية من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية وتوفير العرض المناسب من الدولار من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وفي المدة (٢٠٠٩-٢٠١١) شهد سعر الصرف الاسمي ثبات قيمته بما يقارب (١١٧٠) دينار لكل دولاراي بمعدل نمو (-١.٩٣ %) اما سعر الصرف الموازي فقد بلغ للمدة (٢٠٠٩-٢٠١١) (١١٩٦، ١١٨٥، ١١٨٢) وبمعدل نمو (-١.٧٥ %، ٠ %، ١.١٨ %) والفرق (١.٠٣ %، ١.٠٣ %، ٢.٢٢ %) على التوالي، ويرجع نتيجة لاستعمال ادوات السياسة النقدية المتناسقة والتوازن في حجم الاحتياطات الأجنبية عن طريق استعمال سعر الصرف بوصفه أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في القيمة الخارجية للدينار العراقي (٢)، وخلال هذه المدة المذكورة كان

١- عدنان محمد حسن الشدود، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩١ - ٢٠٠٦)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص ٨١-٨٢.
٢- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٩، ص ٥.

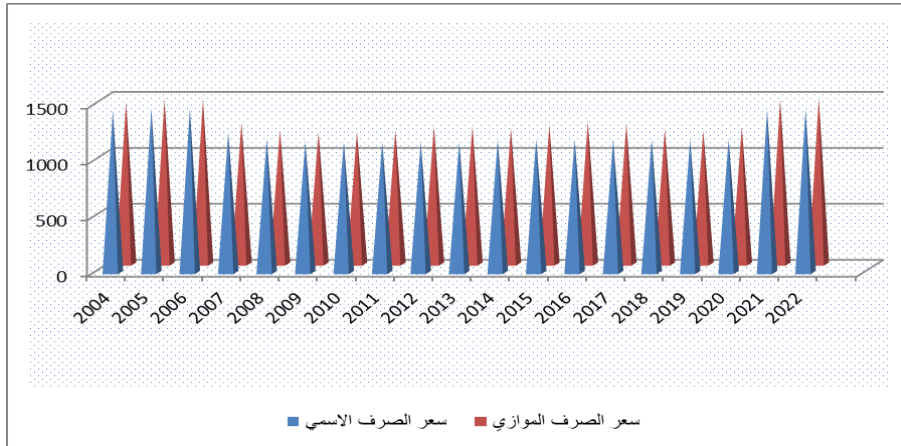
الفارق قليلاً جداً بين أسعار الصرف الرسمية والموازية مما أنقلب أثر ذلك في قيمة الدينار العراقي والتخفيض من (ظاهرة الدولار)، التي كانت تستفحل في الاقتصاد العراقي خلال الحقبة السابقة.

اما في عامي (٢٠١٣، ٢٠١٢) فنلاحظ انخفاض سعر الصرف الاسمي إذ بلغ (١١٦٦) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي (٠.٣٤%)، اما سعر الصرف الموازي لنفس المدة فبلغ (١٢٣٣) دينار لكل دولار و بمعدل نمو بلغ (٣.٠٩%) في عام ٢٠١٢ وبمقدار (١٢٣٢) دينار لكل دولار وبمعدل نمو (-٠.٠٨%) في عام ٢٠١٣ حيث كانت نسبة الفرق لنفس المدة تبلغ (٥.٧٥%، ٥.٦٦%) نتيجة سعي البنك المركزي لتحسين القوة الشرائية للدينار العراقي إذ يعزى ذلك إلى قيام البنك المركزي العراقي بفرض قيود على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسيل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الاجنبية.

وشهد عام ٢٠١٤ ارتفاعاً في سعر الصرف الاسمي بلغ (١١٨٨) دينار لكل دولار وبمعدل نمو (١.٨٩%) ولكن سعر الصرف الموازي كان منخفض إذ بلغ (١٢١٤) دينار لكل دولار وبمعدل نمو (-١.٤٦%) وكانت نسبة الفرق بين السوقين تبلغ (٢.١٩%)، بينما الأعوام (٢٠١٥ - ٢٠٢٠) شهد سعر الصرف الاسمي ثبات قيمته إذ بلغ (١١٩٠) دينار لكل دولار وبمعدل نمو (٠.١٧%) واستمر هذا الثبات حتى عام ٢٠٢٠، اما سعر الصرف الموازي فقد اخذت قيمته تتفاوت بين الارتفاع والانخفاض فقد بلغت (١٢٤٧) دينار لكل دولار أي بمعدل نمو (٢.٧٢%) لعام ٢٠١٥ واستمرت بالتفاوت حتى عام ٢٠٢٠ بمقدار (١٢٢٧) دينار لكل دولار أي بمعدل نمو (٢.٥٩%)، و كانت نسبة الفرق بين السوقين تبلغ (٤.٧٩% - ٣.١١%) ويعود سبب هذا التحسن في قيمة الدينار العراقي لكونه جاء متوافقاً مع حاجة الاقتصاد العراقي نتيجة ضعف الجهاز الانتاجي وتراجع معدلات الناتج المحلي الاجمالي، وعدم قدرة القطاعات على تلبية متطلبات الاشباع الكلي مما أدى إلى إزاحة نقطة التوازن بين العرض والطلب الكليين عند مستويات سعر أعلى ثم زيادة المستوى العام للأسعار، لذلك

فقد تم معالجة هذا الاختلال والنقص في العرض السلعي عن طريق ازالة القيود عن الواردات لسد متطلبات السوق المحلية والحفاظ على استقرار الأسعار .

وشهد العامين (٢٠٢١،٢٠٢٢) ارتفاع كبير في سعر الصرف ليبلغ (١٤٦٠)دينار لكل دولار وبمعدل نمو (٢٢.٦٩%) لسعر الصرف الاسمي و(١٤٧٤)دينار لكل دولار وبمعدل نمو (٢٠.١٣%) لسعر الصرف الموازي وبنسبة فرق تبلغ(٠.٩٦%) في عام ٢٠٢١، وبمقدار (١٤٦٠) دينار لكل دولار لسعر الصرف الاسمي، وكذلك ارتفع معها سعر الصرف الموازي بمقدار (١٤٨٠) وبمعدل نمو سنوي (٠.٤١%) وبنسبة فرق تبلغ(٠.٠٧%) في عام ٢٠٢٢ وتعود هذه الزيادة إلى وباء كورونا الذي أدى إلى انخفاض حاد في عائدات النفط، بسبب انخفاض اسعار النفط، مما دفع البنك المركزي العراقي إلى رفع سعر الصرف من اجل تخفيض الطلب على الدولار وتقليص نشاط المصارف في بيع وشراء الدولار والاستفادة من الفرق بين السعر الاسمي والموازي. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:-



الشكل (٧) تطور اسعار صرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)

- المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧).

ثانيا: اثر تقلبات اسعار الصرف على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)

سعر الصرف يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي، وتؤثر تقلباته على جوانب عديدة من

الاقتصاد، ومن أهمها ميزان المدفوعات فعندما ينخفض سعر صرف الدينار ، تصبح الصادرات العراقية أكثر تنافسية في الأسواق العالمية لأن تكلفتها بالعملة الأجنبية تنخفض. وهذا قد يكون مفيداً للصادرات النفطية، التي تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدولة. لكن، بما أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على النفط، فإن تأثيرات هذا الجانب قد تكون محدودة إذا لم يتم تنويع الاقتصاد، وبشكل عام، تأثيرات سعر الصرف على الاقتصاد العراقي تتفاوت بناءً على مدى اعتماده على الواردات والصادرات غير النفطية، ومستوى التنوع في الاقتصاد. (١)

أولاً- اثر الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف:

الناتج المحلي الإجمالي هو جميع القيم التقنية السلع والخدمات التي تنتج داخل الاقتصاد خلال سنة يقيس الناتج المحلي الإجمالي قيم الإنتاج النهائي الذي تم انتاجه من خلال الموارد الاقتصادية الموجودة ضمن الرقعة الجغرافية تكون العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف علاقة عكسية، وذلك عندما ترتفع تكون العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف علاقة عكسية، وذلك عندما ترتفع القدرة الانتاجية للدولة سوف يعمل على تنافسية السلع المحلية التي تكون داخل السوق مما يعمل على زيادة الطلب على العملة المحلية وانخفاض في طلب السلع والخدمات الأجنبية مما يعمل ذلك على تحسين ميزان التجاري. (٢)

ثانياً- اثر الميزان التجاري على سعر الصرف:

يعرف الميزان التجاري على أنه القيمة النقدية للصادرات والاستيرادات ويكون الميزان التجاري موجباً اذا كانت الصادرات أعلى من الواردات أما فيما يخص العلاقة بين قيمة العملة المحلية فانه يأخذ علاقة طردية موجبة لأن في حال زيادة الصادرات تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الاجنبية نحو

١ - سيد عيسى، اسعار واسعار صرف عملات النقد الاجنبي، انتركو للطباعة، ط٢، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١١٢.
٢ - امين صيد، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، ط١، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢٨.

الداخل مقارنة برؤوس الأموال الأجنبية الخارجة مما يؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف، وترتفع قيمة العملة الأجنبية بسبب ارتفاع الطلب عليها، أما في حالة تفوق الاستيرادات على الصادرات يعني ذلك تبادل العملة المحلية بالعملة الأجنبية لغرض تسوية المعاملات والمبادلات الخارجية مما يعمل ذلك إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية وارتفاع اسعار الصرف. ولسعر الصرف اهمية كبيرة في التأثير على السلع المتبادلة ومن الممكن ان تعالج الخلل الذي قد يصيب الميزان التجاري^(١).

أ- اثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات :

يعد سعر الصرف من الأدوات المهمة للتأثير على الميزان التجاري تشكل التقلبات الكبيرة التي تحدث في سعر الصرف خطر على المصدرين والموردين وقد توحى هذه التقلبات المتكررة فيه إلى توفير بيئة غير ملائمة للاقتصاديات الدولية، وهذه التقلبات قد تؤدي إلى تخفيض أو تقليل حجم التجارة الدولية، إذ إن هذه التقلبات قد تكون ايجابية أو سلبية مع اخذ الاعتبار باقي المتغيرات في الاقتصاد، وان تغير اسعار الصرف وتقلبها يعمل على حدوث تغيرات في السلع المحلية بالنسبة للأسعار للدول الاجنبية مما تؤثر على الصادرات وعند تخفيض قيمة العملة المحلية سوف يكون التأثير من خلال السلع المحلية بانخفاض اسعارها مقارنة بالسلع الاجنبية وارتفاع السلع المحلية داخليا^(٢).

ب- اثر تقلبات سعر الصرف على الاستيرادات:

عند تخفيض قيمة العملة المحلية تصبح اسعار الاستيرادات مرتفعة و هذا يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من العملة الاجنبية كما أن انخفاض قيمة العملة المحلية يعمل على انخفاض الدخل الحقيقي للفرد الذي يكون متاح للاستهلاك مما يدفع ذلك إلى تقليل الواردات من السلع الاستهلاكية،

١ - عبد الامير عبد الحسين العلي، تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي في سعر الصرف الاجنبي دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي، مجلة كلية التراث الجامعي، العدد السابع والعشرون، ص٤٨.
٢ - امين صيد، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان، مصدر سابق، ص٣٠.

أما الموارد الأولية والسلع الرأسمالية فأنها تتوقف على مقدرة الدولة في احلال البدائل لها باعتبارها سلعا لها نصيب كبير من الناتج المحلي الإجمالي وان ايجاد بدائل بشكل سريع هذا ليس بأمر سهل ويحتاج إلى وقت ودراسة كافية أما في حالة رفع قيمة العملة سوف يعمل على رفع الواردات من الخارج مما يعمل على زيادة في المعروض النقدي المحلي من السلع فتتخفف الأسعار كما أن تكلفة الانتاج سوف تتخفف نتيجة انخفاض كلفة المواد الأولية المستوردة من الخارج. وسوف نوضح ذلك من خلال الجدول الآتي :- (١).

الجدول (٨)
اثر تقلبات اسعار الصرف على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) الوحدة (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	إجمالي الصادرات (x) بالأسعار الجارية	اجمالي الاستيرادات (M) بالأسعار الجارية	الميزان التجاري	سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الموازي
2004	53,235,359	25,877,930	30,951,806	56,829,736	1452	1453
2005	73,533,599	34,810,893	43,568,508	78,379,401	1469	1472
2006	95,587,955	44,786,043	32,287,203	77,073,246	1467	1475
2007	111,455,813	49,681,685	24,542,780	74,224,465	1255	1267
2008	157,026,062	76,025,118	41,769,316	117,794,434	1193	1203
2009	131,275,593	46,133,100	48,569,040	94,702,140	1170	1182
2010	159,607,124	60,563,880	51,380,550	111,944,430	1170	1185
2011	217,327,107	93,226,770	55,929,510	149,156,280	1170	1196
2012	254,225,491	109,847,694	68,800,996	178,648,690	1166	1233
2013	273,587,529	104,669,488	69,200,034	173,869,522	1166	1232
2014	266,332,655	97,921,846	62,004,382	159,926,228	1188	1214
2015	194,680,972	51,565,654	46,346,415	97,912,069	1190	1247
2016	196,536,351	49,144,620	40,707,520	89,852,140	1190	1275
2017	221,665,710	68,495,210	45,060,540	113,555,750	1190	1258
2018	254,870,185	102,768,400	54,425,840	157,194,240	1190	1208
2019	277,884,869	97,086,150	69,184,220	166,270,370	1190	1196
2020	198,774,325	55,778,650	57,374,164	113,152,814	1190	1227
2021	301,439,534	107,048,340	59,881,920	166,930,260	1460	1474
٢٠٢٢	373,217,523	158,047,539	61,774,521	56,829,736	1460	1480

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٢) سنوات مختلفة، صفحات متعددة.
- الميزان التجاري (الصادرات + الاستيرادات).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (٨) بأن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٤ بلغت

(٥٣,٢٣٥,٣٥٩) مليون دينار، بينما قيمة الميزان التجاري بلغت (٥٦,٨٢٩,٧٣٦) مليون دينار، فقد

١ - بسام حجار، نظام النقد العالمي واسعار الصرف، دار المنهل اللبناني للنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٤٦.

كان مقدار الصادرات حوالي (٢٥,٨٧٧,٩٣٠) مليون دينار، اما الاستيرادات فقد بلغت (٣٠,٩٥١,٨٠٦) مليون دينار، اما سعر الصرف فقد كانت (1452) دينار لكل دولار لسعر الصرف الاسمي، وبلغت (١٤٥٣) دينار لكل دولار لسعر الصرف الموازي.

ثم شهدت المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت (١٥٧,٠٢٦,٠٦٢-٧٣,٥٣٣,٥٩٩) مليون دينار ، ولكن نلاحظ حدوث تقلبات في اسعار الصرف بين الارتفاع والانخفاض بلغت (١٤٦٩-١١٩٣) دينار لكل دولار لسعر الصرف الاسمي اما سعر الصرف الموازي حوالي (١٤٧٢-١٢٠٣) دينار لكل دولار، مما ادى إلى ارتفاع اجمالي الصادرات بمقدار (٣٤,٨١٠,٨٩٣ - ٧٦,٠٢٥,١١٨) مليون دينار ، بينما كانت الاستيرادات بحالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض لنفس المدة بمقدار (٤٣,٥٦٨,٥٠٨ - ٤١,٧٦٩,٣١٦) مليون دينار ، مما ادى إلى تذبذب قيمة الميزان التجاري اذ بلغت (٧٨,٣٧٩,٤٠١ - ١١٧,٧٩٤,٤٣٤) مليون دينار ، ويعود سبب هذا التذبذب إلى قيام البنك المركزي العراقي خلال هذه المدة دوراً مهماً في محاولة الحفاظ على استقرار سعر الصرف، اذ قام بضخ الدولار في السوق لتلبية الطلب المتزايد من قبل المستوردين والمواطنين، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار العملة الدينار العراقي، وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن البنك المركزي من السيطرة بشكل كامل على تقلبات الأسعار عالمياً، مما أثر على تكلفة استيراد السلع.

ثم نلاحظ خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١١) ثبات سعر الصرف على مقدار (١١٧٠) دينار لكل دولار لسعر الصرف الاسمي بينما نلاحظ انخفاض وارتفاع سعر الصرف الموازي بلغت (١١٨٢-١١٩٦) دينار لكل دولار، مما اثر سعر الصرف على حدوث انخفاض وارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (١٣١,٢٧٥,٥٩٣ - ٢١٧,٣٢٧,١٠٧) مليون دينار وكذلك اخذت معها اجمالي الصادرات بالانخفاض والارتفاع لنفس المدة بمقدار (٤٦,١٣٣,١٠٠ - ٩٣,٢٢٦,٧٧٠) مليون دينار

، بينما كانت اجمالي الاستيرادات في حالة زيده مستمر لنفس المدة فقد بلغت (٤١,٧٦٩,٣١٦ - ١٤٩,١٥٦,٢٨٠) مليون دينار ، وبلغت قيمة الميزان التجاري (٩٤,٧٠٢,١٤٠ - ١٤٩,١٥٦,٢٨٠) مليون دينار ، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار عند مستوى مستقر جعل الاستيراد من الخارج أكثر جاذبية للتجار والمستوردين العراقيين، اذ يضمن هذا الاستقرار تكلفة محددة وثابتة نسبيا لشراء البضائع الأجنبية، ولم يكن على التجار القلق من التقلبات المفاجئة في أسعار الصرف التي قد تزيد من تكلفة الاستيراد، مما يجعل شراء البضائع من الخارج خيارًا آمنًا ومرغوبًا^(١).

بينما نلاحظ خلال العامين (٢٠١٢,٢٠١٣) انخفاض وثبات سعر الصرف على مقدار (١١٦٦) دينار لكل دولار لسعر الصرف الاسمي و ارتفاع وانخفاض سعر الصرف الموازي بمقدار (١٢٣٢-١٢٣٣) دينار لكل دولار مما اثر بشكل ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي اذ ادى إلى ارتفاعها بمقدار (٢٥٤,٢٢٥,٤٩١,٢٧٣,٥٨٧,٥٢٩) مليون دينار ، بينما كان اثره على الصادرات اذ ادى إلى ارتفاعها و انخفاضها بمقدار (١٠٩,٨٤٧,٦٩٤,١٠٤,٦٦٩,٤٨٨) مليون دينار ، ولكن كان اثرها على الاستيرادات بشكل ايجابي اذ ادى إلى ارتفاعها خلال المدة نفسها فقد بلغت (٦٩,٢٠٠,٠٣٤ ,٦٨,٨٠٠,٩٩٦) مليون دينار ، لذلك كانت قيمة الميزان التجاري تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حوالي (١٧٨,٦٤٨,٦٩٠ - ١٧٣,٨٦٩,٥٢٢) مليون دينار ، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض واستقرار سعر الصرف، فقد أصبحت المنتجات المحلية أكثر تكلفة مقارنة بمنتجات الدول الأخرى، وخاصة الدول المجاورة التي تتمتع بقدرة تنافسية أعلى وأسعار أقل، وبما ان يعتمد العراق بشكل كبير على النفط في صادراته، لذا فإن أي تذبذب أو انخفاض في سعر الصرف يؤثر سلباً على قطاعات التصدير الأخرى التي كانت ضعيفة بشكل أساسي بسبب نقص الدعم

١ - البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادي السنوي، مصدر سابق، ص١٧.

الحكومي وضعف البنية التحتية^(١).

ثم نلاحظ في عام ٢٠١٤ ارتفاع سعر الصرف كان لارتفاع سعر الصرف (١١٨٨) دينار لكل دولار ولكن انخفض سعر الصرف الموازي بمقدار (١٢١٤) دينار لكل دولار، مما آثرت بشكل واضح على الاقتصاد العراقي بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (٢٦٦,٣٣٢,٦٥٥) مليون دينار ، والصادرات بلغت (٩٧,٩٢١,٨٤٦) مليون دينار ، والاستيرادات (٦٢,٠٠٤,٣٨٢) مليون دينار ، اما قيمة الميزان التجاري فقد كانت منخفضة عن العام السابق فقد بلغت (١٥٩,٩٢٦,٢٢٨) مليون دينار ، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى عدم الاستقرار السياسي وكذلك انخفاض اسعار النفط مما اثر على بعض القطاعات الاقتصادية.

ثم نلاحظ ثبات سعر الصرف للمدة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠) على مقدار (1190) دينار لكل دولار لسعر الصرف الاسمي بينما نلاحظ تذبذب سعر الصرف الموازي اذ بلغت (١٢٤٧ - ١٢٢٧) دينار لكل دولار، مما اثر على الناتج المحلي فقد كان بحالة تذبذب بين الانخفاض والارتفاع فقد بلغت (١٩٤,٦٨٠,٩٧٢ - ١٩٨,٧٧٤,٣٢٥) مليون دينار ، مما ادى إلى تذبذب قيمة الصادرات بما يقارب (٥١,٥٦٥,٦٥٤ - ٥٥,٧٧٨,٦٥٠) مليون دينار ، اما الاستيرادات كذلك كانت قيمها متذبذبة بما يقارب (٤٦,٣٤٦,٤١٥ - ٥٧,٣٧٤,١٦٤) مليون دينار ، اذ كانت قيمة الميزان التجاري حوالي (٩٧,٩١٢,٠٦٩ - ١١٣,١٥٢,٨١٤) مليون دينار . ويعود سبب ذلك إلى ثبات سعر الصرف مما اثر بشكل مباشر على اسعار السلع المستوردة والمصدرة.

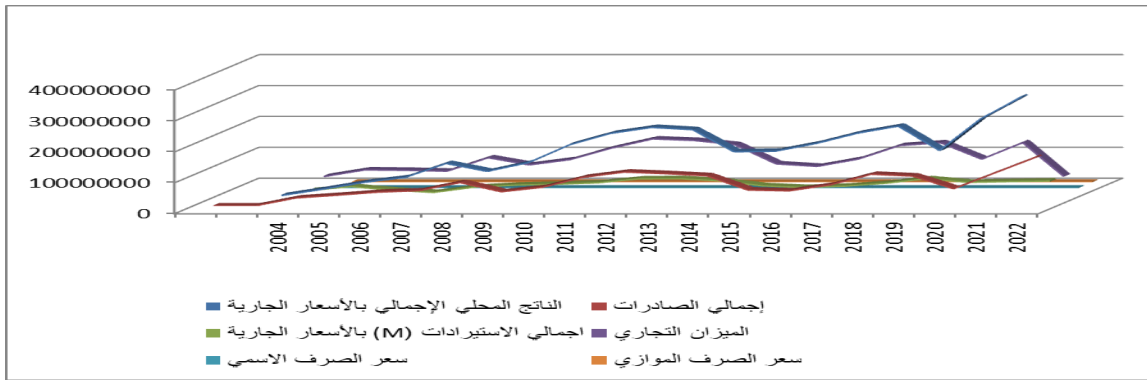
ثم شهدت اسعار الصرف ارتفاعاً للعامين (٢٠٢١، ٢٠٢٢) بما يقارب (١٤٦٠) دولار لكل دينار لسعر الصرف الاسمي للعامين، وكذلك ارتفع معها سعر الصرف الرسمي بما يقارب (١٤٧٤)، (١٤٨٠)، مما اثر ارتفاع سعر الصرف إلى ارتفاع القطاعات الاقتصادية، اذ بلغت قيمة الناتج

١ - صابرين عدنان، ايمان علاء كاظم، اثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، جامعة الكوفة، العدد ٣٥، السنة الثامنة، ٢٠٢٠، ص١٢٧.

الفصل الثاني:تحليل مؤشرات الجهاز المصرفي والتجارة الخارجية في العراق

المحلي الإجمالي بما يقارب (٣٠١,٤٣٩,٥٣٤ ، ٣٧٣,٢١٧,٥٢٣) مليون دينار ، اما الصادرات بما يقارب (١٠٧,٠٤٨,٣٤٠ ، ١٥٨,٠٤٧,٥٣٩) مليون دينار ، وبما يقارب (٥٩,٨٨١,٩٢٠ ، ٦١,٧٧٤,٥٢١) مليون دينار للاستيرادات، وأرتفع معها الميزان التجاري اذ بلغ (١٦٦,٩٣٠,٢٦٠ ، ٥٦,٨٢٩,٧٣٦) مليون دينار . ويعود ذلك إلى جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط وشحة الواردات

العراقية.



الشكل (٨) اثر تقلبات اسعار الصرف على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

- المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٨).

الفصل الثالث

**قياس وتحليل اثر التمويل
المصرفي على التجارة
الخارجية في العراق للمدة**

(٢٠٢٢-٢٠٠٤)

تمهيد:-

خصص هذا الفصل لقياس وتقدير العلاقة بين الجهاز المصرفي والتجارة الخارجية في ظل تقلبات اسعار الصرف خلال المدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٢) وتضمن مبحثين تناول القسم الأول استعراض الإطار النظري لبعض الاختبارات القياسية المستخدمة في التحليل الاقتصادي القياسي والتي استخدمت في دراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، اذ تم اعتماد متجه الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزع ل ARDL لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النماذج القياسية، ويعتبر هذا النموذج أحد الأساليب الحديثة في القياس الاقتصادي المستخدمة لتحليل العلاقة بين بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، اذ يعتمد نموذج تقدير الانحدار المتجه هذا على نظام من المعادلات التي تعمل بشكل متماثل باذ يتم تمثيل كل متغير في هذا النظام كدالة للمتغير نفسه، ودالة للمتغيرات الأخرى التي يتكون منها النظام، مع فترات تأخر مختلفة، ويمكن توصيف النموذج بأنه صيغة مختزلة لنموذج هيكلي معين، يوضح العلاقة بين المتغيرات عبر الزمن، وكذلك تم استخدام الأدوات القياسية الحديثة الأخرى مثل Cusum- test Long run short run response... Bound test وغيرها في حين كرس الثاني لتقدير وتحليل النماذج القياسية وكما يأتي:

المبحث الاول

الإطار النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي

لا بد في هذا القسم من توضيح بعض الاختبارات القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية لقياس العلاقة بين المتغيرات، مثل اختبار التكامل المشترك والتحليل القصير والطويل الأجل، واختبار ديكي فولير الموسع للثبات، وتقدير VAR، وسببية كرانجر، واختبار الحدود وغيرها، ولغرض معرفة العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في تحليل الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات المستقلة الأصول، والاستثمارات المصرفية الودائع والتجارة الخارجية وسعر الصرف من خلال برنامج الإحصاء والقياس (Eviews12)^(١).

أولاً: الاستعراض المرجعي

١- اختبار استقراريه ديكي - فولير الموسع ADF لجذر الوحدة unit root

جميع البحوث والدراسات التطبيقية التي تعتمد على بيانات سلسلة زمنية واحدة أو أكثر تفترض أن هذه السلسلة ثابتة أو ثابتة، ويتحدد ذلك بعدة خصائص إحصائية منها ثبات القيم المتوسطة الحسابية أو المشاهدات عبر الزمن، وثبات القيم التباين مع مرور الوقت^٢، وعندما تكون بيانات السلاسل الزمنية إذا كان الاختبار غير مستقر، فإن الانحدار الذي تحصل عليه عند تشغيل الاختبار زائف أو خاطئ، وهناك بعض المؤشرات الأولية التي تشير إلى الانحدار الكاذب، مثل القيمة الكبيرة لمعامل التحديد (R2)، والزيادة الكبيرة في القيمة ذات الدلالة الإحصائية للمتغيرات المقدر، ووجود ارتباط ذاتي معبر عنه في قيمة ليدرين- معامل اختبار واتس (D-W)^(٣)، وذلك لحالة عدم الاستقرار في بيانات السلاسل

١ - كمال سلطان محمد، الاقتصاد القياسي، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠١٤، ص١١.

2-Gujarati, Damodar "Basic Econometrics 3 ed McGraw-Hill. -Johansen, S. (1988), "Statistical Analysis of Cointegrating Vectors" Journal of Economic Dynamic and Control Vol 12, 1995 , PP231-254.

3-Granger, C.W.J "Investigating Causal Relations by Econometrics Models and Cross Spectral Models "Econometrica Vol 37,1969,PP 424-438.

الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، ويعود ذلك إلى عوامل كثيرة، مثل فترات التعافي والركود التي يمر بها الاقتصاد بشكل عام، أو تعرض الدول لما يسمى بالصدمات الاقتصادية، وخاصة الدول ذات الاقتصادات الربعية بما في ذلك العراق، ويمكن التخلص من حالة عدم الثبات في بيانات السلاسل الزمنية من خلال معالجة عدم استقرار التباين بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لذلك ويمكن معالجة البيانات أو حساب جذرها التربيعي وكذلك الاتجاه العام للبيانات باستخدام طريقة الانحدار أو طريقة الفرق^(١).

اذ ان من أهم الاختبارات لقياس ثبات أو الاستقرار لبيانات السلاسل الزمنية هو الاختبار الذي يستخدم لاختبار ما إذا كان جذر الوحدة موجودا في بيانات السلاسل الزمنية أم لا، ويتم اجراء فرض عدم بمعنى أن المعلمة (b) تكون (H0:b = 0)، أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة مما يعني أن بيانات السلسلة ليست ثابتة وهذا ما يقابله الفرض البديل (H1:b≠0) (يعني ذلك أنه لا يوجد جذر وحدة في بيانات السلسلة، ويتم اختبار فرض عدم من خلال مقارنة الإحصائية (t) المحسوبة للمعلمة (b) بقيمتها الحرجة، إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة أي لا يوجد جذر وحدة وتتميز البيانات بالثبات والعكس صحيح^(٢).

ويعتمد اختبار جذر الوحدة بشكل رئيسي على تقدير النماذج الآتية^(٣).

١- نموذج لا يحتوي على حد محدد واتجاه زمني، ويأخذ الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = (p-1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta y_{t-1} + v_t \dots \dots \dots (6)$$

٢- نموذج يحتوي على حد ثابت فقط، ويأخذ الصيغة الآتية.

$$\Delta y_t = \alpha + (p-1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta y_{t-1} + v_t \dots \dots \dots (7)$$

١ - مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس محلولة، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١١، ص٩
٢ - وديع طوروس، مبادئ الاقتصاد القياسي، ط١، المؤسسة الحديثة للكتابة، لبنان، ٢٠١١، ص٧.
٣ - جعفر باقر علوش، الاقتصاد القياسي وبرنامج الكمبيوتر الاحصائي spss، ط١، مطبعة الرفاه، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٦.

3- نموذج ذو حد محدد واتجاه زمني يأخذ الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \alpha + \beta T + (p-1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta y_{t-j} - 1 + v_t \dots \dots \dots (8)$$

اذ إن (α) هو الحد أو المقطع الثابت (T) هو الاتجاه الزمني أو المنحدر، (K) اذ (α) هو الحد أو المقطع الثابت، (T) هو الاتجاه الزمني أو المنحدر، (K) هي مدة التباطؤ.

٢: أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

اعتمد البحث على أسلوب حديث للقياس الاقتصادي يستخدم لتحليل العلاقة بين متغيرات السلاسل الزمنية المعتمدة في المدة البحث، اذ تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات، ويعد هذا النموذج أحد أساليب التعلم الديناميكي للتكامل المشترك التي تم استخدامها على نطاق واسع لأنه يوفر طريقة لإدخال المتغيرات المتأخرة زمنياً كمتغيرات مستقلة في النموذج. من مميزات ARDL أنه لا يتطلب دمج المتغيرات المتضمنة في النموذج بنفس الترتيب، ويمكن استخدامه إذا كانت المتغيرات متكاملة إلى الدرجة صفر (0) أو متكاملة إلى الدرجة الأولى (1) أو مزيج من الاثنين معاً، على عكس نهج يوهانسون للتكامل المشترك، ومن مزاياه الأخرى أنه يوفر مقدرات فعالة وغير متحيزة، لأن النموذج خالي من الارتباط، وبالإضافة إلى أن النموذج يستخدم حتى في العينات الصغيرة.

كما يعطي هذا النموذج تحليلاً اقتصادياً على المدى القصير والطويل وفق نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، ووجود علاقة طويلة المدى بين (Unrestricted Error Correction) (UECM) (Mode) المتغيرات وفق اختبار الحدود (Bound Test Approach) من خلال مقارنة قيمة اختبار الإحصاء مع القيم الجدولية الخاصة، إذا كانت قيمة الإحصاء المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة، فسيتم رفض فرضية العدم ($H_0: b = 0$) ويتم قبول الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) أي وجود علاقة تكامل طويلة المدى بين المتغيرات، فإذا وقعت القيمة المحسوبة بين الحدين الأعلى والأدنى

فإن النتيجة تكون غير حاسمة^(١).

ولكن يمكن تلخيص خطوات نموذج الانحدار الذاتي للتباين (ARDL) على النحو الآتي: (٢)

أ- يتم تحديد المدة التباطؤ المثالية من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) وخلال

المدة التباطؤ يكون لها أدنى قيمة لمعايير أكايك (AIC) وشوارز (SC) و معيار هاتن كوان (HQ).

ب- تقدير نموذج ARDL واختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد باستخدام اختبار الحدود.

ت- تقدير المعلمات أو أنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model, ECM) قصيرة

وطويلة الأجل من خلال الصيغة الآتية:

$$d(y_t) = c + I_{t-1} + \beta x_{t-1} + \sum_{j=0}^p \alpha_2 d(X_t - j) + \mu t. (9)$$

$$I_t + \sum_{j=1}^p \alpha_1 d(Y_t - j) \dots \dots (10)$$

اذ أن d تمثل الفرق الأول، C الحد الثابت، p,q الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات

المستقلة والتابعة.

الكتلة الاولى (t-1+βxt-1μc) كما أن هذا المجال أو ما يسمى بالمعلمات طويلة المدى اذ ان

(Yt-1) السلسلة الزمنية في المستوى لإبطاء سنة واحدة للمتغير التابع، (Xt-1) السلسلة الزمنية في

المستوى لإبطاء سنة واحدة للمتغير المستقل، (c) الحد الثابت، (μ) هي مقدرات المتغير التابع ولها

مواصفات تكون قريبة من المواصفات النظرية لها، ولكنها تختلف اختلافاً بسيطاً عن معامل تصحيح

الخطأ في انموذج تصحيح الخطأ، ما شروطها ان تكون اشاراتها سالبة وهذا شرط كافي فاذا كانت

معنوية وموجبة لا يمكن أن يكون هناك تصحيح للخطأ، (β): وهي تعبر عن النسبة المئوية من أخطاء

الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الاجل

١ - وديع طوروس، مبادئ الاقتصاد القياسي، مصدر سابق، ص ١٠

٢ - كمال سلطان محمد، الاقتصاد القياسي، مصدر سابق، ص ١٦.

اوهي تعبر عن مقدرة المتغير المستقل في انموذج التكامل المشترك التي يمكن استخدامها من اجل الوصول إلى مرونة الميل^(١).

الكتلة الثانية: $\text{ald}(Y_t-i) = \sum_i^p$ وهي ابطاءات للمتغير المستقل ذاته.

الكتلة الثالثة: $\text{ald}(X_t-i) = \sum_i^q$ وهي ابطاءات للمتغير المستقل.

وتسمى الكتلة الثانية والثالثة بالمعلومات قصيرة المدى، أما الكتلة الأولى فهي المعلومات طويلة المدى، والتي من خلالها يمكن لهذه المعلومات المتوفرة نتيجة عملية التقدير أن تصل إلى معادلة طويلة المدى بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

٣: التكامل المشترك Bound – test - اختبار الحدود

يتم تعريف التكامل المشترك على أنه الاتصال أو المشاركة بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، باذ تلغي التقلبات في إحداها التقلبات الأخرى بطريقة تجعل قيمتها ثابتة مع مرور الوقت، وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية تكون ثابتة أو ثابتة، ولكنها قد لا تكون ثابتة إذا تم أخذها بشكل منفصل، وأن هذه العلاقة طويلة المدى بين مجموعة من المتغيرات قد تكون مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات غير التابعة^(٢).

وحتى يتحقق التكامل المشترك بين متغيرين يجب توافر الشروط الآتية^(٣):

$$(Y_t = a + bx_t + e_t) \dots \dots \dots (11)$$

$$Y_t \sim I(1), X_t \sim I(1), e_t \sim I(1) \dots \dots \dots (12)$$

وفي هذه الحالة يقيس الحد العشوائي e_t انحراف العلاقة المقدر قصيرة المدى عن اتجاهها التوازني طويل المدى بعد التحقق من ثبات السلاسل الزمنية للمتغيرات الرئيسية، ومعرفة درجة تكاملها

١ - جعفر باقر علوش، الاقتصاد القياسي وبرنامج الكمبيوتر الاحصائي spss، مصدر سابق، ص ٢٠.
٢ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط١، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٨٧.
٣ - مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس محلولة، مصدر سابق، ص ١٥.

باستخدام اختبار ديكي - فولير الموسع ARDL ويتطلب هذا الوصف للعلاقة اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الرئيسية المستخدمة في النموذج حتى يكون التفسير الاقتصادي مقبولاً للفرضية التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين $(Y_t - X_t)$ لا بد من ان تكون البيانات لهذه المتغيرات متكاملة من الرتبة (١) Y_{t-1} وهذا يعني أن العلاقة ذات اجل طويل بين $(Y_t - X_t)$ معنوية اذا كان حد الخطأ المقدر لا يعاني من جذر الوحدة وانه مستقر عند الرتبة $(٠) et-١$.

٤: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR -

وذلك وفق الصيغة الآتية (١)

$$\Delta Y = \alpha_0 + \sum_{j=1}^k \alpha_{1j} \Delta X_{t-j} + \sum_{j=1}^k \alpha_{2j} \Delta Y_{t-j} + \lambda_1 u_{t-1} + V_t \dots (13)$$

$$\Delta X_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_{1j} \Delta Y_{t-j} + \sum_{i=1}^L \beta_{2i} \Delta X_{t-i} + \lambda_2 u_{t-1} + V_t \dots (14)$$

اذ ان :

- (AY) صيغة الفروق من الدرجة الأولى للمتغير

- (XA) صيغة الفرق الأول من الدرجة الأولى للمتغير

- $(ut-١)$ حدود الخطأ المقدر

وبعد ذلك لا بد من ملاحظة معنوية المعلمة (λ_1) السالبة، كونها تعبر عن نسبة الخلل في المتغير

التابع والتي يجب تصحيحها تباعاً على المدى القصير.

٥: نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

اذ يقدم هذا النموذج منهجية تحتوي على افتراض وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات التي

تشكل النماذج القياسية. وإذا اتضح أن هناك علاقة مستقرة على المدى الطويل، فهذا لا يعني بالضرورة

وجود حالة من التوازن على المدى القصير. وجاءت هذه المنهجية كأداة لتصحيح الانحرافات في

١- Engle, R.F. and Granger, C.W.J "Cointegration and Error Correction, Representation, Estimation and Testing Econometrica, vol 55,1987, PP251-276

المتغيرات على المدى القصير على علاقة التوازن على المدى الطويل، وأكد أنجل وكرانجر أن تقدير نموذج تصحيح الخطأ يتم من خلال خطوتين، الخطوة الأولى هي تقدير معاملات التكامل المشترك بين المتغيرات، والخطوة الثانية هي استخدام مصطلح الخطأ الناتج عن العلاقة التكاملية في النموذج، وإذا تم تكامل المتغيرات بنفس الدرجة فإن ذلك يدل على وجود علاقة طويلة الأمد (ECM)^(١).

ثانياً: توصيف النموذج

تعد مرحلة التوصيف مرحلة اساسية لصياغة النموذج وعدل المتغيرات المستقلة عن المتغيرات التابعة

١- المتغيرات التابعة Dependent variables

وتتمثل بالتجارة الخارجية في كل من

الصادرات EX

الاستيرادات MX

٢- المتغيرات المستقلة Independent variables

وتتمثل هذه المتغيرات في متغيرات الجهاز المصرفي وهي

الائتمان المصرفي BC

سعر الصرف RC

عدد المصارف N

وعليه فان الشكل الدالي يأخذ التوصيف الاتي:

$$Ex = f (Bc/Rx) \dots \dots \dots (15)$$

1-Granger, C. W "Some Recent Development in a Concept of Causality "Journal of Econometrics, 39 1988, PP. 199-211.

المبحث الثاني

قياس اثر التمويل المصرفي على التجارة الخارجية في العراق

في هذا المبحث قام الباحث بأجراء تقدير قياسي للنماذج القياسية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

(٢٠٢٢) وعلى النحو الاتي :-

١- تقدير العلاقة بين الصادرات (Ex) والائتمان المصرفي (BC) وسعر الصرف (Rx) ثم تقدير

العلاقة بين الصادرات (Ex) ممثلاً للتجارة الخارجية والمتغير التابع وبين كل من الائتمان

المصرفي (BC) وسعر الصرف (Rx) المتغيرات مستقلة واخذت العلاقة الشكل الاتي:-

$$Ex = f (Bc/Rx).....(16)$$

وقبل الدخول بتقدير العلاقة اعلاه لابد من :-

أ- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

ب- اعطاء جدولاً بالرموز المستخدمة في التحليل القياسي

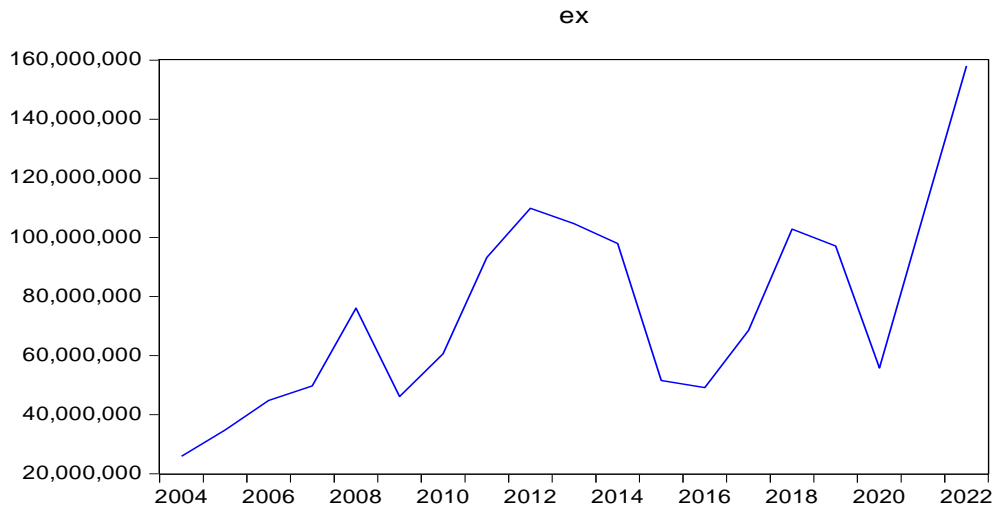
ج- اجراء اختبار جذر الوحدة unit-revt

ء- معرفة المدة الابطاء المثلى وكما يأتي :-

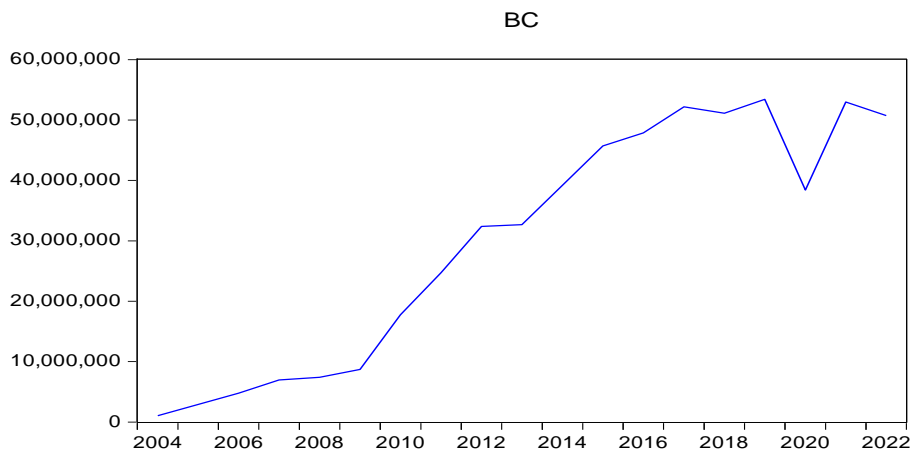
أ- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

اتضح من الرسم البياني للسلاسل الزمنية للنموذج المقدر بانها غير مستقرة ومتأرجحى بين

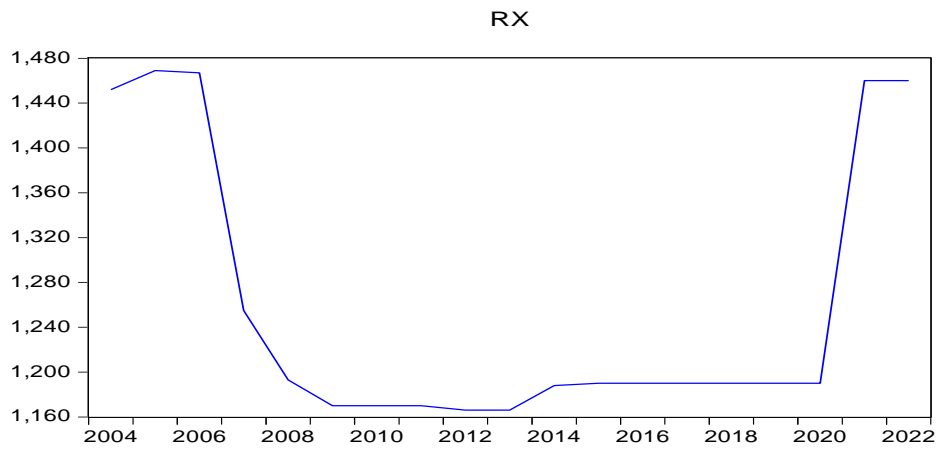
الارتفاع والانخفاض وكما موضح ادناه:-



الشكل (٩)



الشكل (١٠)



الشكل (١١)

شكل البياني (١)

التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

ب- الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

جدول (٩) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

الرموز	المعنى
Ex	الصادرات
Mx	الاستيرادات
Rx	سعر الصرف
Bx	الائتمان المصرفي
N	عدد المصارف

-المصدر: من عمل الباحث

ج- اختبار جذر الوحدة unit-rt

اشار اختبار جذر الوحدة ديكي - فولير الموسع ADF بأن السلاسل الزمنية جميعها قد استقرت عند اخذ الفرق الاول (first- difference) وعليه فأن المنهجية القياسية المعتمدة في تحليل القياسي هي (ARDL) وتعد جميع السلاسل الزمنية مستقرة لذا نرفض فرضية العدم.

Hi: series have not a unit root

	Level						عند المستوى		
	A			B			C		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p.value	القيمة	الانحراف	P.vel		مكتملة	
Ex	-1.82	-3.05	0.35	-3.51	-3.71	0.15	0.55	-1.96	0.82
Mx	-1.76	-3.05	0.38	-2.47	-3.71	0.33	0.26	-1.96	0.75
Bc	-1.08	-3.04	0.69	-2.12	-3.73	0.49	0.94	-1.96	0.90
N	0.55	-3.04	0.98	-1.78	-3.69	0.66	5.92	-1.96	1.00
Rx	-1.47	-3.04	0.52	-0.80	-3.69	0.94	-0.11	-1.96	0.63

جدول (١٠) اختبار - ديكي - فولير A DF للسلاسل الزمنية لفظ المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

(٢٠٢٢)

first difference

	القيمة الحرجة a		الانحراف b		مكتملة c		
Ex	-3.76	-3.06	0.01				
Mx	-3.68	-3.05	0.01				
Bc	-5.68	-3.05	0.0003				
N	-4.49	-3.05	0.003				
Rx	-3.43	-3.05	0.02				

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

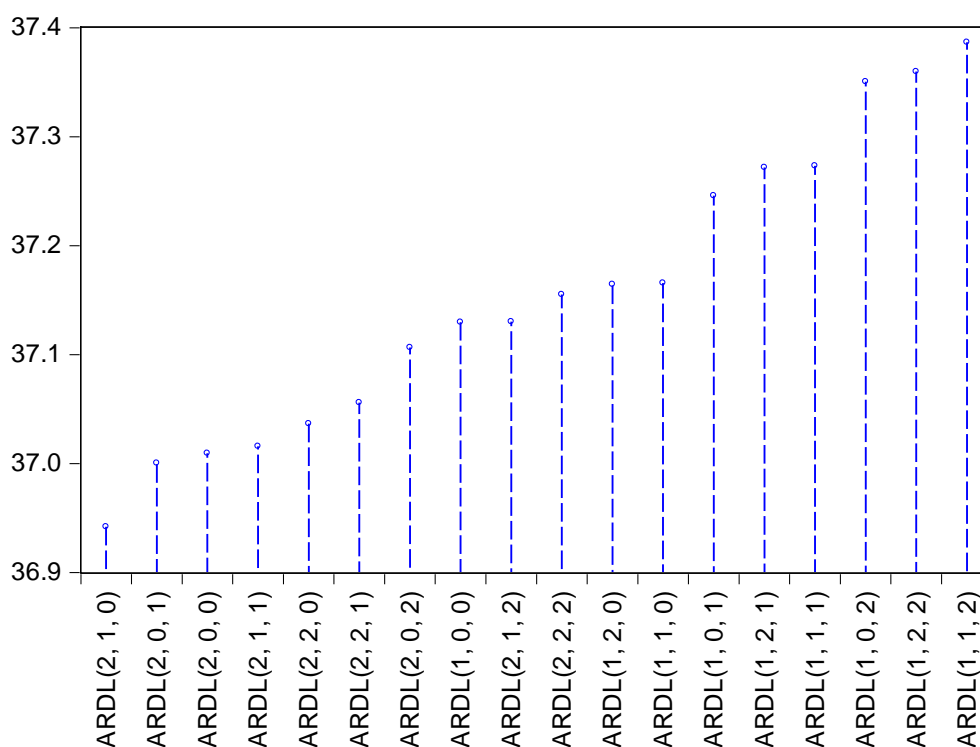
a: تعني قاطع واتجاه -b: تعني دون قاطع -c: تعني قاطع

٢- معرفة المدة الابطاء المثلى

اشارة برنامج Eviews بأن المدة الابطاء المثلى للعلاقة المقدرة هي (٢,١,٠) وكما موضح

اعلاه:-

Akaike Information Criteria



الشكل (١٢)

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

هـ- تقدير ARDI

اشار تقدير ARDI بوجود علاقة موجبة بين التجارة الخارجية (الصادرات) Ex والائتمان المصرفي BC اذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (٢.١٣) وهذا يعني ان زيادة الائتمان المصرفي بنسبة ١% فمن المتحمل ان زيادة الصادرات بنسبة ٢.١٣% مع ثبات العوامل الاخرى وهو ما يتفق وفروض النظرية الاقتصادية وكذلك وجود علاقة موجبة ايضاً بين سعر الصرف Rx والصادرات Ex وان المتغيرات BC, Rx تأثر بنسبة ٦٥% في التجارة الخارجية (الصادرات) حسب اختبار R^2 وان النموذج معنوي من إلى جد الاجتماعية حسب اختبار F-test كون ان قيمة p-value لإحصاءة F اقل من مستوى المعنوية ٥% اي ٢% ولم يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار LM كون ان قيمة p-value لجميع المتغيرات هو اكبر من مستوى المعنوية ٥% ايضاً ولم يعاني ايضاً من مشكلة عدم التجانس لنفس السبب .

جدول (١١) تقدير ARDL

Dependent Variable: EX
Method: ARDL
Date: 12/10/24 Time: 15:34
Sample (adjusted): 2006 2022
Included observations: 17 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): BC RX
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 18
Selected Model: ARDL(2, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	0.861810	0.275192	3.131672	0.0095
EX(-2)	-0.568742	0.268837	-2.115568	0.0580
BC	2.135201	0.999158	2.136999	0.0559
BC(-1)	-1.436652	0.960257	-1.496111	0.1628
RX	77633.94	53255.52	1.457763	0.1729
C	-66765843	71832037	-0.929472	0.3726
R-squared	0.656065	Mean dependent var	80752364	
Adjusted R-squared	0.499731	S.D. dependent var	31423226	
S.E. of regression	22225543	Akaike info criterion	36.94195	
Sum squared resid	5.43E+15	Schwarz criterion	37.23602	
Log likelihood	-308.0065	Hannan-Quinn criter.	36.97118	
F-statistic	4.196564	Durbin-Watson stat	2.139644	
Prob(F-statistic)	0.022223			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

- لذا نقبل فرضية العدم T

- ونرفض الفرضية البديلة LM

Ho: $u_1 = u_2 = u_3 = \dots = u_n$ عدم التجانس

Hi: $u_1 \neq u_2 \neq u_3 \dots \neq u_n$

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

ء - الاستجابة قصيرة وطويلة المدى

على المدى القصير فان الائتمان المصرفي ايضاً ذات علاقة موجبة احصائياً مع التجارة الخارجية (الصادرات) اذ بلغت قيمة الميل الحدي (٢.١٣) وكذلك ان سعر الصرف هو الاخر ذو علاقة موجبة مع الصادرات اذ بلغت قيمة الميل الحدي (٦٣) ويمتاز النموذج بوجود علاقة توازنه على المدى الطويل ذلك كون ان قيمة معلمة التكيف او التعديل كانت سالبة (-٠.٧٠) ومعنوية اقل مستوى المعنوي ٥% اي ٤%، وسيتم تصحيح الانحراف في العلاقة المقدره بسرعة تعديل قدرها (٧٠%) / اما على صعيد المدى الطويل فان كل من BC, RX يرتبط الاستجابة طويلة المدى وقصيرة المدى

بعلاقة موجبة احصائياً مع التجارة الخارجية الصادرات ايضاً.

الجدول (١٢) LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

	1.08207836		0.3792055
F-statistic	3411597	Prob. F(2,9)	033193126
	3.29542707		0.1924895
Obs*R-squared	5795199	Prob. Chi-Square(2)	258511301

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 12/10/24 Time: 15:52

Sample: 2006 2022

Included observations: 17

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	0.93018689 91498038	0.689218572 924357	1.349625410 126453	0.2101019 335425794
EX(-2)	0.15770689 13115065	0.333175085 7088122	0.473345391 2857666	0.6472371 817852648
BC	1.10480386 0525247	1.292129610 267571	0.855025573 0897362	0.4147178 093030591
BC(-1)	1.66019660 3580263	1.486765900 09989	1.116649637 625346	0.2930674 585365184
RX	19053.9888 145242	54492.48119 817853	0.349662713 0122513	0.7346344 675723825
C	69520804.0 9240635	86211311.47 718464	0.806400029 1980786	0.4407993 795260346
RESID(-1)	1.15493165 5842954	0.787820303 1416529	1.465983614 838742	0.1766993 528321775
RESID(-2)	0.61278807 23359922	0.561078353 1183438	1.092161315 670544	0.3031340 810943645
R-squared	0.19384865	Mean dependent var		3.5499825 19710766e-08
Adjusted R-squared	0.43315795	S.D. dependent var		18428446. 41520263
S.E. of regression	22061536.3	Akaike info criterion		36.961757 19750433
Sum squared resid	4380402475	Schwarz criterion		37.353857 59470726
	946515			

	306.174936		37.000732
Log likelihood	1787868	Hannan-Quinn criter.	75023354
	0.30916524		2.0695958
F-statistic	66890274	Durbin-Watson stat	38345796
	0.93207812		
Prob(F-statistic)	03032122		

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

الجدول (١٣) الاستجابة طويلة الأمد

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: EX
Selected Model: ARDL(2, 1, 0)
Date: 12/10/24 Time: 15:38
Sample: 2004 2022
Included observations: 17

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	0.568742	0.268837	2.115568	0.0580
D(BC)	2.135201	0.999158	2.136999	0.0559
D(RX)	77633.939563	53255.521755	1.457763	0.1729
CointEq(-1)	-0.706932	0.309446	-2.284509	0.0432

(Cointeq = EX - (0.9881*BC + 109818.0524*RX -94444451.4052

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC	0.988141	0.447587	2.207709	0.0494
RX	109818.05236	100486.183196	1.092867	0.2978
C	94444451.405	126529583.005	-0.746422	0.4711

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

ز- اختبار الحدود للتكامل المشترك

اشار اختبار الحدود (Bound-test) بوجود منطقة قرار غير حاسم ذلك كون ان قيمة f-test

والبالغة (٢.٦٣) تقع بين القيمة الادنى (٣.٧٩) والقيمة الاعلى (٤.٨٥) عند مستوى معنوية ٥%.

جدول (١٤) اختبار الحدود Bound-test

ARDL Bounds Test
Date: 12/10/24 Time: 15:50
Sample: 2006 2022
Included observations: 17
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	2.636756717874 676	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

Test Equation:
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 12/10/24 Time: 15:50
Sample: 2006 2022
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	0.551315758526 7202	0.3139718869732 732	1.75593988315 7918	0.10686598228 4306
D(BC)	2.536298590911 067	1.0877012621209 84	2.33179704688 8924	0.03974298252 007995
C	32675218.53404 463	96877562.151064 45	0.33728365793 40535	0.74225111514 90081
BC(-1)	0.837773669670 7399	0.4022448222109 909	2.08274568971 6547	0.06140605973 428796
RX(-1)	47424.63550992 745	67106.022409861 61	0.70671206259 66071	0.49444371708 98935
EX(-1)	0.735312353415 9644	0.3482842278111 946	2.11124218296 379	0.05845088278 973005
R-squared	0.52705432108086 8		Mean dependent var	7249214.4705882 34
Adjusted R-squared	0.31207901248126 26		S.D. dependent var	28628301.570757 53
S.E. of regression	23744600.2860997 4		Akaike info criterion	37.074172760534 28
Sum squared resid	6201866470213128 -		Schwarz criterion	37.368248058436 47
Log likelihood	309.130468464541 4		Hannan-Quinn criter.	37.103404425081 18
F-statistic	2.45169700889935 3		Durbin-Watson stat	1.9516630185691 17
Prob(F-statistic)	0.09995028024681 649			

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

ن- اختبار رامسي (Ramsy)

اشار اختبار رامسي بان الشكل العالي للعلاقة المقدره صحيح مما يول على دقة توصيف

النموذج ذلك كون ان قيمة الاحتمالية للإحصاءة F هي اكبر من مستوى المعنوية ٥% وان النموذج لا

يعاني من مشكلة حذف المتغيرات الأساسية لذا نقبل فرضية العدم (H0) ونرفض الفرضية البديلة (Hi).

.Ho: There is not omitted valuable problem in the model

.Hi: There is an omitted valuable problem

جدول (١٥) اختبار Ramsy

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: EX EX(-1) EX(-2) BC BC(-1) RX C

Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3

	Value	df	Probability
	0.784670800		0.4851494988
F-statistic	6060696	(2, 9)	461363

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
	8068020330		403401016546
Test SSR	93297	2	648.5
	5433722196		493974745131
Restricted SSR	447917	11	628.8
	4626920163		514102240372
Unrestricted SSR	354620	9	735.6

Unrestricted Test Equation:

Dependent Variable: EX

Method: ARDL

Date: 12/10/24 Time: 15:51

Sample: 2006 2022

Included observations: 17

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic):

Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
----------	-------------	------------	-------------	--------

	-	-	-	-
	2.822523968	8.8983221238	0.3171973243	0.75832877
EX(-1)	599874	79149	16398	40012021
	1.853622735	5.8221632832	0.3183735400	0.75746548
EX(-2)	44474	1962	872678	20210359
	-	-	-	-
	6.742907806	22.716865607	0.2968238630	0.77333720
BC	112079	39244	560822	07046974
	4.449072866	15.439592792	0.2881599875	0.77975029
BC(-1)	694181	34754	41855	66834309
	-	-	-	-
	269568.3857	776702.39342	0.3470677932	0.73651785
RX	284109	1022	909211	45555382
	371607704.4	936620397.99	0.3967538025	0.70079252
C	328581	44809	314796	8302658
	4.047309131	1.2255158579	0.3302535096	0.74876619
FITTED^2	749995e-08	06647e-07	251931	32221321
	-	-	-	-
	1.133314885	4.5453400831	0.2493355535	0.80869853
FITTED^3	878538e-16	72236e-16	869138	44300881
	0.707132967			80752363.9
R-squared	3769142	Mean dependent var		4117648
	0.479347497			31423225.9
Adjusted R-squared	5589586	S.D. dependent var		4529943
	22673822.80			37.0165080
S.E. of regression	015295	Akaike info criterion		4311208
	4626920163			37.4086084
Sum squared resid	354620	Schwarz criterion		4031501
	-			-
	306.6403183			37.0554835
Log likelihood	664528	Hannan-Quinn criter.		9584129
	3.104381363			2.15001198
F-statistic	491048	Durbin-Watson stat		140333
	0.058530022			
Prob(F-statistic)	39810391			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

ل- اختبار التوزيع الطبيعي

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (المدرج التكراري) Histogram بان الاخطاء العشوائية موزعة

توزيعاً طبيعياً ذلك كون ان قيمة p-value لاختبار Jarque Bera اكبر من المعنوية ٥% اي ٥٣%

لذا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1

H_0 : Errors are normally distributed

H_1 : Errors are not normally distributed

الجدول (١٦) عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

	0.2081376402		0.95208592
F-statistic	748098	Prob. F(5,11)	6110916
	1.4693262650		0.91658218
Obs*R-squared	33581	Prob. Chi-Square(5)	00478392
	0.4410796308		0.99412223
Scaled explained SS	089995	Prob. Chi-Square(5)	76473546

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 12/10/24 Time: 15:54

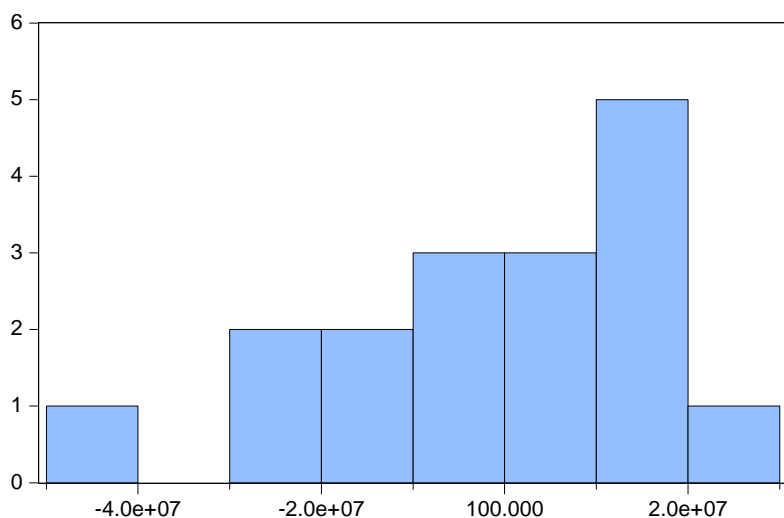
Sample: 2006 2022

Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	-		-	
	10434128683	146988629653	0.07098595794	0.94468308
C	5582.6	4839	896542	50985036
	4442606.76545631197	0.037380.78892760027		0.44682499
EX(-1)	02872	8746	85658	08231944
	77963.9641065501157	668760.01417228314		0.98894631
EX(-2)	59826	3751	492552	3145808
	5768093.935620445601	56120.28211906205		0.78308951
BC	45225	1929	71421	2751414
	-		-	
	11661504.16019649578	56380.59347349981		0.56486786
BC(-1)	06965	0254	09266	70407625
	20703935415	108975833757	0.18998648325	0.85278027
RX	3.5753	8.468	42907	32033279

	0.0864309567		3196307174
R-squared	6668122	Mean dependent var	38112.8
	-		
	0.3288276992		3945332347
Adjusted R-squared	484638	S.D. dependent var	51684
	45479735412		70.6101874
S.E. of regression	5731.1	Akaike info criterion	6833769
	2.2752469665		70.9042627
Sum squared resid	17422e+30	Schwarz criterion	6623986
	-		
	594.18659348		70.6394191
Log likelihood	08704	Hannan-Quinn criter.	328846
	0.2081376402		2.46296804
F-statistic	748098	Durbin-Watson stat	8034567
	0.9520859261		
Prob(F-statistic)	10916		

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews



Series: Residuals	
Sample 2006 2022	
Observations 17	
Mean	3.55e-08
Median	6613779.
Maximum	27000238
Minimum	-40190914
Std. Dev.	18428446
Skewness	-0.605633
Kurtosis	2.433974
Jarque-Bera	1.266180
Probability	0.530949

الشكل البياني (١٢) التوزيع الطبيعي

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

٢- تقدير العلاقة بين الاستيرادات (التجارة الخارجية) (MX) والائتمان المصرفي (BC) وعدد

المصارف (N) :-

قام الباحث بأجراء تقدير آخر لبيان اثر الائتمان المصرفي وعدد المصارف في التجارة الخارجية

(الاستيرادات) خلال مدة البحث المذكورة واخذت العلاقة الشكل التالي :-

$$MX=f(BC,N)$$

وقبل اجراء تقدير للعلاقة اعلاه لابد لنا من :-

أ. التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

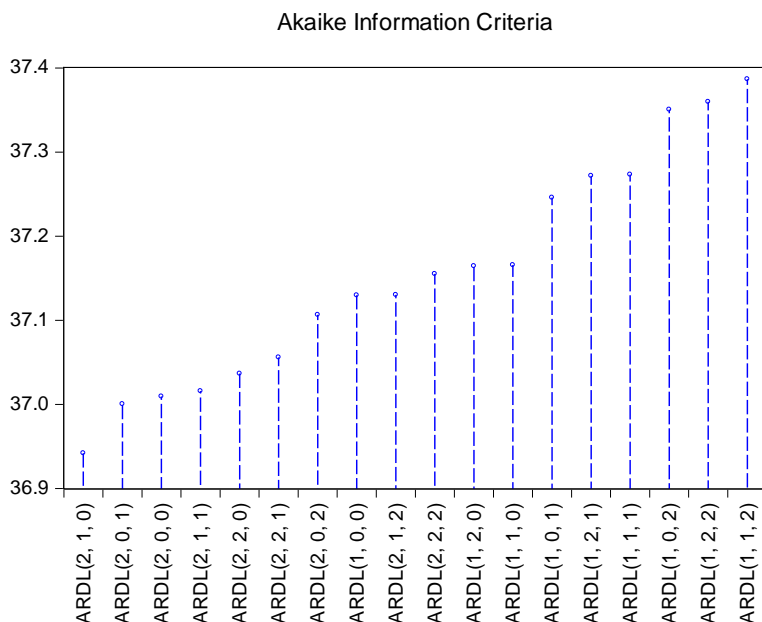
ب. اختبار جذر الوحدة ديكي - فولير

ج. معرفة المدة الابطاء المثلى

وعلى النحو الآتي :-

أ- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

اتضح من الرسم البياني ان السلاسل الزمنية غير مستقرة خلال مدة البحث وكما موضح ادناه.



الشكل (١٣)

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

جدول (١٧) اختبار – ديكي – فولير A DF للسلاسل الزمنية لنفط المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

	Level			عند المستوى					
	A			B			C		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p.value	القيمة	الانحراف	P.vel		مكلمة	
Ex	-1.82	-3.05	0.35	-3.51	-3.71	0.15	0.55	-1.96	0.82
Mx	-1.76	-3.05	0.38	-2.47	-3.71	0.33	0.26	-1.96	0.75
Bc	-1.08	-3.04	0.69	-2.12	-3.73	0.49	0.94	-1.96	0.90
N	0.55	-3.04	0.98	-1.78	-3.69	0.66	5.92	-1.96	1.00
Rx	-1.47	-3.04	0.52	-0.80	-3.69	0.94	-0.11	-1.96	0.63

f

irst difference

	القيمة الحرجة a		p	b الانحراف		مكلمة		
Ex	-3.76	-3.06	0.01					
Mx	-3.68	-3.05	0.01					
Bc	-5.68	-3.05	0.0003					
N	-4.49	-3.05	0.003					
Rx	-3.43	-3.05	0.02					

Hi: series have not a unit root

a: تعني قاطع واتجاه b- : تعني دون قاطع c-: تعني قاطع

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

ب- اختبار جذر الوحدة

اشار اختبار جذر الوحدة ديكي – فولير الموسع ADF بأن السلاسل الزمنية جميعها قد استقرت

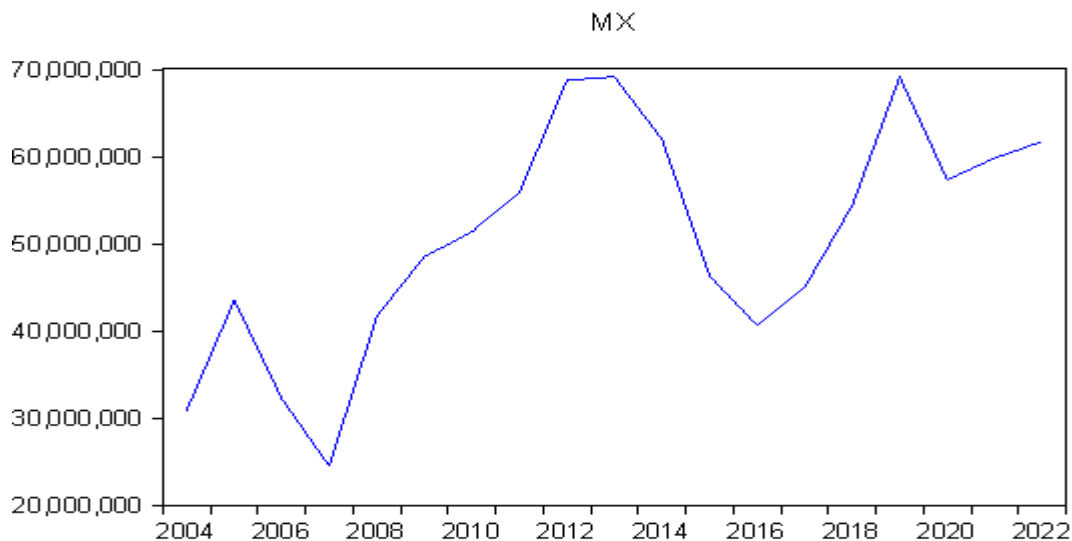
عند اخذ الفرق الاول (first- difference) وعليه فأن المنهجية القياسية المعتمدة في تحليل القياسي

هي (ARDL) وتعد جميع السلاسل الزمنية مستقرة لذا نرفض فرضية العدم.

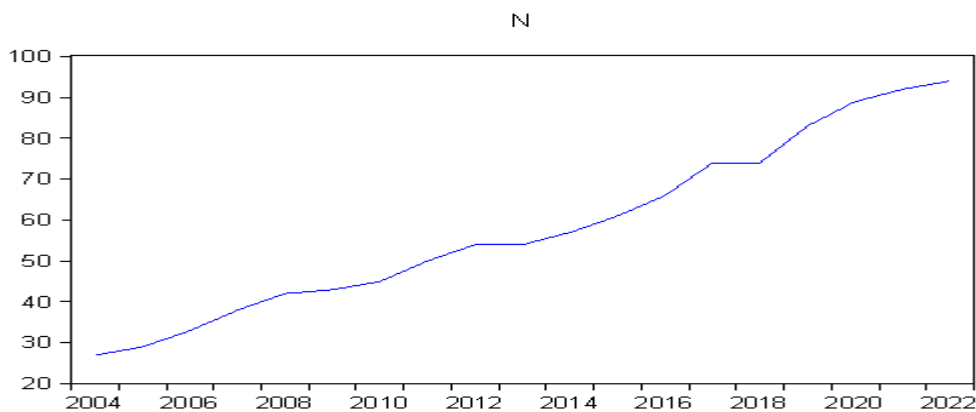
ج- معرفة المدة الابطاء المثلى

اشار نموذج (ARDL) وبرنامج Eviews بأن المدة الابطاء المثلى للنموذج هي (٢,١,٠) وكما

موضح اعلاه :-



- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews



الشكل (١٤) رسم السلاسل

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

د- تقدير ARDL

اشار اختبار ARDL بوجود علاقة موجبة وطردية بين الاستيرادات والائتمان المصرفي وهذا ما

يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية وكذلك وجود علاقة طردية بين الاستيرادات وعدد المصارف، اذ بلغت قيمة الميل للاستيرادات في علاقتها مع الائتمان المصرفي (٠.٨٨) وهذا يعني ان زيادة الائتمان المصرفي بنسبة ١٠٠% فمن المحتمل ان تزداد الاستيرادات بنسبة ٨٨% مع ثبات العوامل الاخرى والنموذج معنوي في الناحية الاجمالية حسب اختبار F-test كون ان قيمة الاجمالية لها اقل من مستوى المعنوية ٥% ولم يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار LM ولا من مشكلة التعدد الخطي ذلك كون ان قيمة الاجمالية للإحصاء F اكبر من مستوى المعنوية ٥% وعليه فان النموذج يمتاز بثبات التباين فنقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1

H_0 : Errors are normally distributed

H_1 : Errors are not normally distributed

جدول (١٨) تقدير ARDL

Dependent Variable: MX
Method: ARDL
Date: 12/10/24 Time: 15:57
Sample (adjusted): 2006 2022
Included observations: 17 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): BC N
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 18
Selected Model: ARDL(2, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MX(-1)	0.980116	0.243100	4.031743	0.0020
MX(-2)	-0.668398	0.275770	-2.423748	0.0338
BC	0.888887	0.423015	2.101311	0.0595
BC(-1)	-0.715983	0.410080	-1.745958	0.1086
N	183235.4	246960.2	0.741964	0.4737

C 16112242 12119966 1.329397 0.2106

R-squared	0.721423	Mean dependent var	52308174
Adjusted R-squared	0.594797	S.D. dependent var	12861554
S.E. of regression	8187098.	Akaike info criterion	34.94458
Sum squared resid	7.37E+14	Schwarz criterion	35.23866
Log likelihood	-291.0289	Hannan-Quinn criter.	34.97381
F-statistic	5.697269	Durbin-Watson stat	1.465741
Prob(F-statistic)	0.007799		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

جدول (١٩) LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

			0.2402607
	1.67786695		51692026
F-statistic	5172022	Prob. F(2,9)	1
			0.0994060
	4.61708522		19155161
Obs*R-squared	4544159	Prob. Chi-Square(2)	68

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 12/10/24 Time: 16:01

Sample: 2006 2022

Included observations: 17

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
				0.5854514
	0.26342073	0.46569033	0.56565643	88222940
MX(-1)	6438271	96595223	30513371	5
				0.7039785
	0.12552713	0.31999286	0.39228105	04834633
MX(-2)	96397402	45239097	85995453	4
				0.7018713
	0.17171998	0.43447199	0.39523833	22834657
BC	55236301	08634178	32752344	8
	-		-	0.6280253
	0.21313394	0.42495366	0.50154632	20902443
BC(-1)	58295097	13027971	1959191	6
	-		-	0.7048743
	97518.9639	249393.223	0.39102491	69177813
N	7105006	3158313	50898226	4
	-		-	0.4213350
	12834498.6	15233923.1	0.84249464	53054743
C	2924807	7677521	04360784	3
	-		-	0.9733800
	0.01746869	0.50916626	0.03430843	59002962
RESID(-1)	943167556	74759082	8220531	6
	-		-	0.1293277
	0.81393049	0.48748410	1.66965544	91643264
RESID(-2)	22808112	50648139	8914779	1
				-
				6.7110009
	0.27159324			05317419
R-squared	85025976	Mean dependent var		e-09

	0.29494533		6788382.6
Adjusted R-squared	5995382	S.D. dependent var	6799724
	7724885.19		34.862979
S.E. of regression	5962881	Akaike info criterion	80882483
	537064661		35.255080
Sum squared resid	617258.4	Schwarz criterion	20602776
	288.335328		34.901955
Log likelihood	3750111	Hannan-Quinn criter.	36155404
	0.47939055		1.8879743
F-statistic	86205774	Durbin-Watson stat	83331845
	0.82765460		
Prob(F-statistic)	76902274		

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

هـ- الاستجابة قصيرة وطويلة المدى

على صعيد المدى القصير فان كل من الائتمان المصرفي وعدد المصارف ذات علاقة طردية مع التجارة الخارجية ولكن لا تستمر هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل ذلك كون ان قيمة معلمة التكيف او التعديل كانت موجبة وغير معنوية مما يدل إلى عدم وجود علاقة توازنية على المدى الطويل، اما على صعيد المدى الطويل فان كل من الائتمان المصرفي وعدد المصارف ايضاً ذات علاقة موجبة مع التجارة الخارجية.

جدول (20) الاستجابة طويلة وقصيرة الاجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: MX

Selected Model: ARDL(2, 1, 0)

Date: 12/10/24 Time: 15:59

Sample: 2004 2022

Included observations: 17

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MX(-1))	0.6683977690	0.27577032542	4.2374798010	0.03378185
D(BC)	0.8888866120	0.42301518912	1.0131133600	0.05946515
D(N)	183235.4381246960	167450.74196353200	0.47365450	0.64473986
CointEq(-1)	0.6882821510	0.22656561283	0.03789327380	0.01128899

$$(Cointeq = MX - (0.2512*BC + 266221.4003*N + 23409355.8962$$

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

	0.2512103840.38901377410.64576218460.53167329			
BC	6433226	160962	787156	67624565
	266221.4003371112.199470.71736095080.48810544			
N	011136	74695	821229	33980693
	23409355.8913840442.6791.69137334960.11886681			
C	622105	97304	46836	45525672

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

و- اختبار التكامل المشترك/ اختبار الحدود

اشارة اختبار الحدود بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين التجارة الخارجية والائتمان المصرفي

وعدد المصارف ذلك كون ان قيمة F والبالغة ٣.٣٩ هي اقل من الحد الادنى ٣.٧٩ عند مستوى معنوية

٥% وكما موضح ادناه.

جدول (21) اختبار الحدود

ARDL Bounds Test

Date: 12/10/24 Time: 15:59

Sample: 2006 2022

Included observations: 17

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
	3.3965373487	
F-statistic	98281	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
--------------	----------	----------

10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

Test Equation:

Dependent Variable: D(MX)

Method: Least Squares

Date: 12/10/24 Time: 15:59

Sample: 2006 2022

Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	0.66084821230.274792102162.4049024950.034928208			
D(MX(-1))	459118	27626	903916	45235831
	0.88119406410.421438339242.0909205020.060544187			
D(BC)	495826	20695	710681	92569496
	16726415.43311141124.50801.5013220090.161420738			
C	7682	7516	42955	6077809
	0.16861431330.269429005290.6258209390.544198700			
BC(-1)	571233	67991	9963459	7370776
	196133.42849239489.2229620.8189655720.430191952			
N(-1)	91336	7951	1151308	6405118
	-			
	0.69793653460.225473580793.0954248920.010186964			
MX(-1)	513026	41407	766149	96707205

	0.5160137189		1070941.941
R-squared	577636	Mean dependent var	176471
Adjusted R-squared	0.2960199548		9707375.510
	476562	S.D. dependent var	827298
	8144829.6277		34.93422911
S.E. of regression	47929	Akaike info criterion	288457

	72972074631		35.22830441
Sum squared resid	5445.1	Schwarz criterion	078676
	-		
	290.94094745		34.96346077
Log likelihood	95188	Hannan-Quinn criter.	743146
	2.3455833898		1.486922125
F-statistic	06892	Durbin-Watson stat	658266
	0.1108702786		
Prob(F-statistic)	864389		

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

ز- اختبار الاستقرارية (Ramsy)

اشار اختبار Ramsy بان النموذج المقدر لا يعاني مشكلة (حذف المتغيرات) ما وان الشكل

الدالي مناسب وصحيح ذلك كون ان قيمة F اكبر من مستوى المنوية ٥% وان هذا الاختبار من جملة

الاختبارات المعتمدة التي توضح استقرارية المعلمات المقدرة للنموذج بل وتشخيص المعلمات من ناحية

الاستقرارية وكما موضح ادناه:-

جدول (22) اختبار Ramsy

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: MX MX(-1) MX(-2) BC BC(-1) N C

Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3

	Value	Df	Probability
F-statistic	3.058385	(2, 9)	0.0969

F-test summary:

	Sum of Sq.	Df	Mean Squares
Test SSR	2.98E+14	2	1.49E+14
Restricted SSR	7.37E+14	11	6.70E+13

Unrestricted SSR 4.39E+14 9 4.88E+13

Unrestricted Test Equation:

Dependent Variable: MX

Method: ARDL

Date: 12/10/24 Time: 16:00

Sample: 2006 2022

Included observations: 17

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic):

Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MX(-1)	-15.59364	12.41095	-1.256442	0.2406
MX(-2)	10.50409	8.422697	1.247117	0.2438
BC	-13.90978	11.17693	-1.244508	0.2447
BC(-1)	11.44426	9.064252	1.262571	0.2385
N	-3164270.	2362270.	-1.339504	0.2132
C	17627525	27282593	0.646109	0.5343
FITTED^2	3.38E-07	2.78E-07	1.216619	0.2547
FITTED^3	-2.14E-15	1.96E-15	-1.091445	0.3034
R-squared	0.834145	Mean dependent var	52308174	
Adjusted R-squared	0.705146	S.D. dependent var	12861554	
S.E. of regression	6983881.	Akaike info criterion	34.66130	
Sum squared resid	4.39E+14	Schwarz criterion	35.05340	
Log likelihood	-286.6210	Hannan-Quinn criter.	34.70027	
F-statistic	6.466311	Durbin-Watson stat	1.813459	
Prob(F-statistic)	0.006211			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

ل- اختبار التوزيع الطبيعي

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (المدرج التكراري) Histogram بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً ذلك كون ان قيمة p-value لاختبار Jarque Bera اكبر من المعنوية ٥% اي ٩٣% لذا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1

H_0 : Errors are normally distributed

H_1 : Errors are not normally distributed

الجدول (23) عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

	0.882249076		0.52420165
F-statistic	0196446	Prob. F(5,11)	90414782
	4.866003337		0.43245140
Obs*R-squared	95943	Prob. Chi-Square(5)	47580083
	2.194194704		0.82167406
Scaled explained SS	297531	Prob. Chi-Square(5)	4332849

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 12/10/24 Time: 16:03

Sample: 2006 2022

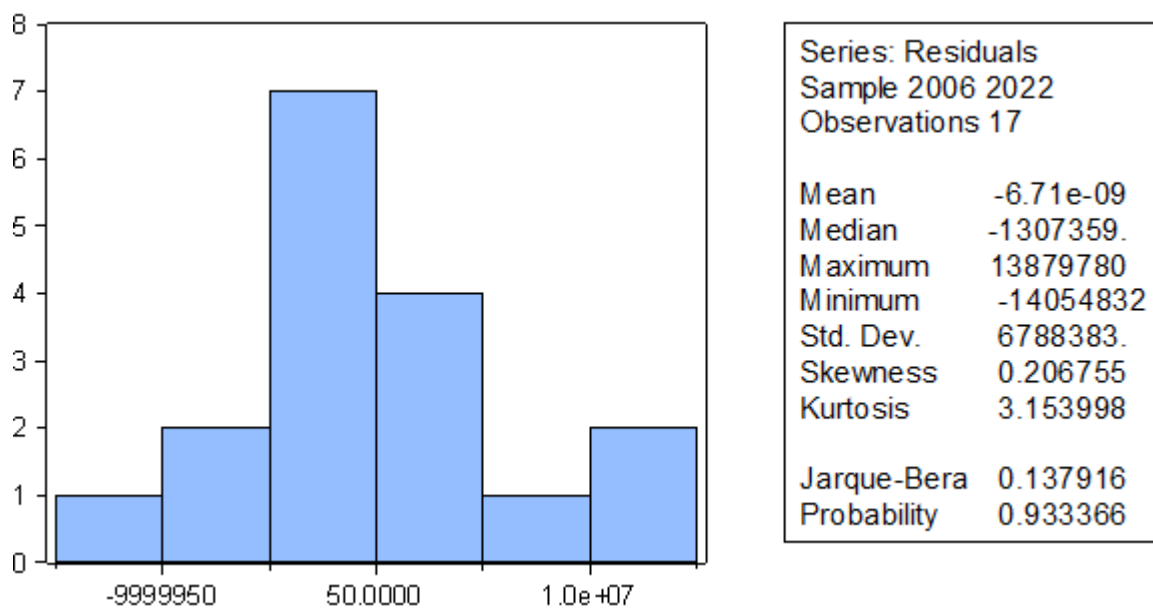
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

	1649922369	989699463321	66709433550	12368265
C	17720.4	306.49	24182	44892164
	-	-	-	-
	662281.21241985118	30880.33362304370	74493717	
MX(-1)	56371	19018	823999	44983942
	-	-	-	-
	5248.7325262251901	89960.00233079980	99818202	
MX(-2)	675113	23587	13061331	38943129
	-	-	-	-
	1031850.6993454282	85720.29871633030	77072401	
BC	091545	40675	458596	81076208
	531970.31333348657	95480.15886074970	87665769	
BC(-1)	690073	78521	502102	4462041
	-	-	-	-
	1122420278	201664217930	55657879710	58895903
N	518.268	92.637	648564	07531222

	0.286235490		433714251
R-squared	4682018	Mean dependent var	73802.66
	-		
	0.038202922		656131331
Adjusted R-squared	95534289	S.D. dependent var	49003.54
	6685469321		66.7755265
S.E. of regression	6147.15	Akaike info criterion	9247308
	4.916505005		67.0696018
Sum squared resid	527668e+28	Schwarz criterion	9037526
	-		
	561.5919760		66.8047582
Log likelihood	360211	Hannan-Quinn criter.	5701999
	0.882249076		2.65556620
F-statistic	0196446	Durbin-Watson stat	70528
	0.524201659		
Prob(F-statistic)	0414782		

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews



الشكل (١٥) اختبار التوزيع الطبيعي

- المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

أولاً: استنتاجات الخاصة بالجانب النظري:

- ١- بالرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي طرأه على الجهاز المصرفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الا انها لم تفعل الجهاز المصرفي بشكل فعال اذ بقية الجهاز المصرفي الخاص ضعيف مقارنة بالجهاز المصرفي في الدول النفطية المجاورة، وان الجهاز المصرفي الحكومي بقية مهيم على الجزء الاكبر من مؤشرات الجهاز المصرفي .
- ٢- أن تقلبات سعر الصرف أثرت بشكل مباشر على كفاءة الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية، اذ أدت إلى زيادة كلفة التمويل وتقليل ثقة التجار في الاستقرار الاقتصادي، وعلى الرغم من جهود البنك المركزي العراقي في تثبيت سعر الدينار مقابل الدولار من خلال مزاد العملة الأجنبية، إلا أن تأثير التقلبات العالمية والمحلية ظل واضحاً، مما أثر على قدرة المصارف على تلبية احتياجات التجار .
- ٣- مع اضطراب الأسواق بسبب تقلبات العملات، يلعب الجهاز المصرفي دوراً في تعزيز الثقة بين الأطراف من خلال ضمان الالتزام بالعقود التجارية تقديم خدمات الاستشارات المالية للعملاء بشأن استراتيجيات التعامل مع مخاطر أسعار الصرف.
- ٤- يعمل الجهاز المصرفي كوسيط رئيسي بين السياسات النقدية للدولة والتجار عبر تثبيت أسعار الصرف في فترات التقلبات الحادة من خلال التدخلات، وتمويل عمليات التصدير التي تساهم في دعم العملات المحلية من خلال زيادة تدفق العملات الأجنبية.
- ٥- نلاحظ ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية للعامين (٢٠٢١،٢٠٢٢) فقد بلغت (٩٦،٠٧١،٣٧٨، ١١٥،٨٥٦،٢٤٠) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (١٦١.٥٧%، ٢٠.٥٩%) ويرجع سبب هذا

الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط بعد التعافي النسبي من جائحة كوفيد-١٩، إذ شهدت أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً في الأسواق العالمية، وهو ما انعكس إيجابياً على إيرادات الحكومة العراقية التي تعتمد بشكل رئيسي على النفط، وهذا الارتفاع أدى إلى زيادة السيولة المالية في البلاد وتعزيز النشاط الاقتصادي، مما ساهم في زيادة الودائع المصرفية.

٦- عند قيام العديد من المصارف المركزية العالمية برفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، تأثرت التكلفة الإجمالية للقروض، وهذا الوضع دفع المصارف العراقية إلى تشديد شروط الإقراض وزيادة أسعار الفائدة على القروض، مما قلل من إقبال الأفراد والشركات على الاقتراض مما أدى إلى انخفاض إجمالي الائتمان المصرفي انخفاضاً وارتفاعاً خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٢٢) فقد بلغت (٣٨,٤٢٣,٢٣٦ - ٥٠,٧٢٢,٦٢٤) مليون دينار وبمعدل (-٢٨.٠٧% - ٤.٢٥%).

التوصيات:

١- تعزيز دور الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية، اي يجب على الجهاز المصرفي تعزيز دورها في تمويل التجارة الخارجية من خلال توفير التمويل اللازم للشركات التي تعمل في هذا المجال.

٢- تطوير آليات جديدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا يجب على الجهاز المصرفي تطوير آليات جديدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تقلبات سعر الصرف العراقي.

٣- يجب على الجهاز المصرفي توفير تأمين ضد المخاطر التي تواجه الشركات التي تعمل في مجال التجارة الخارجية.

٤- تعزيز التعاون بين الجهاز المصرفي والشركات، حيث يجب على الجهاز المصرفي تعزيز التعاون مع الشركات التي تعمل في مجال التجارة الخارجية من خلال توفير التمويل اللازم والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتها.

المصادر

والمراجع

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

أ- المصادر العربية

أولاً: الكتب

- ١- احمد عبد الرحمن احمد ، مدخل إلى اداره الاعمال الدولية ، ط ٢ ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠١.
- ٢- أحمد عبد الرحمن احمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط٣، دار المريخ للنشر، السعودية، ٢٠١٠
- ٣- احمد يحيى الرفيق، التجارة الدولية، ط١، دار الكتاب الجامعي، اليمن، ٢٠١٢ .
- ٤- اسكندر مصطفى النجار، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣.
- ٥- اسكندر مصطفى النجار، مقدمه العلاقات الاقتصادية الدولية، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣.
- ٦- اسماعيل ابراهيم الطراد، اداره العملات الأجنبية، ط١، مطبعة الروزانا، العراق، ٢٠٠١ .
- ٧- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في البنود والنقود، ط١، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، ١٩٧٦.
- ٨- امين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، ط١، بغداد، مطبعة الجامعة، ١٩٨٠.
- ٩- امين صيد، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، ط١، بيروت، ٢٠٠٣.
- ١٠- بسام حجار، نظام النقد العالمي واسعار الصرف، دار المنهل اللبناني للنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٩.

- ١١- تقي عبد سالم العاني، تنظيم وتخطيط التجارة الخارجية، ط١، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد، ١٩٩٢.
- ١٢- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط١، دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن، ٢٠١٠، ص٢٠١٥.
- ١٣- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠.
- ١٤- جعفر باقر علوش، الاقتصاد القياسي وبرنامج الكمبيوتر الاحصائي spss ، ط١، مطبعة الرفاء، بغداد، ٢٠٠٩.
- ١٥- جعفر طالب احمد الخزعلي، كتاب تاريخ الفكر الاقتصادي، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية، ط١، ج١، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادي، بغداد، ٢٠١٦.
- ١٦- جمال الدين العويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، ط١، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٠.
- ١٧- جميل محمد خالد- اساسيات الاقتصاد الدولي، ط١، الناشر الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.
- ١٨- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.
- ١٩- جون هيدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة عبدالله منصور، واخرون، ط١، دار المريخ،الرياض، ١٩٨٧.
- ٢٠- حسام علي داود واخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٢.
- ٢١- حسام علي داود واخرون، التجارة الخارجية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.

٢٢- حسين النوري ، سر المهنة المصرفية في القانون المصرفي ، ط١، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٧٥.

٢٣- حمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الاجنبي " ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره "، منشأه المعارف، ط١، مصر، ٢٠٠٤.

٢٤- ديليو.تشارلز سوير ، ريتشارد ل.سير ينكل، الاقتصاد الدولي، ط١، ترجم هذا الكتاب بالاتفاق مع صائغ عالميه ناشرون مع بيرسون اديوكايشن برنتيس هول نيوجيرسي الولايات المتحدة الأمريكية، ط٢، مكتبه لبنان ناشرون ، ٢٠١٥.

٢٥- دومنيك سالفاتور، ملخصات شوم، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ط٢، الجزائر، دار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

٢٦- رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، ج١، ط١، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، ٢٠٠٠.

٢٧- رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة و الحرية و الرفاهية الاقتصادية، ط١، ج١، سلسلة الرضا للمعلومات، ٢٠٠٠.

٢٨- رمضان الشراح، المصارف المتخصصة لدول الخليج العربي، ط١، مكتبه الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٩.

٢٩- زكريا عبد الحميد باشا، النقود والمصارف مع وجهه نظر اسلامي، لجنه البحوث والتدريب، كليه التجارة، جامعه الكويت، ١٩٨٩.

٣٠- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٠.

٣١- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٠.

٣٢- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، ونيس

- فرج عبد العال، ط١، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧
- ٣٣- سيد عيسى، اسعار واسعار صرف عملات النقد الاجنبي، انتراكو للطباعة، ط٢، القاهرة، ١٩٨٧.
- ٣٤- السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية، ط١، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠١١.
- ٣٥- شريف علي الصوص ، التجارة الدولية (الاسس و التطبيقات) ، ط١، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
- ٣٦- شقيري نوري موسى و اخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط١،الدار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، ٢٠١٢ .
- ٣٧- شقيري نوري موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط١، دار المسيرة لطباعه والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
- ٣٨- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ٣٩- صلاح الدين حسن السيسي، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية النظريات والسياسات، ط١، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٤.
- ٤٠- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، ط١، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠١٠.
- ٤١- طالب محمد عوض، التجارة الدولية (نظريات و سياسات)، نشر بمعهد الدراسات المصرفية، عمان، ١٩٩٥.
- ٤٢- الطاهر لطرش، تقنيات المصارف ، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، ٢٠٠٣
- ٤٣- عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف و أدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريه و تطبيقاته)، ط١، دار صفاء للنشر و التوزيع، الاردن، ٢٠١١.

- ٤٤- عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيقات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣.
- ٤٥- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط١،
الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
- ٤٦- عبد الكريم، وآخرون، تقييم المشاريع الاقتصادية- دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة
الاداء، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦.
- ٤٧- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان
المطبوعات الجامعة، الجزائر، ٢٠٠٣.
- ٤٨- عبد المنعم السيد علي، هيل عجمي جميل الجنابي، العلاقات النقدية الدولية، ط١، دار الكتب
للطباعة والنشر، جامعه الموصل، ١٩٩٢.
- ٤٩- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، ط١، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،
٢٠١٢.
- ٥٠- عدنان تايه النعيمي، اداره العملات الأجنبية، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن ،
٢٠١٢ .
- ٥١- علي عباس ، اداره الاعمال الدولية ، ط ٣ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن ،
٢٠١٣ .
- ٥٢- علي عبد الفتاح ابوشرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع،
الاردن، ٢٠١٠.
- ٥٣- عوض فاضل، النقود والمصارف ، دار الحكمة للطباعة والنشر، ط١، بغداد، ١٩٩٠.
- ٥٤- غازي صالح الطائي، الاقتصاد الدولي، ط١، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٩.
- ٥٥- فلاح حسن عداي وآخرون، اداره المصارف (مدخل كمي و استراتيجي معاصر)، دار وائل

للنشر، الاردن، ٢٠٠٠

٥٦- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط١، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧، ص ٤٠٥.

٥٧- فليح حسن خلف، النقود والمصارف ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٦.

٥٨- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، ط١، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣.

٥٩- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، ط١، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣، ص ٣٩١، ٣٩٢.

٦٠- كريم مهدي الحسناوي ، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، ط١، بغداد، ١٩٩٨.

٦١- كريم مهدي الحسناوي، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، ط١، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨.

٦٢- كمال سلطان محمد، الاقتصاد القياسي، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠١٤.

٦٣- ماريوس كاتسبولوديوس، سيبروس هادجيداكيس، التجارة الدولية منظور عالمي، ترجمة مروة ابو سعود، دار الفاروق، قسم الترجمة، ط١، ٢٠١٩.

٦٤- ماهر كنج شكري و مروان عطوان ، المالية الدولية " العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية والتطبيق " ، ط١، دار حامد للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٤ .

٦٥- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر نظريه التجارة الدولية_ النظام الجديد للتجارة العالمية _ اهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر)، ط١، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٧.

٦٦- محمد احمد السريتي، احمد فتحي خليل، الاقتصاد الدولي، ط١، دار فاروق للنشر، الاسكندرية، ٢٠١٨.

٦٧- محمد خليل برعي و اخرون، النقود والمصارف ، ط١، دار المعارف، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٠١-١٠٢.

٦٨- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، ط١، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، ١٩٩٩

٦٩- محمد عبد العزيز عجمية، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط١، دار الجامعات المصرية، مصر،
١٩٧٣.

٧٠- محمد عبد العزيز عجميه ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ، ١٩٨٠.

٧١- محمد عبد العزيز عجميه ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ، ١٩٨٠.

٧٢- محمد عبد العزيز عجميه و اخرون، النقود والمصارف والعلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، دار
النهضة العربية للطباعة، بيروت، ١٩٨٩.

٧٣- محمد علي الجاسم، القواعد الأساسية للاقتصاد الدولي، ط١، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٧٦.

٧٤- محمد عيسى عبد الله، موسى ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، دار المنهل
اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨.

٧٥- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي، ط١، دار غريب، مصر، ١٩٩٧.

٧٦- مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس محلولة، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١١.

٧٧- موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود
عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧.

٧٨- موسى سعيد امطير و اخرون، التجارة الخارجية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،
٢٠٠١.

٧٩- موسى سعيد مطر، واخرون، التجارة الخارجية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.

٨٠- نبيل جعفر عبد الرضا، باسمة كزار عبد الحسن، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها
في الاقتصاد العراقي، ط١، الغدير للطباعة والنشر، البصرة، ٢٠١٦.

٨١- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،
٢٠٠٨.

- ٨٢- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط١، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٦.
- ٨٣- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط١، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
- ٨٤- وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، مصر، ١٩٩٨
- ٨٥- وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، دار الجامعات المصرية، مصر، ١٩٩٨
- ٨٦- وداد يونس يحيى، النظريات النقدية (نظريات _ سياسات _ مؤسسات)، ط١، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعه الموصل، ٢٠٠١.
- ٨٧- وديع طوروس، مبادئ الاقتصاد القياسي، ط١، المؤسسة الحديثة للكتابة، لبنان، ٢٠١١.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

- ١- جبوري محمد ، تأثير انظمه اسعار الصرف على التضخم و نمو الاقتصادي : دراسة نظريه وقياسيه باستخدام بيانات بانل ، أطروحة مقدمه ضمن متطلبات نيل شهاده الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ،بنوك وماليه ، جامعه تلمسان ، الجزائر ، ٢٠١٢_٢٠١٣.
- ٢- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري - قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥.
- ٣- عبد الرزاق عبد الزاوي ، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الالمدة ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٧ ، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، تخصص قياس اقتصادي ، جامعه الجزائر ٣ ، ٢٠١٠ إلى ٢٠١١.
- ٤- مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة على انتقال اسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الاردن، أطروحة مقدمه ضمن متطلبات نيل شهاده دكتورا، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف، الاردن، ٢٠٠٨.

ثالثاً: البحوث والدراسات والمجلات والتقارير

- ١- ايت يحيى سمير ، التعليم المدار بين التصريحات و الواقع ، مجله الباحث ، العدد ٠٩ ، جامعه تبسه ، الجزائر ، ٢٠١١.
- ٢- بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائري بين الاداء والفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعه جيجل، الجزائر، ٦-٧ جون ٢٠٠٥.
- ٣- بالقاسم العباس، سياسه اسعار الصرف، سلسله دوريه تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربيه، العدد ٢٣، الكويت، نوفمبر ٢٠٠٣.
- ٤- بلعزوز بن علي، استراتيجيات اداره المخاطر في المعاملات الماليه، مجله الباحث، لبعده ٧، جامعه ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٩-٢٠١٠.
- ٥- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للاستقرار المالي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بداد، العراق، ٢٠٢١.
- ٦- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للاستقرار المالي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بداد، العراق، ٢٠٢١.
- ٧- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٩.
- ٨- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠١٩، ص ١٥.
- ٩- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٨.
- ١٠- البنك المركزي العراقي، النشر الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- ١١- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠١٤.
- ١٢- جبار عبد جبيل، تحليل تجارة العراق الخارجية غير النفطية مع دول الجوار للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، دراسة في الجغرافية الاقتصادية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية -

جامعة بابل، العدد (٣٧)، ٢٠١٨ .

١٣- حميدة شاكر مسلم و هديل حميد محمود، اثر التجارة الخارجية على تنوع الصادرات العراقية،

مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٥، العراق، ٢٠١٧.

١٤- زياد خلف خليل الجبوري ، نوره نهاد عبود ، تحليل العلاقة بين الاعتمادات المستنديه و التجارة

الخارجية وأثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد ٢٣

، العدد ١٠١ ، العراق، ٢٠٠٧.

١٥- سمري النصيري، القطاع المصرفي العراقي التحديات وفرص الاصلاح، اوراق في السياسة

الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ٢٠١٨.

١٦- سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد الدولي، ابو ظبي، ٢٠٠٧.

١٧- شعيب بو نوه و خياط رحيمه ، سياسه سعر الصرف في الجزائر " دراسة قياسييه للدينار

الجزائري " ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد ٥٥ ، كلية العلوم الاقتصادية و

علوم التسيير ، جامعه تلمسان ، الجزائر ، ٢٠١١.

١٨- صابرين عدنان، ايمان علاء كاظم، اثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة

دراسية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، جامعة الكوفة، العدد ٣٥، السنة الثامنة، ٢٠٢٠.

١٩- صالح مهدي داوي، عمر محمود عكاوي، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية _ دراسة

تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد ٣٨،

العدد، ١٠٥، العراق، ٢٠١٥.

٢٠- صبيحه قاسم هاشم واخرون، التحويط المالي لمخاطرة اسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة

المالية، المجلة العراقية للعلوم و الإدارة، العدد ٢٥، العراق، ٢٠٠٩.

٢١- صلا الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجله اضاءات ماليه ومصرفيه، معهد الدراسات

المصرفية، العدد ١٢، الكويت، ٢٠١١.

٢٢- عبد الامير عبد الحسين العلي، تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي في سعر الصرف الاجنبي

دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي، مجلة كلية التراث الجامعي، العدد السابع والعشرون.

٢٣- عبد الحسين جليل الغالبي، احمد حسن عطشان، الجهاز المصرفي واثره في متغيرات الاستقرار

الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، مجلد ٢٦، جامعة البصرة، العدد ١٧، ٢٠٠٩.

٢٤- عبد الحسين جليل الغالبي، واخرون، الجهاز المصرفي واثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي

في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد ٢٦، العدد ١٧، جامعة البصرة، ٢٠٠٩.

٢٥- عبد الحق بوعتروس، تقنيات ادارة سعر الصرف، مداخله ضمن فعاليات المؤتمر الدولي : ادارة

المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعه الزيتون، الاردن، ١٦-

١٨ ماي ٢٠٠٧.

٢٦- عبد الرحيم عزت عبد الله، اهمية البنود الشاملة في المرحلة الحالية، اتحاد المصارف العربية،

بيروت، لبنان، العدد ٢٢٦، المجلد التاسع عشر، تشرين الاول، ١٩٩٩.

٢٧- عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم

الانسانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ٢٠٠٦، سوريا.

٢٨- عبد السلام لفتة، واخرون، دور الكفاءة في الجهاز المصرفي ، بحث تطبيقي على عينة من

المصارف العراقية الخاصة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، م٢٢، ع٩٣، ٢٠١٦.

٢٩- عدنان محمد حسن الشدود، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق

للمدة (١٩٩١ - ٢٠٠٦)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد،

جامعة البصرة، ٢٠٠٩

٣٠- قصي قاسم الكلدار، سعد عزيز ناصر، تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية و أثرها

- على الدخل القومي في العراق، مجله كليه بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٠١٤.
- ٣١- كريم مهدي الحساوي، هيكل الصادرات والاستيرادات ومعدلات التبادل في العراق، مجلة الاقتصادية- جمعية الاقتصاديين العراقيين، جامعة بغداد، العدد (٢)، العراق، ١٩٨٥.
- ٣٢- لزعر علي و ايت يحيى سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسيه الاقتصاد الجزائري، مجله الباحث، العدد ١١، جامعه ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢.
- ٣٣- لطفي حميد جواد، اتجاهات وإمكانات التصدير والصناعات التصديرية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ١٩٨٨.
- ٣٤- محمد الحسن محمد أحمد، دور المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مجله المصرفي، اداره البحوث، العدد ٥٨، السودان، ديسمبر ٢٠١٠.
- ٣٥- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظريه اسلوب المرونات و اعاده التقييم، مجله اقتصاديات شمال افريقيا، العدد ٤٠، جامعه الشلف، الجزائر، ٢٠٠٦.
- ٣٦- محمد علي حميد، الاقتصاد العراقي ثلاثة عقود من التنمية الوهمية، مجلة جامعة كربلاء، جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد الأول، العراق، ٢٠٠٧.
- ٣٧- محمد ناجي محمد، تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، المجلد الخامس، العدد العشرون، العراق، ٢٠٢٠.
- ٣٨- مظهر محمد صالح، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١.
- ٣٩- مظهر محمد صالح، نظام معدلات الصرف في العراق : أنموذج تشخيصي للواقع العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد ٢٥، ٢٠١٠.
- ٤٠- مهدي صالح حنتوش، الاثار السلبية للإغراق التجاري في العراق، مجله العلوم الاقتصادية،

المجلد السابع، العدد ٢٨، ٢٠١١.

٤١- نوره عبد الرحمن اليوسف ، تعادل اسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس

التعاون الخليجي ، مجله العلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد ٠١ ، المجلد العشرون ، جامعه

الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، يوليو ٢٠٠٤.

٤٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، تقرير الاقتصاد العراقي، ج٢٠١٩، ٣.

٤٣- وليد حميد رشيد الاميري، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في اطار العلاقة بين راس

المال الفكري ورأس المال التمويلي، ط١، دار اليازوري للنشر، عمان، ٢٠٢٢.

٤٤- وليد عبد النبي، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية، البنك المركزي

العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، بغداد، العراق، ٢٠١١.

خامساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1- [https://portal.arid.my/ar-LY/ApplicationUsers/GetProfile/0002-8610\](https://portal.arid.my/ar-LY/ApplicationUsers/GetProfile/0002-8610)

2- [https://www.miqpm.com/2010/Document_Details.php?ID=84.](https://www.miqpm.com/2010/Document_Details.php?ID=84)

٣- حاتم فهد محمود العبيدي، وآخرون، قياس كفاءة الجهاز المصرفي العراقي باستخدام تحليل مغلف

البيانات ((DEA على الموقع/ <https://www.researchgate.net>

4 - [https://rawabetcenter.com/archives/177443.](https://rawabetcenter.com/archives/177443)

سادساً: المصادر الاجنبية

1- A.O. Kruger , Trade Policy as an Input to Development , American

Economic Review , 1980.

2- Ahmed Hussein& Faisal Ghazi Faisal: Using the Herfindal Hirschman

Index to measure thecompetiton between banks operating in the Iraqi

- banking sector for the period (2011–2016) Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences/ Vol.4/ No.44 part 1/2018.
- 3– Alan A. Rabin, Leland B. Yeager, Monetary Approaches to The Balance of Payments & Exchange Rate, Essays in International Finance, No.148,1982.
- 4– Appleyard Fild Cobb ,International economic ,New York,5th edition , 2006.
- 5– Appleyard Fild Cobb ,International economic ,New York,5th edition , 2006.
- 6– Cochran A. John. Money _Banking and the economy (second Edition , the Macmillan Company , New York 1971.
- 7– Elhanan Helpman ,the Structure of Foreign Tarade , The Journal of Economic Perspectives , VOL 13 , NO 2 ,1999.
- 8– Elhanan Helpman ,the Structure of Foreign Tarade , The Journal of Economic Perspectives , VOL 13 , NO 2 ,1999.
- 9– Engle. R.F. and Granger, C.W.J"Cointegration and Error Correction, Representation, Estimation and Testing Econometrica, vol 55,1987.
- 10– Ephraim Clark et autres , Le Mangement des Risques Internationa ux , Economica , Paris , 2001.
- 11– G.V. Vijayasri, The Importance of International Trade in The World,

International Journal of Marketing Financial Services & Management
Research, Vol.2.N.9, September 2013.

12- G.Zambugal _Oliveira Miguel Faria e Castro , Mpping a countrys
sompitative position: a real ex Esonomisc and Finance ,Vol.28 Iss 3
2011.

13- G.Zambugal _Oliveira Miguel Faria e Castro , Mpping a countrys
sompitative position: a real ex Esonomisc and Finance ,Vol.28 Iss 3

14- Giancarlo Gandolfo , International Trade Theory Abd Policy , Lisbon
978-3-642-37314-5 (eBook) ,www.springer.com ,Second Edition ,2014.

15- Giancarlo Gandolfo , International Trade Theory Abd Policy , Lisbon
978-3-642-37314-5 (eBook) ,www.springer.com ,Second Edition
,2014,p52.

16- Granger, C. W "Some Recent Development in a Concept of Causality
"Joumal of Econometrics, 1988.

17- Granger, C.W.J "Investigating Causal Relations by Econometrics Models
and Cross Spectral Models "Econometrica Vol 37,1969

18- Gujarati, Damodar "Basic Econometrics 3 ed McGraw-Hill. -Johansen,
S. (1988), "Statistical Analysis of Cointegrating Vectors" Journal of
Economic Dynamic and Control Vol 12, 1995.

19- Gwartney et. al ,Economics, Dryden ,New York,2000.

- 20- Gwartney et. al ,Economics, Dryden ,New York,2000.
- 21- Herve Joly et d,autres , Le Taux de Change Reel D,équilibre Une introduction, Ministere de L,economie et des Finances , PARLS , 1996.
- 22- Herve Joly et d,autres , Le Taux de Change Reel D,équilibre Une introduction, Ministere de L,economie et des Finances , PARLS , 1996 .
- 23- J. Hicks , Essays in World Economic , Oxford Clarendon Press , 1959
- 24- Jean Marc Siroen , Finances Internationals , Armand Colin editeur ,Paris ,1993.
- 25- Jeffrey M. Davis, Macroeconomic Adjustment Policy Instrument & issues, IMF, August,1992.
- 26- JOHNSON, The Monetary Approach to the Balance of Payment Theory & Policy, Explanation & Policy Implications, London, 1978.
- 27- MacDougall , British And American Export : A Study Suggested By The Theory Of Comparative Costs , Economic Journal , December Vol 61 , No 244 ,1951.
- 28- Michael G.papaioannou., Exchanje Rate Unions Versus Flexible Exchange Rates An Empirical Investigation, Essays in Honor of Lawrence, 1995.
- 29- Necla Geryikdaqi , the Economic Views of A Nineteenth Century Ottoman Intellectual : the Relationship Between international tarade &

- Foreign Direct Investment , Middle Eastern Studies ,47:3 ,529–542,DOI :10.1080/00263206.2011.554669.
- 30– Necla Geryikdaqi , the Economic Views of A Nineteenth Century Ottoman Intellectual : the Relationship Between international trade & Foreign Direct Investment , Middle Eastern Studies ,47:3 ,529–542,DOI :10.1080/00263206.2011.
- 31– Robert, Gordon & Stanley, Harris, Macroeconomics, Eleventh Edition, Pearson Education, Inc., United States of America, 2009.
- 32– Steman D. Craster , State Power and the Structure of International Trade , Business Source for Global Politics , Volume ,28,NO.3(April,1976) ,posted By Cambridge Universty Press Static.
- 33– Steman D. Craster , State Power & the Structure of International Trade , Business Source for Global Politics , Volume ,28,NO.3(April,1976) ,posted By Cambridge Universty Press Static.
- 34– Stephen M. Gold Feld & Iester Chandler, the Economics of Money & Banking, New York: Har Per & Row, Publishers, 1981.

Abstract

This research aims to analyze the role of the banking system in financing foreign trade in Iraq during the period (2004–2022), focusing on the impact of exchange rate fluctuations on this role. The importance of the research lies in shedding light on the challenges facing Iraqi banks in supporting foreign trade activity, especially in an economic environment characterized by monetary instability and exchange rate fluctuations.

The research relied on the descriptive and analytical approach using economic and banking data related to foreign trade and the exchange rate, in addition to analyzing the monetary policies followed by the Iraqi authorities to enhance currency stability and support foreign trade. The role of government and private banks in facilitating foreign trade financing operations was also reviewed, whether through documentary credits or foreign transfers.

The research concluded that exchange rate fluctuations directly affected the efficiency of the banking system in financing foreign trade, as they led to an increase in the cost of financing and reduced traders' confidence in economic stability. Despite the efforts of the Central Bank of Iraq to stabilize the price of the dinar against the dollar through the foreign currency auction, the impact of global and local fluctuations remained clear, which affected the ability of banks to meet the needs of traders.

The research recommendations included the necessity of working on directing public revenues based on a financial policy that aims to achieve balance in the process of financing the real sectors of the national economy, especially in the areas that stimulate its economic growth, while working to increase its contribution to the structural diversification of the economy, and

developing the infrastructure of the banking system in order to improve its ability to finance foreign trade. It also stressed the necessity of activating the flexible exchange rate mechanism to be compatible with financing the demand for imported goods because this mechanism is lacking in its impact on the basis that the demand for imported goods is affected by total spending to a greater extent.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics



The role of the banking system in financing foreign trade in light of exchange rate fluctuations - Iraq, a case study for the period (2004-2022)

thesis submitted by the student

Jamal Farhoud Harkan

To the Board of the Faculty of Management and Economics - Karbala University, which is part of the requirements of obtaining a master's degree in economics

Under the supervision of

Asst.Proff. Muhammad Radi Jaafar

1446 A.H

2025 A.C